

کتابخانه
شماره
تاریخ

۱۴۱۳

حاشیه درونی
خفیه العلقه علی
سورۃ التوره

۱۴۱۳
۱۸۲۸۸

حاشیه درونی

خفیه

علی

صید الزمان لا یحیی

حاشیه درونی لا یحیی

فلسوف ۱۲

۱۴۱۳

در تصدیق

۸۲۵۶

۱۴۱۳

حاشیه درونی
خفیه العلقه علی
سورۃ التوره

۱۴۱۳
۱۸۲۸۸

حاشیه درونی

خفیه

علی

صید الزمان لا یحیی

حاشیه درونی لا یحیی

فلسوف ۱۲

۱۴۱۳

در تصدیق

۸۲۵۶

١٨٢٨٨ /



١٤٨٣

كزيب بن سنان

١٤٨٣

كتاب...

صفحة...

عبد الرحمن...

دقيق...



بسم الله الرحمن الرحيم

المطالع السمو العظي وضائق الاضيق السخط والاسماء الحسن والصفى العليا وهو
الغاية العصور والعروة الوثقى في البدو والرحمة والهدى في الاقوال والاولوية المبدأ
والله الشرف والصلوة على من لا نبي بعده وكان قاب قوسين او ارسل الله الفخر يد الله
كاشف البلبور ونزيل العرش السيد النبي والرسول المبعوث المصطفى من المبعوثين كان في
الورد وعلا وصية المرقن من صفة المقتدر ليش الوغى والهدى ومنه لا تقع ومعدن
وعلا الهامو قرنها المعصومين انما الورع واعلام الهدى ومصابيح البر الفانزين بالقسط والعب
الاع والوعظ المعط عليهم صلوات الله وسلامه على ايام الطامة الكبرى فيقول
العبد الراجو وبسبب ربه الملتج عبد الرزاق بن الحسين الراجو ونعم انيقا المراتية وحمل
مستقبل عمره في امره باضيه معدن حليها من على الحواش المرفية المعلقة على شرح اليبا التجويد



دقيق...

وتمت

وتمت استغفر باضاتهما من كل نسيم وبيد ونجوم تحفها ريشا طين الوهم
كالرحم عناد الى الصبار وشروق تدقيقات عن ظلام الشبهات كالبرق الماطف ساري
بالانوار كيتها بالتماس جمع من اجل الاخوان واوهه الجلال عند قراءة تلك الحواش على في اتيق
الادان نفعهم الله بها وسائر طلاب العفر من اجابها الزمان انه العزيز المنان في
العضل والاحسان وجه الشدة وعلى النكاح المعراة مقامه المقصد
في اثبات الصانع على القول اى صانع العالم على اللام للعدد والوعظ اولانه المبتدئ
الاطلاق فانما عدل عن الواجب اليه لانه انما كان الاستدلال عليه يتم من هذه اليه بل ان
حيث صانعيته للعالم وسيدانية له لا لا سبب القدر يتبدل عليه على سبيل البرهان
وهو الاستدلال به على الله فخطوط اثباته على برهان الا ان الذر من ان استدلال
من العلول على العلة والمعصوم على القضاة والعلم بالحق انما يفيد العلم بالحق فخرجت اليها
على ما من حيث الذات اوصيته لفر لا يوجد الا عن اذن عليه بان واجب وجوده هو
بالضرورة فلا حاجة الى اثباته اذ ليس الا من اثبات الواجب ان يوضح الواجب وحده
بالوجود بان يبين الواجب بوجوده بل المراد ان يبين ان اجبص الحقيقة وهذا الشئ
كالانوار واليه علا ذلك التقدير انما لم يتم من وجهه فزودوا لو كان المراد الواجب بوجوده في الار

وان اذا كان المراد ما فرض كونه واجب الوجود فلان المقدم عن المستلزم بان المراد
فردا في الواقع ولذا العنصر حقيقة الخارج لا كالمعنونات العنصرية موزعة ان مجرد
تصور هذا المعنوم لا يستلزم كونه حقيقة الخارج والحاصل من هذا المعنوم كالمعنومات
المرزوق من موجد الذي هو وجه المعنوم في الذنخ لا يستلزم كونه لازلا ونهية فضلا
عن الخارج كما لا يخفى ^{الوجه} ان شئ لا يمكن في وجهه وجهه اقول ان في وجهه وجهه
بما هو وجهه اي في تحقق طبيعته الوجهية من غير نظر في خصوصيات الافراد على يقين نظر المتكلمين
ولذا كان العلم بوجهه الطبيعي انما يحصل من العلم بوجهه الاوحد في تحقق اوله الوجه
لكن بما هو موجد مع قطع النظر عن خصوصيات الوجهيات وهو الوجود في شئ الموافق
ان هذا الترتيب يقيم اذا الوجهية الغير المشكوك فيه كمنه بلا شبهة فلا يتحمل ان يكون
كما قيل اذا الوجهية بما هو موجد لا يلازم ان يكون واجبا او ممكنا ولا حاجته ان يختلف
في الاعتدال من باب كماله لا يشك في وجهه ممكن لا يشك في وجهه ممكن من وجهه الوجهية
بديهية وهو كمنه واجبا كما قال المحقق ^{الوجهية} في الاعتدال لا يمكن لوجهه الغير
في قول الشافعي ان كان واجبا راجع لوجهه الغير المشكوك فيه الذي هو الوجهية العباد
لا كما هو المصنف من وجهه وجهه الذي لا يشك فيها كما لا يخفى لانه اخصر واوثق مما يشك

اول

اقول اما كونه اخصر فلكونه اقل مقدرة من المناهج الاخرى من غير ان يكون
فلتوقفه على اثبات حدوث العالم وعدم توقف منجم العالمين عليه ولا من غير
اعتباره الامكان مع الحدوث فلذلك لم ينعين في المناهج الطبيعية الطبيعيين فلو تقبها
على كونه الواجبة مستعمية لمحرك غير المتحرك وغير المباشر للمحرك واما كونه اوثق فلكونه
شبهه الاثبات بالامكان فتعرفت انه لا يمكن اقامة البرهان المراد من موافق
البراهين على اثبات الواجب كمنه من البراهين الاثباتية ما هو اقرب الى العلم بالذات الوثوق
بل يكاد ان يكون في مرتبة علم ما عرف به الشيخ الرئيس وهو الاستدلال بالحوادث المستترة
عن حقائق الملزوم وهذا المنهج كونه نظرا في طبيعة الوجود بما هو وجهه كما عرفت كذا في كتاب
مفهوم الوجهية انما يتبع من ذاته بغير اعتبار بقية زائد على ذاته فهو وان كان
برهانا لمساكنة لا يقيد عنده ليم اولان هذا الطريق لم يخالف ما يراه الطرق اذ هو الاثبات
بجمل معنوم الوجهية على الخ بعض الوجهية واجب لا على ذات الواجب في نفسه ولكن
طبيعة الوجودية شتملا على وهو الواجب لذاته من احوال تلك الطبيعة كما لا يخفى
بجمل تلك الطبيعة على حال اوفر لما معلوم لجمال الاثر اولان جميع البراهين اثبات
لمية بحسب القيمة بناء على ما عرف به الشيخ الرئيس من ان قولنا كل جسم مؤلف

كل مؤلف فله مؤلف استلزم العلم بالعلول لان المؤلف وان كان
معدلا للمؤلف لكنه المؤلف اعتراف معنوم قولنا المؤلف الذي هو الوجود الكلي
للمؤلف الا ان سائر الطرق يشبهه بالان كونه بحسب الظاهر من العلول على العلم
اذ الحدوث او الامكان بشرط الحدوث او كونه محلا للواجب لا محتملا
هذا المعنوم كونه نظرا في طبيعة الوجهية فان طبيعة الوجهية محلا للواجب وان كان
بعض افرادها معلولا فتمثل واما كونه اشرف فظاهر ان اشرف هو من حيث كونه
موجب كل اثاره كما هو المشهور واعلم ان المنهج الذي اعترضه في حدوث الخلق هو
طريقة جماعة من المتكلمين الذين قالوا على ما قبله الموتر انما هو الحدوث ولذا
احالوا القدر القدر كمنه ان يوجب تعدد الواجب وتوطر قديم ان يقال
ان العالم حادث للذليل الدلائل الدلائل عليه فلا بد من محدث ويجب الانتباه على
محدث غير حادث دفعا للذم والتسل وهو الواجب بما في ثبوت الكون
اعتبر فيه الامكان بشرط الحدوث هو طريقة طائفة اقر منهم الذوق لواعلم ان
هو الامكان لكن بشرط الحدوث وبها اقر من الاول وجهه كما عرفت كما لا يخفى
المحدث دون علم الحاصبه هو الامكان فقط وطرق اثبات الواجب على هذا الوجه

معدود

معدود فنه من نظرا في بعض الوجهية حيث هو موجد وهو طريقة الالهيان وهو الذي
اختره الله قدس سره ومنهم من نظرا في بعض الوجهية حيث هو موجد وهو طريقة
طبيعة الحركة وهو طريقة الطبيعيين منهم وتقررها ان لا يشك في وجهه متحرك ولا بد
من محرك غير ذاته اذ الحركة امر ممكن لا بد من علمه لا محتمل فيجب الانتباه على ذلك
عنه متحرك اصلا دفعا للذم والتسه وهو الواجب ولعصم يعول في الكبر
ولا بد من عاينه من اشرف من ذاته ومنه مباشر للمحرك وكمنه ان منتهى لافنايلا
فايه اشرف منها دفعا للذم والتسه وهو الواجب ومنهم من نظرا في النفس الثانية
وتقررها ان يقر النفس الناطقة فصار بقية كالاتحاد العوطة العقل فلا بد
من مجموع وكمنه الانتباه على مجموع في دفع اللذم والتسه وهو الواجب
ويكمنه في هذا الدليل بوجهه اربعة اقوال الفرق بين هذه
لن في الاول قد جعل مقدم الشرطية الثانية الترس الشق الثاني الزيدية بالذم
التقيض لمقدم الشرطية الاولى عينه وانما جعل ذلك ليقود منه تعقيب تاليها ثم قوله
في موزن كمنه على الجانب الموتر هو الا ان عند الحكم كما عرفت وجعل احتمال العود
والسهه وليلا ما هو لازم لتلها في الوجه التلها لمقدم الشرطية الثانية ما يعقبن

مرجع المقدم الاثر وجعل لزوم الدور التسعة تاليها وفي اليوم الثالث لم يفعل
في مقدم الشرطية الثانية ما فعل في اليوم الثالث الا ان جعل تاليها لزوم المانع
على تقديره وجعل استحالته الدور التسعة وليا عليه وفي اليوم الرابع جعل في اليوم
الاول من جعل لزوم التسعة من مقدم الشرطية الثانية الا ان جعل لازم
اصلا لمرين اما انما اتم على الواجب اولزم الدور التسعة بخلاف اليوم الاول
فاجعل في اول المرين لانا تسعة الشرطية وثاني المرين ليس لايه في تقطع جميع ذلك
اذ تحقق موجها سووقف على ايجادها اعترض عليه باحاصله انما على تقدير
عدم تحقق الواجب يكون تحقق موجها متوقفا على ايجادها سابق عليه وحقن ذلك لا يجاز
متوقفا على تحقق موجها في الاعراض ذلك الموجب المتوقف على ذلك لا يجاز وهكذا في
التسعة لا الدور وهل هنا الاكتملة البيضة والدجاجة واجاب عنه خاتم الحكماء
والمجتهدين انما التمسرة العليين بما حاصله من طيبه الايجال كونها طيبه ما عتبه
ليس على موجها لان الشرا لم يوجد لم يوجد متوقف تحققها على تحقق طيبه الوجه
وحقن طيبه الوجه على تقديره انما الموجوده الممكنة متوقف على تحقق طيبه الايجال
فيلزم الدور في الطبيعيين وروعد هذا الجواب بتارة المحقق صدر الحكماء

ادلمة

ادام التدبر كارة العالمين بان الدورة الطبيعية اي توقف الطبيعة على نفسها فيتميل
لجواز كون طيبه ما باعتبار حصوله في مقدمه متعلقا بنفسها باعتبار حصوله في مقدمه
كافة طيبه الاثر المتواليه وذلك لان معلقه الدور سووقف على شرطها في التعلق
النقيضين والوجه المعبره التسعة من الوجوده الشخصية لا التوفيقه في التوفيق
لا يجوز ان يكون مقدره او متاخره وانما النوع الواحد فلا يجوز ان يكون فيه اصلا كما لا يخفى
واقول ذلك اركان الطيبه في مقدمه من مقدمه على نفسها في مقدمه في اذ انما يقع
في الاعراض لا في الايجال فان الطيبه يجوز ان يكون في مقدمه من مقدمه لصولها في مقدمه
فرا او ولا يجوز كونها في مقدمه من مقدمه في مقدمه فرا او فان ايجاد الطيبه هو
جعلها واقوعه من الاعيان فاذا وقعت من بعض الواقع لا يجوز ان يجعل بعضها
واقوعه افر فيها وبعبارة افر لا يجوز ان يكون وقوعه من الاعيان مقدره
على وقوعه من الاعيان لكن يجوز ان يكون في مقدمه من بعض الواقع في مقدمه
معلق لصولها في مقدمه فرا او اذ هو كونها في مقدمه من مقدمه من بعض الواقع
مشغولة معبنة ويجوز ان يكون من بعض الواقع من المشغولة معبنة كونها في مقدمه
بجوارض شغولة افر ولا تساغ في ذلك اصلا والاصل من الطيبه النوعية يجوز

اعلم ان الدور التسعة التي هي في بيان الزمان
على وجه التبعيد التي هي في بيان الزمان
وجعلت في الخارج مع قطع النظر عن حركات
من الحوادث او في موضع التعلق بالوقت او في موضع
وليس كان مع ذلك من ذلك بل في المقدم او ان جعلت
عن اعتبارها في موضع حيث هو في موضع التعلق
ومع ذلك الملك او قبله بعد من

يجوز ان يكون مقدمه متاخره كسب الزمان ولا يجوز ان يكون مقدمه متاخره كسب
الذات فان الوجود النوعية وحقن ابهامية كسب الحصول في بعض افرادها الواجب
كل منها في مقدمه افر الزمان وليست ابهامية كسب وقوعها في بعض الدرر بل في وقت
ابهامية وحقن شغولة معبنة فكيف يجوز كونها كسب وقوعها في بعض الدرر
مقدمه متاخره واهل ان ما ذكرنا انما في الوجود النوعية دون الوجود الجزئية
فان الوجود الجزئية ابهامية كسب وقوعها في بعض الدرر الوجودية كسب الطبيعة
الجزئية كسب ذاتها دون الفهم العفول بخلاف الطبيعة النوعية فانها متصله
في هذا تارة وخطوف الواقع ملوكان بعض افرادها على بعض يلزم الدور التسعة
في الذم لغيره وللذين شروا ذلك في الطبيعة الجزئية ولذلك كما يمكن العقل
على بعض مع وقوعها كسب مع حكمه باستناع التشكيك في الذاتيات ثم اقول
اللا ان يجب على الاقرض المذكور بان المشغولة بان هذه الوجوه عليها
على مقدمه من ان جميع الوجوهات الممكنة من حيث هو مجموع في مقدمه واصل الاستباح
على العلم وظاهرا كسب المراد بوجهه باجموع الوجوهات من حيث هو مجموع لتوقفه على الايجال
المتوقف على الوجوه المستلزم الدور بلا افتاء ومنها ان ليس للوجوه المطلق

موجود

هو مجموع مبدأ قول اراد الوجوه من حيث هو مجموع طبيعة الوجوه من حيث هو في بيان لها
مبدأ يلزم تقدم الشرطية لانه لان ذلك السبب هو مجموعها فيكون طيبه الوجهي متحققه
في مقدمه فيلزم كون طيبه الوجهي علمه الطبيعة الوجوهي مستقده عليها بالذات وقد عرفت
استحالة ذلك وانما يجوز تقدم الطبيعة على نفسها كسب الزمان لا كسب الذات كما مر
فلا يراد عليها ما اوردته المحقق الفخر من ان لزوم تقدم الشرطية من اذ الوجوه ليس
الا الوجوه العامه وحقن في مقدمه من حيث هو متوقف على حقيقة في مقدمه فرا او وهو
ههنا ليس بين التسعة والتاخر الزمانين الملتزم على الطبيعة والمقدم والتاخر
الذاتيين المسعور عليها وقد عرفت الوقت بينهما فلا تعقل وذلك
ثبت وجوب واجب الوجوه ليس المراد ان هذين المقدم فقط ثبت وجوبه
الوجوهي بل مع مقدمه افر من حيث هو ان الوجوهي من حيث هو يمكنه لا بد له من مبدأ
فتقرر المراد هكذا لو كان الوجوهي المطلق معبره في الكسب من ان يكون له مبدأ وان لا
يكون له مبدأ وهو اجتماع النقيضين فان خفاصا الوجوهي الممكنة يستلزم اجتماع النقيضين
او تقول لو كان الوجوهي المطلق مضافا في الكسب من ان يكون له مبدأ ولو كان له مبدأ يلزم
تقدم الشرطية على الوجوهي المطلق في الكسب من ان يكون له مقدم الشرطية على تقدير المقدمه

الافرد والغير المذكور انما يقبل كالاتي في ما يلي فامل يستشهدون
بالحق باعليه ايمو كقولون الحق شاهد اوله لا يظنوه ولا يكفون غيره وشاهد اوله
عليه وهذا الشارة لا طريقة اهل التوك والرياضة من العرفاء والواصلين والشيخ
العلماء فانهم بعد تركه النفس الحقيقية بالباطن بالزمانات والمجاهدات يرون
شراشهم لا معدن الجو ومنهج الوجه غير الحق تعالى وهو نور الالوار بل ان الاثر
فيهم لهم حقيقة الحال ولعنهم على نفوسهم لمعات من انوار تلك الحقيقة من دون ذلك
النور الفاعل عليهم سائر النورين بدون مشكوتهم ومنافرة شبهة فان قلت
مبارك وجعل هذا البرهان من تلك الطريقة قلت من حيث ان نظير الوجه المطلق والوجه
المطلق المعروف جميع العتود هو الذي جعله عين ذاته نعم والوجه المطلق المعروف
نظا فيه وان لم يكن معرض العتود بل هو لا بشرط العتود وورق بانها الاله منزع
من ذاته تعالى بناتة فهو من وجهه من غير وجهه اذ ان الحقيقة تعالى كما استشهد
بان عليه ان وجهه الشر هو الشر بوجهه منقطن وعبارة اخرى الفرق بين هذين الوجهين
والعبارة السابقة ان تلك باعتبار النظر في طبيعة الوجه وهن باعتبار النظر في الزمان
ولاشبهته في السلام بين الطبيعة جميع الاثار والفرق بين العبارة الالائية والعبارة

لذاتها

لذاتها كانت صك على الوجه المطلق بامتناع كونه ذاتا مبداء والالائية حكم عليه
بامتناع صيرورة لا شيا محضا وما ليقه متلازمان والفرق بين هذين الوجهين
والعبارة الالائية ان هذين يعرفان في موضوع القضية وذلك في محمولها لا في
مجموع الموجودات من حيث هو ليس امسدا قال الحق في هذا
انما يتم على تقدير وجود الواجب لا مطلقا اقول لعل الحق حصله على نفع
الواجب الكلي كجمل المجموع على الاحكام لكن مرادنا هو المجموع المسمى
اعني الذي هو موجود على حدة على ما قرره وسقوله لو كان مجموع الموجودات من حيث
هو مجموع مبداء وذلك المبدأ الوجوب كونه موجودا كونه اضافة للمجموع المتأخر
حيث كونه على ذلك المجموع كونه مقدا باعليه فيلزم تقدم الشرط عليه وليقوله
علم المجموع علم لكل جز منه يلزم كونه المبدأ كونه وانما المجموع علم نفسه فيلزم
تقدم الشرط على نفسه من وجه الحقيقة المبدئية مجموع الموجودات من حيث
هو موجود يستعان لغيره لا شيا محضا قال الحق في الفرق ان اراد ان المجموع المذكور
يشترط كونه موجودا مستقانا لغيره لا شيا محضا وجميع الممكنات الموجودة بشرط الوجه
ليتم ذلك بل الفرق وان اراد ان جميع الموجودات المعقودة بالوجه يستعان لغيره لا شيا

في اصل طرمان الاعداد والماجاز صيرورتها معدومة المرة فاما يلزم بعد القياس بناء
بناء على انه لا شيا محضا في المجموع لغيره المجموع اياه فالعلم انه كونه الاعداد بالمره وعبارة
مجموع الموجودات انما هو لطاقه مجموع الممكنات اذ الكلام في ان مجموع الموجودات
هل هو منفرد في مجموع الممكنات ام لا فالتدبر وهر ان جميع الممكنات حكاية
كانت تشابهية او غير تشابهية في حكم واحد في حكم واحد وانما يلزم المقدم في المقدم
الشرط والشرط انما هو الواجب على اصدار الطرقيتين الغير المتقوية لا الطال التسه لا يلزم
اعتبارها وهر ان مجموع الموجودات الممكنة باسرها من حيث انها جميع موجودات وانما
واحد واحد منها وقادروا بها ههنا العطف في تلك المقدمه نظير لغيرها من موضوع ذكر
وقادروا على تلك المقدمه اذ انهم من وجهها لا شيا محضا وهي ثالث وهو موضوع وصف الالائية
والمجموع وهو موضوع وصف التليه لانهم من وجهها ثالث وهو موضوع وصف التليه وكذا
فيلزم من وجهه الالائيه وجه الموجودات الغير المتناهية واصبغ فيه بان الرابع الشرط
هو موضوع وصف التليه اعتبارا محض والمحقق انه لا يلزم اصلا وذلك لان على المجموع
انما حصل له اعتبارا كونه واحد من الاساس المعروف ولا ووجه المجموع المركب
منها ملوكه في المنزح لزم اعتبار كل من الاثنين في مرتين والمفهوم الاصل من اعتبار

فهم والمنايع وكلف على تقدير وجود الواجب بالذات لا مطلقا ومن لا يلزم وجود الواجب
كيف لم يسل ذلك اقول ان مجموع الموجودات من حيث هو موجود منها طبيعة الوجه
ما هو موجود كما مرت الاشارة اليه والدليل على قوله من حيث هو موجود دون
يقول من حيث هو احيى من حيث هو مجموع كافر العبارة الى العبارة لا طبيعة الوجه
ما هو موجود لغيرها من حيث هو احيى لا بشرط شرط فتقول طبيعة الوجه ما هو موجود لا بشرط
شرط يتبع ان لغيره لا شيا محضا ولا يلزم صيرورة الوجه عدما فيلزم قلب القيمة وهو
وطبيعة الممكن ما هو ممكن لا بشرط شرط لا يتبع ان لغيره لا شيا محضا لانه لا طبيعة
ما هو موجود قائمة بطبيعة الممكن من حيث هو ممكن قائمة بذاتها ولا يوردها من بناء يلزم
جواز صيرورتها لا شيا محضا كما لا يخفى وكذا ليقه ان كونه المراد ان مجموع الموجودات
يتمتع ان لغيره لا شيا محضا بالمره وذلك اعترافا استحال كونه الشرط وبالمره معلوم
بالعبارة كما هو المشهور ومجموع الممكنات لا يتبع عليه ذلك بناء على ما يتبين من
مجموع الممكنات في حكم ممكن واحد في جواز طرمان الاعداد عليها فان قلت يتبع على
الواحد الاعداد بالمره وكذا على الوجه الواحد في الاصل الاصل في قياس مجموع الممكنات
على الواحد وعلى الثاني ليعتبر المجموع في قياس مجموع الممكنات على الممكن الواحد

في اصل

معلوم فيكون لا يمكن ان يكون مجموعا للخارج بل لوجع ذلك فانما هو في الاعتبار وان وقد
ارعدوا الضرورة في هذا وليعلم ان البراهين المذكورة في هذه الطريقة ليس جميعها مما
يشترط على كل من المقدمتين بل بعضها مبنية على تلك المقدمتين وبعضها على المقدمتين
المشتركة كالخارج على المثال في تلك البراهين في الامكان طرمان الانعدام
عليهما قال المحقق الغفران اراد به الامكان الذي هو ولا يحد نفعنا لانه ان يكون طرمان
الانعدام على مجموعهما مستحاضة لعرض الامر بسب ان كلا منهما مع العلة الموجد وان اراد
به الامكان الوقوف في المستند واما الفرق بين التسلسل وبين التسلسل ان المقدمتين
المشاهير يشترط على كل منهما لا بد من وجوده على تقدير عدم الواجب لم يتحقق له وجوده
واما المقدمتين الغير المشاهير فلا يشترط على كل منهما بلطمان التسلسل في هذا في الدليل
اقول طرمان الانعدام على الامكان انما يكون مستحاضة لعرض الامر لو كان وجوده واجبا
مع وجود العلة لانه مجموع العلة ليس الواجب فيمكن دفعها جميعا فاعدا انما العدم لا يغير
مستحاضة العلول وهو عدم مع عدم طرمان هذا النوع من العدم ليس مستحاضة عليه
لم يرد وجوده واجبا لعرض الامر ولما كان حال كل واحد من المقدمتين معن فطرمان
هذا النوع من العدم اغترس كل واحد مع عدم الجميع ليس مستحاضة عليها سواء كانت متناهية

او غير متناهية

او غير متناهية وان كان عدم كل واحد مع عدم الجميع ليس مجموعا متساويا وذلك وانما
عند النظر الصحيح ولا فرق في ذلك بين ان نفي السلسلة يمكن لا يوجد له وبين ان نفي
لا غير نفيه انما هو محسوس ذلك انما هو عدم الواجب في جميع اقسام العدم على الامكان لا يحصل
الاجزاء ولا في صفة ما قبل من ان يوجد جميع المقدمتين المتكافئة في العدم او في جميع
الممكنات من حيث هو مجموع وهذا الدليل يتوقف كما انما يشترط على كل مجموع المقدمتين الممكنة
من حيث هو مجموع مجموعها واحدا علمي لا يحتاج له وجوده وهذا الدليل النظمي لا يغفل
ولا في صفة ما قبل من ان اجزاء المقدمتين العرضية او بعضها الاجزاء والباقي لا يتسلسل
عليها اظن ان ذلك كمنع الشرط من مجموع الممكنات على تقدير كونها مجموعا علمي يمكن
علاوة الاجزاء اذ على ما هو المقدم المذكورة هنا لا يشترط بالخط بين المقدمتين والمطلوب
بالعلة بالذات وعلى الاطلاق من العلة التامة والله ان العلة التامة لا يركب يجب ان يكون
علة تامة طبع اجزائه مع عدم احتياج شئ منها له اذ خارج عنها والامكان متناهية
لا يمكن ان يكون ممكن ما من الممكنات من ان لا يوجد للممكنات اى لوجود جميع الممكنات
من حيث هو مجموع اول وجود شئ من الممكنات وهذا الدليل بمنزلة مقدمه افرغ في ذلك
المقدمتين ودر ان الممكن المأمور به وجوده لم يوجد والدليل عليها انه لو كان مجموعا

الدور او يقول وقوع طبعه الموجد باهو موجد يجب ان يكون بلا سبب والامر مقدم
على نفسه ووقوع طبعه الممكن باهو ممكن لا بد له من سبب اذ هو الموجد والممكن والوجود في الممكن
لزم اتباع النقيضين اذ لعل مجموع الافراد الممكنة الوقوع لا بد من غيره لا يمكن ان يكون
نفسه ولا يوزد بل يكون خارجا من تقدير عدم الواجب يلزم ان لا يكون ذلك المجموع
ممكنا بالامكان الوقوع وشيئا من هذا سائر اللوق المهم انما الله مقاسم في جميع
بعد عدم نفي الوجود اقول لا يجب ان يوجد العقل في تمام احواله في وقت
والاول هو نفي الحكم وهو المنفرد منها والاشياء نفي الحكم وبعض الحكمين فهو
نزعان احدهما بين الاشياء وبين العلم وسائر الحكمين والحكم وهو انه لم يرد عنه نعم
فعل ام لا انما نفي الاشياء والاول نفي غيرهم وثانيها بين العلم وبعض الحكمين
وبين الحكم وهو انه لم يرد عنه نعم اذ انما اذ وقت والاول نفي الحكم والاشياء نفي
والزواج لا يحد في جميعه ودر العقل والتركيب بالنظر لانه لا يتوقف مع قطع النظر عن الارادة
وهو ما يتوقف النزاع بين الحكم والمعتزلة وسبق بينهما وبين الاشياء وتغير الشئ العدم
بالعلم المذكورة ليشترط في الواجب التسارع في هو الواجب بالحكم المقابل للعلم المذكورة
ولسلك الا ان اراد بالعلم الامكان المتعلق بالوقوع ومن قال بوجود العقل في تمام

بجز الاول في فاضلا ووقوع وجوده فانما ان يكون وقوع عدمه ممكن بل لا يرد وجوده ولا يمكن
فان يمكن كان وقوع وجوده مع الامكان وقوع عدمه ترجيحيا لا بالبرهان بل يمكن ان يكون
الاول هو ما هفت بعد الدليل هو نفي وجود الشئ يجب ان يكون وجودا لوجوده والامكان
ليس وجودا لوجوده اذ مفيد الوجوب لا يمكن ان يكون خارجا عن الوجوب فهو بالاشياء لا يمكن
ان يكون ممكنا فلو لم يكن الواجب مجموعا لا يمكن ان يتحقق مجموعا املا اذ لا يشترط
مستعمل بنفسه لانه الوجه ولا في الايجاد اقول الله ان البرهان المسبب بالسد لا يفسر
وتقره انه لو لم يكن مجموعا الوجه بذاته لم يحصل مجموعا املا اذ الوجه لا يحصل الا بالاشياء
منه الغير وهذا الغير ليس للممكن له الوجه بالذات فيجب ان يستفاد من الغير والا فصار
كانت غير متناهية لا يمكن ان يكون شئ منها وجه بالذات فهو في حكم ممكن وهو في غير احواله
ولانبات هذا المطلب منه في قوله هو ان يعبر جوار الامكان بالوجود في احواله
انما اجمعت باعتبار النظر في الوجوب والعقل ويمكن انما الدليل باعتبار مجموع الامكان وقوع
الوجه دون خيلته وذلك بان لوق السلسل في ان يقع ممكن ما مجموعا في الخارج ولو لا
وجود الواجب لا يتسلسل ذلك ان الامكان وقوعه مجموعا على تقدير عدم الواجب يتوقف على
وقوع الجوار وامكان وقوعه في الجوار لا يكون طبعه تامة يتوقف على الامكان وجوده لا يتسلسل

الدور

لم يقل يجوز تخلف الفعل عن تقدم اذا وجب اصلا حوا في ذلك القابل بوجوب الفعل
عنه نعم دائما وفيه هذا ثم اقول لفظ الايجاب يمكنه كونه مصدر للبناء الفاعل وهو
كون الفاعل موجبا بصيغة الفاعل ويكون مصدر للبناء المعقول اذ كون الفاعل
موجبا بصيغة المعقول والموجب بصيغة المعقول يطلق على فاعل جيب في الفعل
للاقدرة واختياره كلفظ المضطرب بصيغة الفاعل يطلق على فاعل محب فمفعول
واختياره والحكماء لما قالوا بوجوب الفعل عنه نعم بقدر قوة الارادة فيمنعك وغير
ارادة على ذاته نعم وعند المتكلمين بمعنى مفهوم القدرة والارادة والاختيار واسأل
ذلك كونه اما لارادة على الذات ومنعك عنها ليقم ولو كان محب الفعالي مقفلا
وقد ما عرفت الذات كالاشور وان منعك فقط لبعض المذكور كما لمقر في المحلون الله
نعم على من ذهب للحكماء ليس فاعلا محتمرا بل فاعلا موجبا بصيغة المعقول ولذلك يكونونهم
في ذلك رغم ما منهم ان ثلثية نعم عند الحكماء كفا على الفاعل في الواوq والشش في المنة
تعا السبع في ذلك علوا كبيرا والاه الحكماء الغنم فالظاهر انهم لا يطلقون عليه نعم لفظ التوجب
بفتح الهميم ولو لم يفتح الهميم ليقم فالظاهر انهم ارادوا كونه الفاعل محكوا عليه بوجوب
الفعل عنه لا كونه مضطربا بل موجب كونه بمعنى انجب بفعله نعم القدرة واختياره فهو موجب

المتن

اي بمعنى بوجوب العلول قاهر لجميع انما عند من يصرح بها في ان لفظ التوجب
والموجب مع ما شرنا اليه صار موجبا لهذا الزعم ونشأ لذلك الشئخ والافعال
ولاشئ عند المحقق في ذلك الشئخ ذهب للمليون قاطبة لان
الواجب في العالم بالقدرة والاختيار اعلم ان اذ اصدر عن فعل اختياره فاعلا
من سائر اربعة العلم والمشيئة والارادة والقدرة وهذه صفات قاطبة بذواتها
لا تارة عليها وقد ينك بعضها عن بعضها ويستعمل صدور الافعال الاختيارية عن غير
كلها او بعضها فالفعل الاختيارية هو المصدر الفاعل بملك المبادر والقادر المختار
من بعيد عن الفعل بملك المبادر فلو فرضنا ان ملك المبادر حاصله لو اصدنا المليون
للفعل مخصوص بالامكان صدور عنه دائما ولا يفتقر ذلك في كونه الفاعل
اختياريا ولا في ذلك الفاعل قادر اختيارا اذا عرفت ذلك فاعلم ان صفات هذا الملك
عين ذاته فمبادر الافعال الاختيارية من العلم والمشيئة والارادة والقدرة كونه
لنعم دائما فلو دام عنه صدور الفعل بسبب دوام ملك المبادر كما هو ذهب الحكماء
لم يكن منافيا لبقدرته نعم فالقول بكونه تارة نعم في العالم بالاختيار ليس متصفا بالمليون
بل الحكماء ليقم قالون بذلك والايجاب القابل لهذا الاختيار عالم بقران امدنم الكتاب

الذي قاله الحكماء بوجوب دوام الفعل وقدم الاثر لا غير وما تمه الصدور والتركان
اريد بالنظر في ذاته نعم فقط من دون انضمام ملك المبادر فالقول به بالحق في تحقيقه بالمليون
وان اراد مع انعام ملك المبادر فالقول بعينه غير محقق بالحكماء بل المعقول هو العلم
القيم قالون بذلك فالزعم بين المعقول والحكماء انما هو في دوام الفعل وقدم الاثر
لا غير وبين الاشعري والحكماء في ذلك وفي مطلق الوجوب القيم لا في مطلق المعقول
والاشعري في مطلق الوجوب فقط لا في قوله اي يجوز ان ليس منها لازما لذات
اه يجوز ان صحة الفعل والتركان الاختيارية بها ليس ان يراد بها المكان والوقوع
المستلزم لانها كالفعل عنه نعم كصير المعول بالاختيارية من العزم متصفا بالمليون
والا فالصحة بمعنى الامكان بالنظر لذات الفاعل لا يخص القول بها بالمليون بالحكماء
لصحة قالون بقوله فان للفعل في تعريف القدرة عبارتين لعليل لجملة العزم على
الوقوع بمعنى ان احد العبارتين هي الحكمة بغير القدرة من صحة الفعل والتركان مع
الافراد والاولى علم كغيره من العزم عبارات المليون هو الا انها كالمليون هو الا انها
بالنظر لذات الفاعل لم يمتنع بين الحكماء والمليون في معنى الاختيار وهذا هو
الزعم بين الحكماء والمعقولين لا في قدم العلم وصدوره وانما حصل الخزل بالذکر لان

المتن

لا يجوز ان يبادر الفعل معتم الا لارادة القيم كما عرفت وقوله فالمتن في هذا الكتاب
اه تحطية لانه حيث فر الاختيار بصحة الفعل والتركان التزم مشترك بين عبارتي الحكماء والمليون
وجعل الايجاب بالاختيارية من العزم بملك المبادر كونه لهما لهما بالايجاب
مبدأ العزم وعن التعظيم مع قطع النظر عن صحة المعنى الامكان والوقوع والاشعري
على الامكان والوقوع المستلزم لانها كالفعل بالايجاب المقابل لارادة العزم بوجوب استماع
فلا تحطية هكذا يغفر ان ليقم عن المشيئة وهذا على تقدير كونه قوله والغرض ان معنى
الاشعري عن المليون الامكان هكذا بدون الاعطاف اكثر النسخ والاعطاف لا يوجد على
ما في بعض النسخ كونه مناشرة لتمام مقام بغير القدرة وقوله فان للفعل اه تعديلا
الصحة بمعنى الامكان لانه فان كان الفلاسفة قائلين بالايجاب قائلين بعبارة العزم
المساريتين بحسب العزم فان كانا كونه الصحة بمعنى الامكان الذي يجب ان لا يكون
في عبارة المليون بذلك العزم ولذلك فر العزم بغير المعنى ان ليس منها لانه لانه
ليقتضون العبارة بالمليون وح فالنظر بما لها فانه كانت عبارة العزم مشتركة بين
والمليون وليس كانت عند كل منهما بمعنى ان كان المناسب ان يفسر الايجاب بامتناع الافعال
لان الفرض الاختيارية بالعلم المشتركة ويطلق الايجاب على ما لم يردون التفسير

وتعين العرف المراد فان الوهم يذهب الى ان العلم بمجر الايمان الذي لا يثبت بالمشهور
ويكون الايجاب مقابلا لا اختياريا بهذا العرف بقرينة المقابلة مع العلم بغيره لسيوا ما يكون
بالايجاب بهذا المعنى فانهم فالتناسب في هذا الكتاب بان يعرف الايجاب المذكور
يعرف ان العرف ان الايجاب بمجره وجب العقل عنه تعاضد العلم والارادة يتفق
عليه بين المقدم والمؤخر وهذا هو بين الحكماء ومجره وجب العقل عنه تقدمه دون يتم
العلم والارادة عدمه متفق عليه بل فيها ليقم فغير الايجاب هو هنا لا يلتزم بهذا العرف
بل ينبغي ان يعرف سعاله وعلوه وادارة تقدمه في الازل بايجاد العالم فيه في تحقيق الزمان في العلم
والكليم لكنه ليس غير الزمان في حدوث العالم قد مره فاذا ثبت حدوث العلم
انفق تقدمه الذي هو غير الايجاب الفاعل هو هنا بالقدرة فلا حاجة الى الاستدلال الذي
ذكره الشرح نعم هذا الاستدلال انما يحتاج اليه في اراء افاضل الايجاب بالمعنى الاول والآخر
فلا تفعل انما على تقديره هذا الاجراء لعل ان يعارض المقامه غير ما كان المقام
قالا بالاشارة الى ترجيح بلارجح كما حكى فيمكن ان يجعل هذا الدليل معارضة عليه لا يتناسب
على امتناع الترجيح بلارجح والاشارة الى ان يفتقر الى الاشارة فيمكنه اجراء هذا الدليل
والاعراض عليه واما قول المحقق في الخزان المعارضة من غير المقدم ان لم ينجح لارجح

الرجح

الترجيح بلارجح ليجوز ان يكون الرجح علم الفاعل بالاصح وليس هنا المنع لطلب العلم
التوقف على الشرط على تقدير كون الفاعل حقا والرجح صحيح واما على تقدير كونه موجبا والاشارة
حادثا فلا وجه لتبديل الرجح عن العلم الفاعل بالاصح لو امكن ان يكون مرجحا لغيره في العلم
اكثر على تقديره ايجابه ليقم انما يعرف ان الايجاب الشرعي يقول به الكليم ليس بمجره العلم
والارادة الا ان الكليم لما لم يقبل بالحدث لم يكن ذلك منه وبسبب منعه ليقم ان يمكن
منه صوابا للمنتفع والاصل ان لا فرق في وقوعه هذا المنع بين ان يمكنه العلم حقا ولا بين
كونه موجبا بالمعنى المذكور في الحقا كما لا يخفى وليست له موضع مقابلة لكان اجراء هذا الدليل
من قبل المقدم الزايعا على الحكماء وهو ليس بصحيح لا يتناسب على امتناع التسلسل المتعاقب
وهو ليس علم عندكم فكيف يصح استعماله في مطلوبهم اه انما لا يتبع حيث
لان ان اراد ان لا يصح استعماله في مطلوبهم برهاننا فيمكنه ان لا يصح استعماله فيمكنه
الاشارة اليه بما ينافي تجرزه الترجيح بلارجح وان اراد ان يصح استعماله لا اشارة
الزايعا ولا يصح استعماله في المطلوب والمعلم له الزايعا وليس كذلك لان هذا الدليل
لا يتناسب على استحقاقه في الشروط المتعاقبة لا يصح استعماله الزايعا على الحكماء فضلا
كما عرفت فالجواب ان هذا الدليل على التقدير المذكور في الاشارة لا يصح اجراءه اصلا لا في قبل

المواد

الاشارة ولا من قبل غيره ولا برهاننا لا يتناسب على التوقف على شرط حدث وهو غير
عند المتكلمين اما عند الاشرف فليجوز الترجيح بلارجح واما عند غيره فلان الرجح عند علم
الفاعل والادوات الوقت ولا الزايعا لا يتناسب على استعماله جميع اقسام التمسك وهو
غيره عند الحكماء نعم يمكن اجراءه الزايعا على تقدير كونه اولى على تقدير حدوث الفعل المطلق
بان يقع لو كان الفاعل موجبا لزم قدم الفعل المطلق والالزم تقدم الشرط في نفسه
لان لو كان الفعل المطلق حادثا لتوقف حدوثه على شرط هو لغيره فغايبه في حيث
انه داخل في المطلق متاخره في حيث انه شرط لحدث الفعل المطلق
فيلزم تقدمه على نفسه بخلاف الاشرف ومنه تعرفه فمفعول الايجاب مطلقا
بالدليل المذكور وهو انه ان كان تأثيره متاخره في الحادث يحتاج لارجح غير الارادة لزم قدم
العالم او التمسك كما هو واضح ولا يذهب عليك ان هذا الدليل لا يفي الايجاب لاصلا برهاننا
ولا الزايعا اما الاول فلان الترجيح بلارجح لما كان حاضرا عند الاشرف فلو كان الفاعل
موجبا والفعل حادثا ليلزم التوقف على شرط حادث محض واما الثاني فلان التمسك في المواد
عمره عند الكليم كما عرفت اي قدم الفعل المطلق قال المحقق في الخزان والوجه هنا
التخصيص بل الظاهر لزم قدمه كل فرد من افراد المواد والاعراض وبالجملة قدمه كل كليم من كليم

الصادرة

الصادرة عن العالم بالاختيار بما يتفق على الاسلام وقد تم الكمال عند علم الكل الاشارة الى
بان الفاعل في الوجه الاخير ان الدليل بان يشهد به وهذا اشرف وافصح كما لا يخفى في قوله قد عرفت
ان هذا البرهان على تقريره لا يتم اصلا بل يمكن اجراءه على تقريره في قوله قد عرفت حدوث الفعل
المطلق كما ذكرنا بل لغيره في قوله قد عرفت بان كونه من غير الشرط فظن ان لا بد من هذا التخصيص لتمام العلم
الا ان هذا التخصيص لا يجعل البرهان على تقريره لا يتم اصلا بل يمكن اجراءه على تقريره في قوله قد عرفت
البرهان فانهم وليتهم الايجاب بهذا المعنى لغيره الذي ينبغي التمسك به عليه لا يستلزم قدم
الا اذا كان الفاعل بانه موجبا تاما والفاعلون بالايجاب لا يقولون يمكنه العلم حقا
بنيته بالنسبة لكل فرد من افراد العالم فان وقع الحادث من فرد من مستند عند علم الكل
بشروط ومعدات مخصوصة لوجه كل منها برهاننا المحقق في فرض الايجاب بهذا المعنى
لا يتم الا قدم الفعل المطلق وما ذكره لزم قدمه كل فرد من افراد المواد والاعراض انما يلزم لولم
كونه الفاعل موجبا كونه موجبا بنيته بالنسبة لافراد من افراد العلم بل يمكنه ذلك
ذلك التوقف على كونه لزم حدوث الفعل المطلق ممنوعا اه ذلك التوقف مبتدأ خبره وقوله
مستلزم لتقدم الشرط في نفسه وقوله واما ان استلزامه المحال مجرد معطوف على حاله
في قوله له حاله وقد وجد العاطف في بعض النسخ عند قوله له حاله بهذا الوجود عطف

مع قوله كما مرث الاشارة اليه ويكنى منها في المنع ويحتمل قوله كما مرث الاشارة اليه ما ذكر
سابقا من المنع حدوث العفل لا يتوقف على شرط عند المنع وبعض التحليلين كما يقال
كونه يتوقف على شرط لان حدوث العفل المطلق يتم لما مرث الاشارة اليه ولان
هذا الحدوث على تقدير الايجاب بالمعنى المذكور في الحال ايجازا ان يستلزم الحال التي
حكمت توقف الحدوث على شرط للاستلزام التوقف او التبريح بلا مرجع فاذا كان هذا الحدوث
محتملا جازا يستلزم محتملا او المانع تقدير عدم العاطف على ان المنع فقولكم كما مر
الاشارة اليه اشارة لا تقول قبله عن المشية اي قدم العفل المطلق بعينه في تارة
لان المنع الموصوف العفل المطلق وقوله محتملا مستلزم كما ذكرنا في هذا وجوه العاطف
يكنى المنع مستلزم السبب وعدم سبب واحد وما ذكرنا في التوقف مستلزم التوقف
الشرطي فنتبينه بتوضيحه ان يقال الربا العفل المطلق في القول التيقن باليقين عليه العفل
اعز واما في هذا القول مجموع الاضاف لان العفل المطلق هو هنا متوقف والسفر اذا ورد
على الوجود المنشئ الذي هو معنى التبريد العموم وذلك لان العفل المطلق هو ان الفاعل
لو كان موجودا لم يكن فعله قديما والاي ولسن يمكن فعله قديما فيكون فعله قديما
واذا كان كل فعل حادثا لم يكن يتوقف هذا الحدوث اعز حدوثه مجموع على شرط حادث

فذلك

فذلك الشرط لكونه من العفل المطلق يجب ان يكون داخل فيه ويكون شرطه الذي
مقدمه عليه يجب تقديمه على نفسه ليعلم كما ذكرنا في تقرير الدليل هذا من المشية وقال المحقق
الغفر محمول على بعض الاعلام بعد التحليل ان حدوث العفل المطلق على تقدير الايجاب
بالمعنى المذكور في الاشبه وكذا في الاستلزام محتملا هو التوقف على الشرط فيما نحن فيه
مسلم لمقدم الشرط نفسه فالوقوف على الشرط في القول لعل المحقق جعل قول المحقق
لما مرث في ذلك التوقف على ما ذهب اليه بعض الاعاظم وجعل قوله وان كان مستلزما او
جزءا مستلزما وما صلا الاقتران على المشية ان الحكم يمتنع حدوث الحادث مستلزم التوقف
الحادث انما يصح محتملا اذا كان كل حادث في الواقع فمما ذكرنا في العفل المطلق ولم يكن
في حله الحوادث حادث هو العفل المطلق انما على تقدير كونه الحادث هو العفل المطلق
انما يصح توقفه على شرط حادث اذا ذكرنا بعد العفل المطلق كونه الحادث الذي فرضه
الدليل حدوثه هو العفل المطلق الذي هو محتمل على تقدير الايجاب بالمعنى المذكور فحدثه
فرضا لا يتوقف على الشرط هذا المعنى المطلق لا يمتنع التوقف في ذلك على ما ذكرنا في قول
صودت العفل المطلق وان كان محتملا كما فرضنا وتوقفه على الشرط كما ذكرنا في
الحال محتملا في لزوم تقدم الشرط نفسه لا التمس على ما هو مدعى التمس في قول ولا يخفى

ايضا

ان عرفت ان المقدم ان لو كان فرضه العالم حادثا لتوقف على امر حادث وهذا مما لا يشبه
فيه وعلى تقدير كونه المراد حدوث العفل المطلق لزوم التوقف على الشرط لا ما يعقل
ليتم وغاية ما لم يمتلزم الحال محتملا هو كونه فرضه العالم مسوقا على الاقتران
لا مقدم الشرط نفسه انتهى القول وان كنت قد عرفت ما فيه فلا يعقل لاصاحبه
لا هذا التقيد اقول لما كان التمس محتملا على موجب العفل عن توقفه في
والادارة وبالجملة جميع ما يتوقف على الايجاب واما الاحتجاج في نفسه لا هذا الاستدلال على
ان الايجاب بهذا المعنى متصور كونه تاما وبغير تام ضرورة ان الفاعل المستبرح للشرط
التام هو محتمل تام وبدونه موجب غير تام وحدث العفل اذا كان غير متوقف على شرط
كان الفاعل مستقارا في الجلال وتامة انتفاء وجوده في موضع حدوثه انما هو فرض التوقف
عن موجب التام ووجه بالضرورة واما اذا توقف حدوثه على شرط حادث فتحتمل القول
ليس تخلفا عن موجب التام فليس محتملا في هذا التقيد لئيم الكلام والما
فرا الايجاب معلق على قدرته بما يجازي العالم في الازل فلا يتصور كونه تاما وغير تام
كما لا يخفى هذا الكلام من المحقق ان كان ايراد التمس كما هو الظاهر في قوله عليه
بناء على ما مرث عليه وان كان حقيقة المقام فلا ضرورة له انما على تقدير حمل الايجاب

على العفل

على العفل التام لا ما قد عرفت الاستدلال اصلا فلا تستدل على هذا التقيد مستدرك فنتبينه
الموجب الواقع في التام وليتم التوقف عن موجب بالمعنى المذكور اعز بالمعنى المذكور لا يتوقف
بالتوقف على الشرط اذا استهوى كونه تاما اصلا فتمل قلنا لا يتوقف فيه لان موجب
التام مشترك اذ قال المحقق الغفر في ان المتبادر من موجب التام بان يكون ذلك في العفل
من غير احتياج للشرط وللا العلم بالمصلحة وهذا غير مشترك اقول العلم بالمصلحة اذا كان
عائنا ذات الفاعل يصدق ان ما ذكرنا في غير هذا لا اعتبار امر زائد في عدم التمس كونه
عليه ان المتبادر من قوله صلا هو عند الحكم والاداء عند الحكم ان موجب العفل عند الحكم هو
بالمعنى المذكور فان العفل الاول عند الحكم والمكتمل واحد وليس موجب بهذا المعنى موجب ليقين
كونه احدهما معترضا عند الحكم والاداء عند الحكم في كس موجب التام مشترك بين هذين الوجهين
اعز موجب بالمعنى الاول المعبر عنه الحكم والمعنى الثاني المعبر عنه الحكم فقط فان موجب بالمعنى
الثاني لا يتصور كونه تاما وغير تام كما عرفت فتأمل وليتم التوقف عن موجب التام ولذات
محتملا اذ قال المحقق الغفر هذا لا يدفع كونه العفل المذكور المستوفى على سبب محتمل التام
وجوابه ان قوله لم يمتلزم قدمه بين وما ذكرنا في قوله لو كان حادثة اشارة اليه هذا القول
سابقا بقوله لزوم قدم العالم للايجاب بين الاشارة الى التمس في قوله ليس في محتمل
ان الايجاب في هذا التقيد وانما يصح التمس في الايجاب في الازل فالخلف لا يتم واما
اه لعل ما كان المفروض حدوثه لا يتوقف على تقدير الايجاب في الازل فالخلف لا يتم واما
توقف على شرط ام لا ان الشرط وليتم كونه في زمانه من حيث هو بالتمتع بالتمتع ليدفع الاثر
المطلق على فيلزم التوقف لا محتمل وفيه نظر اذ هو انما يثبت فيما سبق حدوثه جميعا وسواء
تم مطلقا وان كان بالتمتع بل ذلك مما لا يثبت اليه مطلقا لولم يمتلزم التوقف على تقدير

المتيقن على الشروط المتعاقبة وان كان يلزم الخلف ولكنه غير بالضرورة فمثل وليست قد
ان بناء الاستدلال ليس على فرض الاصل بل على الابطال مطلقا فلا يغفل
الشيء متعاقبا او مجتمعا اقول المبدأ الاول للعدايات وبالذات الشروط والاطلاق
الشرط على العدم يجوز وقول الحق العجز في تفسير قوله متعاقبا في العدم بان يحدث شرط
عقيب شرط سابق الاول او الثاني والعقد على الثاني يكون في اطلاق الشرط تجزؤا وبارونا
يقدر معن الاجتناع ميل مرجح على التوافق كمن في الشروط ليقوم ذلك باطل اذا كان
متناسجا لشرط حادث معا ولا معدا في وقت واحد ولا يجوز ان يحتاج لشرط حادث
قبله وليس كان باقيا معه والا اتم الخلف والحاصل في الثالث اذا احتج بالامر
سابق عليه بان يجب ان يكون ذلك الامر مع عدمه ولا يجوز ان
يكن شرطه بالقيام مع العدم ذلك لانه لا يمكن بعد مرجح المعاد والشرط لا يكون
مرجحا لكونه مرجح حدوث العلول سابقا عليه بان ان يجب ان يستقيم عند
حدوث العلول ليكن بغيره مرجحا لكونه شرطه لكان وجوده مرجحا لكان قبله
بان ان يلزم الخلف لا محتمة فنقول لا يخفى عليك انه على هذا التقدير يلزم تخلف
العلول عن المرجح التام بل المتحقق العجز اذا كان الاجتناع في الاصل ولا يتأخر
اوفرهناك عليه اقول قوله نهناك عليه اشارة الى ما نقلنا عنه قيل هذا هو الكلام
بغيره كمن في الاصل وهو باطل اذا الكلام في الشروط المادية وكلام الحق لا يتوقف
على الاحتجاج في الاصل بل اذا كان الاجتناع مع المعنى يلزم الخلف متعاقبا
كمن لا تخلف العلول فقط بل تخلف مجموع العلول والشروط المادية مع متعاقبا

قوله العدم

قوله العدم في اثبات حدوث العالم اجتمع المليون اه عيان حدوث العالم
جميع ما سوى الله وان لم يكن ثانيا بالبدليل العقلي بل بالبدليل الحسي
عالم الوجود فقط لكنه ثابت بالاجماع والحدوث بالبدليل العقلي لا بدليل الحسي
فالواضح ان كل ما سوى الله قد بناه وواظف في الابدان من الترتيب في عالمها
غير معقول اي غير ثابت بالبدليل العقلي الا ان كان مخالفا للاجماع والحدوث فهو باطل
ولا يلتفت لغيره بل بالباطل عاقل وقديق اثبات حدوث العالم بالاجماع والحدوث
استقرار الضرورية المتوقف حتمية ما على اثبات البتة المتوقف على حقيقة الوجود
والا لكان لا يقيد عدم اظهار العدم في هذا الجانب ويجاب بان اثبات حدوث
لا يتوقف على القدرة بل على وقوع الفعل وان كان في غير ان شاء فعل وان لم
لم يفعل فان عندنا لا يقيد كون الفعل واقعا مستلزما حكم ومصالح فلا يجوز عليه
اظهار العدم على يد الكاذب وان مجرد من جهة العدم في العلم بصحة
فيحصل العلم بكل ما هو بغيره بوجه الواجب ومنه هذا ما نقل في **قوله** ولم يزل
العقل قائم اه اقول لم يثبت دليل على ان الممكن لا يوجد في العالم الثابت ان
الممكن لا يوجد في العالم ولا مجرد العدم لا يقبله باعتبار انه لا يمكن ان يوجد شيئا

وان اراد به من ذلك حتمية لاشكال الامكان الذاتي الذي يتصور العقل في حيزه
ذات الممكن بمعنى الملازمة مستندة الى ليس لعدم الذي يثبت العقل في العالم
ولا الوقوف في الملاحظة كحق ونفس الامر حتى يكون في ذاته اعادة الوجود وكان له العدم
المفصلة في ذاته افرج الشر من القوة في الفعل انه قد روي وجاب عن هذا ما نقلنا
والجهد في علمنا بالقدرة بالوقوع في قولنا من ان القوة هي التسمية وقولنا معننا بالقوة على الاضافة
فان المراد من الاول هو ان يكون الذات بالفعل ويكون معننا بالقوة
وهذا لا يكون الا في الماديات لان الحوادث جميع صفاتها صالحة لها بالفعل
والمراد من الثاني ان يكون الذات والقوة تكتلها داخلين تحت معننا بالقوة
وهذا المعنى شامل للحوادث والماديات اذ كل ممكن باهو ممكن ومن حيث ذاته
لا يكون الا بالقوة واما المستند هو الثاني واقول لك هذا لا يدفع ما اشرنا اليه
من ان كون الممكن باعتبار ذاته غير ممكن ان يوجد شيئا لا يستلزم عدم امکان ان
يوجد ان يوجد شيئا باعتبار وجوده الفاضل عن ذاته وما اشرنا اليه من انما يثبت
كون الممكن مستقلا في ذاته ولا ينافي في كونه بوجه فاعلم ان قولنا لا يمكن ان يوجد
المعنى والواضح في محقوله هو ان يتناهد واما العالم الحادث في الوساطة القديمة

باعتبار ذاته لا يمكن ان يوجد شيئا باعتبار وجوده الفاضل عن ذاته
عنه بغيره لا يمكن ذلك كيف وانها لا يمكن ان يكون بالوساطة مع انه موجود
بان لا يؤثر في الوجود الا الله تعالى فانهم ان الوجود بالحق ليس الامر الله تعالى
عنه بغيره انما يصدق ذلك الغير من الجهة المستندة اليه في ذاته ذلك
الغير والاصل لا يمكن ان يزوج تركب من مثل علمنا بالقوة ولو يجب الذات
فقط وهو الذي له مرتبة ذاته وعلمنا بالفعل وهو الذي له مرتبة مبدئية الحقيقية
فما بعد عنه انما يصدق من جهة التي لا يمكن المبدأ في مرتبة التي هي مرتبة ذاته في
ما له مرتبة ليس بالعدم والقوة فلو صدر عنه من جهة شره يلزم كون العدم
مؤثرا في الوجود والغلبة وان هذا ما قصدنا من قوله ان هذا الدليل لا يتحقق
باشتدع عدم وجوده والاضاح المفاصلة عن الممكن كما طرح به بل بغيره والاضاح
المفاصلة لغيره لا يكفي لغيره بدلول كلام التقدير لمن ما فيه معننا بالقوة لا يمكن
مفيدة الوجود لانه لا يمكن ان يكون وسلفه في الوجود ولم يضره في اورد الحق
القوة من ان اراد بالعرض قوله ما فيه معننا بالقوة الصفة المتوقفة في الواقع
الملازمة لكونه لا يستلزم ان العقل كذا لكان ما صدر عنه من مرتبة ليس له حالة

ولذلك

انما يعبر بالارادة معقولة اليها مستندة لانه اذا تم بالاعتقاد ان الارادة معقولة اليها مستندة لانه اذا تم بالاعتقاد المستند الى الواجب الموجب بالقبول صدق الحاشية عندها لا يرد التقويم والاستعمال بالاعتقاد المستند اليها بل غير معقول فظهر ان هذا توجيه وجيه ويمكن بعيد ان يكون هذا هو المراد من قوله تعالى وقد يوقه الصبر يتوجهات منها انه قد لما يفتح ان الواجب واسطة بين الواجب والختيار لان المراد بالاجاب هو ما يخرج الطابع وهو منف عن تعال لا محال والمراد بالاختيار هو ما يخرج الحيوان مثلا وهو ليفه منف عن تعال لكون اختيار الحيوان حكما وقهارة يجب ان يكون واجبا فهو واسطة بين الواجب الذي يفهمه وبين الخيارات الذي يفهمه فاشارة المراد لانه لا معنى للمواسطة بين الواجب والخيار اذا الخيارات يكون فعله باختياره سواء كان اختياره واجبا او حكما لا يري ان سائر صفاته تعاليمت كصفاته ولا يلزم ثبوت واسطة كذلك الاختيار لغيره ومنها ان حاصل الكلام هو انه لما ثبت صدق العالم انتمق الاجاب ولما استقر الاجاب ثبت الاختيار اذ لا واسطة بين الاجاب والاختيار فاما انتمق اجابها ثبت الاقوى وذلك لان وجود الشيء اما ان يكون خلف اثره عندهم وهو الخيارات او لا وهو الواجب ولا واسطة بين

والاشياء

والاشياء ومنها اثرات شرعية كترتيبهم الاشياء القائلين بان القدرة لا يرد على الذات فانها تكون مستندة لغير الذات بل على الذات لا بالقدرة بل بالاختيار فيلزم كون الواجب موجبا في البعض بصفة القدرة وقادر في البعض في غير ما هو من الصفات والافعال فيلزم واسطة والزموها وهو غير معقولة لما سجد من ان صفاته تعاليمت ذاته **قوله** فان قيل اذ كان الارادة العلم بالاصح غير زائدتين على ذاته تعاليمت قلت هذا الاعتراض لا يختص بما اذ كان العلم والارادة غير زائدتين اذ على تقدير زيادتها على الذات كما هو من ذهب الاشاعرة ليقه يتبع الفعاليك الذات عن المراد لكون المراد لارادة الارادة لكونها قديمة لازمة للذات قلت القائل بزيادة الارادة لا يقول لزوم المراد لولا يقول بالاجاب باصلا بل المراد عند ان يختار في وقت من وقت ارادة في اي وقت شاء فوضه وان كانت الارادة لازمة للذات الا ان المراد ليس لازما للارادة كما قل **قال** الشيخ هذا يفتح ان الواجب بالاختيار لا ينافي بالاختيار **قوله** يمكن ان يفتح ويحتمل الشئ لهم على الحكمة القول بالاجاب فانهم يقولون ان فعل العالم وتركهم صحيح بالنظر للقبض القدرة وفعل واجب بالقبض الارادة ووجوب

في ذلك الوقت مع قطع النظر عن الارادة كما ذكره المصنف لم يمكن ان يكونا ذاتيا لا يمكن وقوعها والاخر يقول بالمكان تركه في ذلك الوقت امکانا وقوعيا فانه لم **قوله** لقيل ان يقول هذا الامر ليوحيه هو الذي ذكره انما يقوله فان قيل انما كان الارادة والعلم بالاصح غير زائدتين فكيف حكم بالفعاليك ارادة الواجب تعاليمت قدره في ان لا دخل في ذلك يكون الارادة غير زائدة بل منتهى هو كون الارادة قديمة سواء كانت زائدة او لا مع فرض وجود الارادة الا ان لا ينافي بزيادة الارادة لما لم يكن قابلا بالواجب الا ان لم يرد عليه ذلك وما اجاب عن السؤال المذكور وسنده في انه من الشبهة التي ما يقع هذا الاحتمال ولعل قوله قال لا يفتح لوانتهى الى هذا وان كان ينبغي لثبوتها ما يقع هذا الاحتمال وان ما ذكره لا يرد فيه اصلا فيجب طرحه صنفين فان **قوله** قلت تختلف المعلول من العلة الثابتة بحيث لا يتخلل زمان بين حقيقة ما هي بحيث يكون زمان العلة مقسلا بزمان المعلول وتعيين ذلك ان القديم لا يمكن ان يغير علة للحادث الزماني بزيادة فقط ولا ما هو شرط لوجود ذلك الحادث فقط بل لابد هناك من علة معقولة لغيره ليعتق علة ذلك الحادث بما هو علة له والمعتبر بغيره فيكون مستقدا بحسب الزمان فاعلم ان

الفعل بعبارته الارادة لا ينافي في تقديره بالنظر للقبض القدرة وعدا سواها كان الفعل قديما او حدا والاصل ان القول بالاجاب لا ينافي في القدرة على التيقن سواها كان الاجاب دائما او لا والارادة القدرة على المعنى الذي ينبغي ان يكون المراد ^{المختارين} وهو صفة الفعل والترك بالامكان التوجيه فلا يجمع القول بالاجاب بالامكان سواها كان دائما او لا فان الظاهر لزم ادبهم بالقدرة صفة الفعل في وقت وتركه في ذلك الوقت اذ المراد بالترك في قولهم صفة الفعل والترك ما هو مقابل للفعل ووصفة الزمان محبة والتعلق بالترك الذي يفرض في زمان الفعل هو التعلق للفعل الذي يفرض قبله لعدم الجواز في زمانه فالفعل اذا وجب في وقت يمكن ان يكون قابلا للاختيار فيه لعدم امکان وقوع الترك في ذلك الوقت فالقول بالاختيار بهذا المعنى ليس الا لشعري فقط اذ عند جواز وقوع الفعل بتركه لعدم قوله بالواجب اصلا فوضه الفاعل فتمت وان كل الجملة قديما فعلا يرجع النزاع في الاجاب والاختيار الى ما لا طائل سوى حدوث الاثر وقدمه فالتمس ان هذا النزاع لا ينبغي ان يكون الا بين الاشعري والحكيم فاحفظ بذلك فان قلت وجوب الفعل في وقت باعتبار الارادة لا ينافي في امکان تركه

في ذلك

الحادث انما يجب وقوعها بما هي عليه لا قبل زمان ذلك الحادث ولا كما قيل في زمانها
بزمانه فان قدرت المشور لحدثة التامه يجب وجودها مع المعلول كجب الزمان
وقبل كجب اللغات وايضا يمكن كجب لا القدرة في القارة كما يحتاج اليها في الحدوث
والقدرة المقيمه كجب كونها مع المعلول كجب الزمان قلت هذا شان العلة
المعينة لاصل الوجوه والبقا لا شان على الحدوث والمعد المذكور انما هو
معد لا يتوار الا فاده لا لاصل الافاده فالعلة التامة من حيث هي علة تامه لا
افاده الوجود كجب تقدمها على المعلول فمن تقدم على اول زمان وجود المعلول
من حيث محدثه ويقع مع الزمان من حيث هو مقيمه فان قلت العلة المعه
ما لم يدخل في وجود المعلول وعدمها مقارن لوجوده لاسا بق عليه قلت من
ما لوجوده وعدمه كونهما ماضية في وجود المعلول فالعلة مع وجودها سابق للمعلول
ومع عدمه متاخران له فافان لم يكن على العلة وتوكله انما يكون بالنظر
لا ذات القادره وهذه السنه المحقق المخرجاته لا ينافي الايجاب التام في القارة
وهذه بان التمكن من الفعل في الزمان حال واحد فها يمكن اعتبار الشق الثاني
باعتبار التمكن من الفعل في الزمان والترك في حال العدم كذلك كذا

الشيء

الشيء الثاني باعتبار التمكن واجب حال الوجوه والتوكل مع الترك يكون مقابلا حال
الوجوه فلا ينافي الوجوه في الحال اقول قد عرفت ان القدرة التي ينبغي ان يكون
الزراع فيها من التمكن من الفعل وتوكله القابل له والعدم في الحال ليس مقابلا للوجوه
المستقبل فلا يتحقق القدرة بلعز المقدم والدليل على ان القدرة الساعه فيها هي التي
ذكرنا انه لا شق ان المتكلمين انما نقول الايجاب لزعمهم ان عدم الفعل في الفعل
لا يجب لا يمكن من امكانه عند تفحصه في حقيقة يجب تزويد كعامة فالقدرة التي
لا يجوز منها هي الحالة التي بها يتمكن الفعل من الترك حين العدم من العدم ووجوب
حين الترك كما هو مذهب الاخرى والاعراض يجب عدمه في وجوب
الفعل في وقت فلا يلزم مطلوبهم والفعل بهذه القدرة لا يمكن في حال العدم
عز الترك في حال العدم من الفعل في حال العدم وهذه المعنى من شذوذ مسدود
الايجاب التام في عدمه يمكن التمسك به من انفسهم احد طرفي العدم وهذه هي
كل طرفيه فغير وهذا يعلم ان يكون الجواب عما قيل من ان التام في الزمان لا يكون الجواب
ليس جواب على الشق الثاني الذي هو الوجود الا انه ذكر الجواب على احد الطرفين وترك الاخرين
عليه فان حصل ان القدرة ما قدر على الوجوه واما قدره على العدم فان كان قدره

الشيء

على الوجوه كما انما تتحقق حال العدم لكنها عبارة عن التمكن من الوجوه العدم في حال
وان كان قدره على العدم كما انما تتحقق حال العدم لكنها عبارة عن التمكن من العدم
في حال العدم والاعراض بالسنه الى الطرفين معا فلا يمكن تحقيقها الا في مرتبة الوجود
لا في حال من الاعمال الا لا يمكن تحقيقها كتحققها في كل طرفي وجوه العدم وعدم
التصور تحقق القدرة بالنسبة اليها معا هناك فغير قوله في وجود السؤال في
قال المحقق الفخر في السؤال على التفسيرين ممنوع اذ لسانه في حمار وجب الفعل في
الحال فالتوكل من العدم في حال من الوجوه في حال في تحقيق القدرة بلا شذوذ
اقول قد عرفت ما فيه فالتوكل في الجواب ما ذكره المحقق سابقا وما اورد المحقق
هناك من انه لا ينافي في الايجاب الذي ينفى اليه ليس بمسببه الا قد عرفت
ان القدرة عند غير الاشور لا ينافي في الايجاب المذكور قوله ذهب الاشعري
على انما مع العدم والمقدر له لا يتقبل الفعل له يمكن ان يقع بناء على حسب
الاشعري على ان الافعال غير لها واقعة باختياره ولا تأثير لغيره فيها والفرق
بين فعل الختار وبين فعل المضطر كما لنا ان له تأثيرا في قدرته متساوية
غير مؤثرة فيه وذلك يتوهم كونه اختياريا وفي الثاني لا يتحقق شرطه متعاقبة

مع الاقل

اصلا وبناء مذهب المعتزلة على ان افعال غيره تعالى عن الختارين واقعة باختيارهم بان
حجابه لغيره محتمرا واطرف فيهم قدرة مؤثرة في افعالهم على ادراتهم بان يقول
الاشعري لسنه القدرة مع الفعل اي معية بالذات كالمعلول على عدمه واول المعتزلة
انما قبله اي قبلية بالذات كمتقدم العلة على المعلول وعلى هذا لا يكون الزراع في ذلك
القدرة قبل الفعلية او معه لفظيا كما زعموا في شذوذ فانه انما بالقدرة القدرة التي
هي مبدأ التأثير الى افعال الزميدات اقول جميع هذه الشقوق المتابع على حسب
المعتزلة القائلين يكون قدرة غيره مؤثرة في افعالهم دون مذهب الاشعري
فانهم لا يقولون بتاثيره في غير نفسه كما مؤثره في افعالهم فلا يكون قدرتهم
مبدأ للتاثير اصلا وهذا يتحقق الزراع بينهم كما عرفت قال التمسك
شأنه جميع الممكنات قال المحقق الفخر وهذا اصل عظيم خالف فيه كثير من الاول
الفلاسفة القائلون بان واحد صغير لا يبعد عن بله واسطة الا واحد هكذا
في المواضع وقد عرفت ان الفلاسفة يقولون بايجاب الواجب لا يكون قادرا
فهم ينفون اصل القدرة لا وجودها الثاني المنجون ومنهم الذين يسمون
القائلون بان الكواكب بركاتها مؤثرات في الحوادث السلبية والتغيرات الواسعة

اصلا

في حرف الكسرة اختلاف الفصول الاربعة وانه الطالع في المواسم وانما جبر
بان هذا المحققات الجواب وانه لا يقدر على الواحدة الا واحدة كما في وقت
الجمعة الحرة الثالث التثنية ونهم الجوس القايون باثباته لا يقدر على التثنية
الاربع النظام وما بعده حيث ذهبوا الى ان العواقف على انه تعالى لا يقدر على الفعل
وما نقل عنه في بعض الكتب انه قال ان الله تعالى لا يفعل الشيء في زمانين
وكذا ان تقول اذا لم يفعل الشيء لا يقدر عليه اذا القدر على اشياء بالمعنى المذكور
يقضي معنى صدور ذلك الشيء في وقت وهو عدم صدوره في وقت آخر الى ان
ابو القاسم السلي وما بعده حيث قالوا انه لا يقدر على مثل فعل العبد السادس
الجمعة حيث قالوا لا يقدر على عين فعل العبد وتفصيل الالهام وما يتوجه فيها المذكور
في شرح الواصف وغيره واثبت عموم قدرته بسبل المذاهب المذكورة في شرح
ابو القاسم ابن السخا اصحاب العقلاء لم ينف قدرته تعالى على جميع الممكنات
مطلقا على التحقيق بل ارادوا بجموع تسمية الله تعالى وتقدريته صدور ما يحتمل
على زعمهم عنه تعالى صدور الكثرة عن الواصف الحقيقي لا ترتب عند الحكماء وصدور الكثرة
عند التثنية وصدور الشيء مطلقا عند النظام وقد عارضوا هذا بغير ان صدور ذلك الاشياء

ولسكن كان

وان كان ممكن عنده بالنظر الى قدرته التامة لكن بالنظر الى قدرته الواسعة وادواته
يتمتع ان يصدر عنه ثم ينهها وانما قال هذا المحقق من ان الحكماء يقولون من القدر لا يعمون
كبح اذ قد عرفت ان الاجاب الذي يقولون الحكماء لا يغير القدر فان ذلك الاجاب لما هو
بعد اعتبار الارادة لا يقطع النظر عنها كما هو عند المصنف والاجاب بالارادة لو كان غير القدر
لازم مثل ذلك على المصنف وسائر المعقول ايضا والفرق بقدم الاثر وصدوره لا يدخل في ذلك كما
عرفت في مرة فتذكر **قوله** انما لا يخفى ان الله تعالى لا يقدر على الارادة على المقدور
لا يخفى ان معنى مقدورية الاشياء هو كونها ممكنة الصدور عن الغير بالارادة والفرق بينهما بالاجزاء
فالله لا يقدر بها ينسخ ان يكون على الحكم كما قال الله تعالى ان الله لا يقدر على ان يكون له
قوله كما لا يمكن الصدور عن الغير له الحكم الصدور عن الواجب انه تقدر هذا الدليل على ما
ما ذكره ان يقال كل مقدور له الحكم الصدور عن الغير بالارادة وكما لا يمكن الصدور عن
الغير بالارادة له الحكم الصدور عن الغير مطلقا ينتج ان كل مقدور له الحكم الصدور عن الغير
ثم نقول كل مقدور له الحكم الصدور عن الغير مطلقا وكل ما يمكن الصدور عن الغير مطلقا
له الحكم الصدور عن الواجب بالارادة سواء كان بواسطة او بغيرها لوجوب انتهائهما
جميع الا غير ذلك واجب ثبت قدرته ينتج كل مقدور له الحكم الصدور عن الواجب بالارادة

قال المحقق الفخرى من جريان كبح بعض المقدورات خصوصية بالنسبة الى بعض القادرين
لان يمتنع كون مقدور المقدور للشيء مقدور له بلا واسطة مستندا بما ذكره وان اريد ان
المقدور للشيء مقدور عن غيره ان يكون بلا واسطة او بدونها ثم ولا تثبت متول قدرته بل يمتنع
المقدورات بلا واسطة وهو المسمى بغيره حيث باذرت في قدرته بل يمتنع المقدورات بلا واسطة
او بلا واسطة فان من قال بالواسطة يمتنع بانها مستقلة لا يوجب بالواسطة انما هو
واللات وسباب ووسايل على بعض الافعال بل انما هو المستقل كما ذكره فان بعضها
سبب لبعض فمتن اراد ان يفعل فعلا له سبب وادوات فلا بد ان يحصل ذلك
السبب او لا فيفعل ذلك الفعل هكذا لا سبب فليس له لاحد ان يقول ان ذلك
الفعل ليس مقدور لذلك الفاعل لتوقفه على ذلك السبب نعم لو لم يكن ذلك السبب
مقدور له لم يكن ذلك الله تعالى ليس كذلك بل الحكماء يقولون ان الله تعالى يفعل
باسباب مخلوقة تكلم فيقبح ذلك فيكون ذلك الفعل مقدورا له تعالى وانما من
كون حركات العباد مثلا مقدور له تعالى ليس ان يكون صدور تلك الحركات من الله تعالى
بلا واسطة كسيف الحركات لا بد لها من محرك فربما سببها لله تعالى في صدور تلك
فيما هي تلك الحركات وانما هو جوارح وكيف يمكن صدور تلك الحركات من غير الله تعالى

مطلقا ويكن انقضاء بان يقال كل مقدور له الحكم الصدور عن الغير مطلقا بالضرورة وكل
ما لا يمكن الصدور عن الغير له الحكم الصدور عن الواجب بالارادة لما ذكرنا فيحصل التثنية
وانما حملت كلامه رحمه الله تعالى على ما بين لك ان قوله بالارادة اذ لم يعبه في الاواسط بل انما
الغاوة او عدم كمال الاواسط وان اعتبرنا لم يزم من الدليل كون ما لا يمكن عن الغير كما
كالاجزاء الصادرة عن الضار مثلا متعلقا بقدرته تعالى فان **قوله** المحقق الفخرى لا صد
ان يسخ هذه الكيفية مستندا بقول النعم والقول المنسوب الى النظام **قوله** اذ اريد
بالصدور عن الواجب عدم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة فلا يرد قول النعم في قول كل
منه يقول بان اثره لا يوجب عدم اذ انما يتبرهن بسبب اللوثرات هو له تعالى لعدم بقدر
الواجب واما التيقن والتشرف فقد بالعرض لا بالذات كما سجد **قوله** في صورة الاجابة
بالعز المذكور سابقا اي بمعنى قيم الاثر وذلك بناء على ما قررنا من ان ما هو كونه القديم
اثره للقادر بل اثره مطلقا لشيء لفظ التأثير والابجاد والفعل امثال ذلك سبق لعدم
سبب متعارف اللغة وهو يعجز عن التحقيق كما في الاول ان يقال لما كان الامكان
على الوجودية لكل موثر وكان موجبا لوقوعه في موثر فان ثبت كون الامكان
على الوجودية في الموتر الفاعل في الجملة فتدبر **قوله** لما كان مقدور المقدور للشيء مقدورا له

قال المحقق

فأقول ان صدور تلك الحركة مقدر له تعالى بان يخلق لها سببا وارادته كسببها
تلك الحركة فالقول ببعض الوسايط من ضرورات تنزيهه تعالى وقد سببه والحق
القانون بالوسايط لا يكاد كما لو احرجه والعقول العقالة والنقوس المبررة
قد جعلوا تلك الوسايط بالنسبة لا كليات العالم كسبب الاسباب الجزئية بالنسبة
لا تلك الحركة الجزئية مثلا فليس العلم موجودا في تلك الامكان ممكنة الا وهو
مقدور له عند الله كما ينبغي ان يفهم فالقول ان هذا النزاع ليس بالغير
ان يقع الا كالتحريك الذي لا يقول بالارتباط العقلي والتبسيب اللغوي اصل الفهم
قوله المقترن لم يفوا الا كالتحريك قدرة الواجب تعالى بافعال العباد قال
المحقق الغروي محقق السنن ان خلق الاجسام مقدر والكونه مقدر واللبان
مع انه ليس مقدر واللعنيد مقدر والعباد بافعال العباد عند المقترن لبعض
المقدورات وهو خلق الاجسام له خصوصية بالنسبة لا ان يكون ليس له تلك
الخصوصية بالنسبة لا العباد وليس مقدر والسنن المذكور ان افعال
العباد لها خصوصية بالنسبة لا العباد وليس لها تلك الخصوصية بالنسبة التي
صريح ان المقترن لم يفوا ذلك **قوله** هذا لا يوجب تجزئته صدور ممكن

عنه

عنه لا يوجب كذا في كثير من النسخ التي وقعت فيها لغير كونها من الماديات
لحدوث الممكن لا يوجب تجزئته عدم الممكن صدور ممكن عن الواجب بالنسبة
لا نفس القدرة التي هي جهة عند الله سبحانه ففعل ولم يزل يفعل
الا ان الشئ عند الله لا يتعلق بالمستعد الماديات لحدوثه لا كسبب الجزئية
بل امرج عند الله كسبب الواسطة كان ففعل صادر عنه نعم لا حصر هذا في بعض
النسخ وقد عكس هذا لا يوجب تجزئته صدور ممكن عن الواجب لهذا
اعتزله المحقق الفخر عليه باء اذا كانت الماديات مستعدة لحدوث ممكن دون
او لم يكن نسبة الثبات الى جميع الممكنات على التسوية وهذا مقدر لا لا
يجوز صدور ممكن عن غير الواجب الكسب اعظمها التنوية في المثل
والتخل خصم اصحاب الاثنون الا زليين يزعمون ان التور والظلمة التي
قد بان بخلاف الجوس فانهم قائلوا بحدوث الظلمة وذكروا سبب حدوثه وعلا
قالوا بتبوا وبها في القيم والارضية واقتضاها في الجوهر والقيس والعقل والاشكال
والادباني والارواح من ذلك المنفوية اصحاب ما فيهم من الحكيم الذي
قد ظهر في زمان شابو بن الرضا وقتله بهرام بن هرير بن شابور وذلك بعد من

فانما استمر الاصل ما افاده
هذا المحقق يجوز صدور الماديات
منه في قوله واما سبب الماديات
منه في قوله واما سبب الماديات
منه في قوله واما سبب الماديات
منه في قوله واما سبب الماديات

ديانين المجسدية والضرورية وكان يقول بثبوت المسيح ولا يقول بثبوت
موسى عليه السلام كما جحدت هوون المعروف بل يدعي الوثوق
وكان في الابل مجسديا عارفا بمنزلة القوم ان الحكيم المنقسم في العلم
مصنوع مركب من صليين قديان اصدانور والاقولية وانها انزلها
لم يزل الا ولا يزالان وانهم وجوه راسخ قديم وغرس افعالهم الا ان
حتس سين رراكين سيمعين بصيرين وفيه سبب الدفعية
اصحاب رهبان اثنوا الصليين نور اولها فان التور يفعل الخير فضلا
واحيث راوا الظلام يفعلوا شرطا واضطرابا ان الله تعالى
ضير محض فلا يمكن ان يوصلوا ان اعلم ان الخير هو الوجه والشر هو العدم
فكل ما هو وجه محض لا عدم فيه فلا شر فيه اصلا كواجب الوجه في ذلك
قالوا ان خير محض لا شر محض والخير المحض لا يكون الا في احد لان الخير
المحض هو الوجه المحض والوجه المحض لا يحصل منه العدم فلو حصل في الوجه
شر لم يكن ان يكون محض من الوجه المحض العدم وكل ما فيه شر فلا خير فيه
لا حصر راجع فيه لا الوجه والشر العدم فلا بد ان يكون فيه عدم بوجه هذا

انما التور والوجه والشر والوجه
والوجه والشر والوجه والشر
والوجه والشر والوجه والشر
والوجه والشر والوجه والشر

عنه

في البرواتر الحقيقيين واما الاضافيان فقد يوصف الوجه بالشر الاضافي
كوجه النار للشوب مشا ومصادره القاطع للعضو المقطوع وقد يوصف
العدم بالخير الاضافي لعدم ما وجوده شر اضافي بالنسبة لا ما هو شره فان شره
الذاتية غير الاعدام ما هو اعدام محتمل ان يحصل من الوجه لو لم يوجد ما هو
موجود بل علمته عدم الوجه ولا يستغنى عنها او شرها واما الشر والوجه في
سنة عت حله بوجهه كمن هذا الاستغناء مما هو موجود حيث كونها موجودة لا حيث
كونها شر وانما حيث كونها شرها وموجوده مصادره من السبب الذي هو شر
الوجه بالعرض لا بالذات فلا يلزم كون شر واحد شر او شره او لا كالتور صادرا
عن الخير المحض بالذات وهو المحال بل بالعرض ولا يحتاج فيه الى التبراه
حتمه اتمالات لا شبهة في المنه اول التبراه لا يمكن وجوده اذ الوجه شر محض والوجه
العدم التبراه اذ واجب الوجه هو عين الوجه وهو شر محض لا عدم فيه بوجه
ومناظر التبراه هو العدم ووجه القسم الثالث والشر خلاف تقفه الحكمة فليس وجهين
والقسم الرابع موجودا اذ التبراه الذي فيه قليل بالنسبة لا الخير الذي فيه وتركت
الخير الكثير لاصل التبراه القليل شره فلا ينبغي وقوع الحكيم بنا هو الشهور واما على التحقيق

عنه
عنه
عنه
عنه

القفا رعبا عن عبد الله بن مسعود
والقدح على التفصيل

وكذا فالشرايع والفقار الالهي بالعرض لا بالذات يمكن الزامهم
بان الله تعالى معبد الاشياء فيرتبها غالبته اقول به لا يرفع الشبهة لانها
ان الله تعالى عرف الوجوه وحض الخيرة فينتبع ان يصير مبدأ الشر هو ان كان
قليل او كثير اذا الشر اعدم واما تابع له وراجع اليه فكيف يمكن ان يحصل
عما هو ووجهي محض لا اعدم فيه بوجه الوجوه واما ان ترك الخيرة لا يوجب
القليل شر كثيرا لانه صدق الخيرة المشتمل على الشر وليس يمكن قليلا
لاستنصاح صدوره معتمد هو محض الخيرة ووجهه يمنع فترك ذلك الخيرة ليس
شرا بل هو غير لما عرفت فالوجه في دفع الشبهة ما حققناه وقد عارض
ارسطو اقول له في خراسطوس ليس لما ذكره بل لما حققناه الله
وكما تراه واما محض اقول في شيخ الاشراق في حكمة الاشراق معنى العبارة وكلمات
مرموزة وما رتب عليهم وليس كان متوجهها على ظاهر افعالهم بل متوجهة على
فلا رتب الزم وعندها ينسب قاعدة الشرف في التور والظلمة التي كانت طريقه
حكايا الفرس مثل جاسات وقرشكاشه وثور جبر ومنه قدامه وقا العلة
في شرفه اي وعاء الترميزين قاعلة اهل الاشراق وهم حكايا الفرس واليهون

بالمعنى

باصليين اصحابه ورواها فوظيفة لانه من شرط الوجوب الاحكام فالنور قائم مقام الوجوه
الواجب والظلمة قائم مقام الوجوه الممكنة لان المبدأ الاول اشان اصدهما نور والاول
ظلمة لان هذا لا يورثه عاقل فضلا عن نفسنا الفاعل انما النفس عن ان العلم الحقيقي
ولهذا فك التبرص في مدحهم لو كان التبرص بالشر لا بالظلمة لكانت حقا
ثم قال امتنا وشرا وحي اي قاعلة الشرف في التور والظلمة لبيت قاعلة كقوة
المجوس العالمين نظائر النور والظلمة وانها مبدان اولان لانهم شر كون لا
موجودون وكذا اهل من غيبه مبدانين موثرين في الخير والشر كالتدبير حكيم حكما
وكما تراه لهذا المعنى ان راقول عدم القدير مجوس هذه الآية والحادي في البيت
لغيره قاعلة الحاد ما في الباطن الذي كان لفران الدين مجوس الطين واليه نيب الشبهة
العاقلون باليهين اصدهما الخيرة وفالقدح هو النور والافراد الشره وفالقدح هو الظلمة
والالحاد تجا والحق وبعديته تجا ونعني الواحد وتقرير كالتينية الباطنة وما
يقضه الشر كالتينية اي وليت لغيره قاعلة ما يقضه الشر كالتينية بقواعد
بعض الشر كالتينية في المبدئين وغيرهم انهم اقول يمكن ان يدل نور الحادية والمجوس
العاقلين بالمبدئين العالمين اصدهما الخيرة والافراد فاعل الشر لغيره بحيث يلزم

علا تصديقه الآلة الشر المصاحبة المتقدرة والاحكام والقدرة اقول اراد اثبات
علمه بنباته واثبات علمه بسواه فاوردت له دلائل واصدهما للثبات علمه بنباته واثبات
سما لا ثبات علمه بسواه وركب بالفهم الدليل المثبت لعلمه بنباته لكل واحد من
الدليلين المثبتين لعلمه بسواه ولما لا ثبات علمه مطلقا عن نباته وبسواه
جميعا وكان لعلمه النكته او رد الدليل المثبت لعلمه بنباته بين الدليلين الاخرين
انما تقرير الدليل المثبت لعلمه بنباته فيتمتع بتمتع مقدمات الاصول في الشر والوجوه
مجددات التجردات المراد بانيه التجرد كون الشرف عما بناه في غير متعلق الوجودية والوجوه مادة
او موضوع وباطنه ليس بيقوم به وواجب الوجوه كذا هو غير متعلق بنبته واصل الثابتة
ان كل ما هو قائم بنباته غير متعلق بالوجودية والوجوه بشرط ان هو موجود لذاته صفر ذاته عند
ذاته غير غائبة ولا منقطة ذاته في ذاته وهذا هو الشر الثاني ان العلم هو حضور المعلوم
بعينه او بعونه عند الوجود الوجوه بالفعل القائم بنباته وانما في ليد وهذا ليد في ظاهر اذا
لاحظت هذه المقدمات ظهر لك لغيره واجب لوجهه لكونه مجردا غايته التجرد وكونه قائما
بنباته وموجودا لذاته وها هو في ذاته غير غائبة ذاته ومنكشف لذاته غير محجب عنها عام
بذاته وذلك العلم انما هو عين ذاته فهو عالم لذاته بنباته لانه لا يغير ذاته فذاته تقا عقل

شرهم بان يكون ادم بفعل الخيرة هو الوجوب وبفعل الشر هو الامكان فانك
قد عرفت لغيره الخيرات كلها راجعة على الوجوه ومنع الوجوه هو الواجب تعالى والنور
كلها راجعة على القدم ومنع القدم هو الامكان وانما يلزم الشرف لو كان كل
منه المبدئين موجودا واثباته في الوجوه لكنه ليس كذلك بل اصدهما موجودا وموثر
في الموجودات وهو الواجب لفظا والافق عدم منشا لا عدم وهو الامكان
غاية ما في الباب ان يكون اطلاق الوثر والفاعل على عدم الشر هو الامكان
على التجرد كما يقال غلة عدم عدمه الوجوه وعلى هذا يكون يرد ان اسما للوجوه
واهم من اسما لامكان وهذا ما يدل لطيف لولم يكن اقرب من تاويل كلام حكايا
الفرس فليس بايديه كما لا يخفى قال المجوس ان ايجاب امر صلي
مبشر في امر شره منة من ايجابا وموجود يكون منبعا للشر وابدالها باء على
التاويل الذي ذكرنا ان يكون امر صلي لا هم الا ان يراد من
قولهم غير انما يكون غيرا محضا الاول بالثبوت والاول بالتحقيق ويكون القضية
للمباينة في اصل الخيرة لا في ايجادها وعلى ما قاله الله يكون المباعدة في ايجاد
وكذا على ما قاله المحقق الفخر وهو ان يراد بالخيرة بالاصح رغبته الخيرة بالثبوت

علا العبد

وعين لا يكون على دليله ولعلهم انما يشعرون بحال حصول المتكثرة في ذاته فم لا يتبادر
كفر العلم قبل الاجراء فيكون الاتفاقات هما مستفاد من الشرح في بعض النسخ
على التثنية وفي بعضها بهما على التانيث وبعض الاعظم قد فتح النسخة انما يتوجب
البا للبيته والضمير للمعجزة اي يكون الاتفاقات لا كون المرسل على ما صلا
من الشرح بسبب المعجزة وليس كان العلم كون المرسل على ما صلا من سبيل العقل
قال وليست البارة للتعدي الا ان يكون معجز على لان الاتفاقات انما يتغير
بالي ولم يذكر انما على احتمال كون البارة للصحة ومعجز على يكون من التانيث
لما ذكرنا في الامور لرجوعه الى المعجزة كما لا يفهم ان الاتفاقات قد يفرق في النسخة
ان يكون البارة معجزا والغيره يرجع الى صفات المرسل بما يتوقف عليه الال
من وجوب المرسل وعلوه وقدرة فان المذكور في عبارة الشرح وان لم يكن الال العلم
والقدرة الا انه لا شك في كون وجوده لغيره بمنزلة التمه في توقف الال عليه
واما النسخة الاخرى فانه ان البارة فيها بمنزلة التثنية للعلم والقدرة فيكون
الاتفاقات لا علم المرسل وقدرة مستفاد من الشرح لا حصول العلم بها وتحويل
ان يكون اصل النسخة اليها وقد وقع التغيير في الشرح فان مثل هذا التغيير غير نادر

قول

قال النسخة نعم تجد ذلك في صفة الكلام اي يمكن اثبات صفة الكلام ثم
بالادلة السعوية ولا يتوقف بصديق المرسل على كونه ثم شك بل انما يتوقف
اظهار المعجزة على يد الرسول وهو يتوقف على كونه عالما وقادرا لا على كونه متفكرا
فقال النسخة واما دليلها الحجة اية اولها على اثبات علمه ثم بناءه و
ثانيتها على اثبات علمه بما سواه واما بالفهم على الدليل اول على ما لو لم هو واما
ثانيتها والمجموع دليل على اثبات علمه مطلقا كما عرفت وفي كتب الحجة المذكور ان
دليل واحد وان قلوه تسامح في عددها دليلين وغاية التوجيه ما ذكرنا
قال النسخة وكل مجر عاقل اقول انما اذا كان قائما بذاته لا مطلقا فان العقول
مجردة وفي عاقبة لعدم كونها قائمة بذاتها بل بالنفس العاقلة والمرسل ان مناط
العاقلة هو كون الشرح قائما بذاته اي مجردا في غير سواها كان ذلك الغير مادة او متوقفا
ومناط العقولية في الشرح ماصلا للموجود قائم بذاته سواء كان ذلك الحصول بالاطول
فيه او بدون ذلك الشرح مجرد اعز المادة ليس شرط العقولية مطلقا بل يكون معقولا
بالطول في العاقل فانهم فعل مجرد قائم بذاته فهو عاقل اي لا يقع فيه من كون عاقل
اذا المانع من كون الشرح عاقل هو كونه وجوده لغيره لا في ذاته فاذا حصل له بالشرح معقولا

والوجه انما يقولون الجسم كالمريض او مريض موجودا في الوجود في نفسه قد يكون
عين وجوده لغيره كوجوده في السباح فان السباح موجود في نفسه ووجوده للجسم لكنه
وجوده في نفسه عين وجوده للجسم وفيه كونه وجوده لغيره كوجوده للمال لزيد فان
للمال وجودا في نفسه ووجودا لزيد كوجوده في نفسه لغيره ووجوده لزيد واما في قول
وجوده انما لم يتبق الوجود الاول ثم الشرح قد يكون باعتبار ذاته موجودا في نفسه غير قائم
لغيره وباعتبار وصفه في ذاته موجودا لغيره قائما لغيره وذلك كما كانت مشلا فانه
باعتبار ذاته اعز شخص الال قائم بذاته في وجوده لغيره وباعتبار وصفه العقولية
موجود لغيره غير ما لغيره موضوعا كما في قولنا زيد كاتب وهذا الوجود اعز الوجود باعتبار
الوصف راجع في الحقيقة له وجود ذلك الوصف في الوجود المعقولية والموجودية
وامثال ذلك واصناف سائر على ذوات الاشياء فان المعقول آراء واض
والمحسوس هاد وسقف ولا شك في ان ذات الشرح مشلا لبيت عين مع العقلية
بل المعقولية انما وصفت لها باعتبار وجودها كمن صورته حاصله للعقل كما في العلم
المعقول او باعتبار ذاته حاضرة له كما في العلم المعقول فالاعتراف من الاعتراف من
للعقل وليس كان مع قطع النظر عن اعتبار المعقولية اعز باعتبار ذاته في وجوده للعقل

سواء كان بالاطول في اولها حصل هناك العقل بالفعل فتقول كما هو قائم بذاته فانه
عاقل بالفعل لان العقل هو حصول الشرح الموجود قائم بذاته وذلك المعز حاصل بالفعل
لكل مجرد قائم بذاته فيكون له ذات حاضرة عنده اعز فاقده ذاته وفيه غائبة
ذاته عنه في الشرح العقل انما هو المادة وعلاقتها اقول ان المانع من العقل
انما مانع العاقلة واما مانع المعقولية اية المانع العاقلة فليس الا كون الشرح
موجودا لغيره سواء كان ذلك لغيره او موضوعا واما المانع المعقولية في المادة
وعلاقتها كمن المادة وعلاقتها لبيت في الشرح معقولا مطلق بل من كون
الشرح معقولا بحلوله في العاقل فان المعقولية قد يكون كمن الشرح عند العاقل
وقد يكون كمن صورته عند ان يكون صورته في نفسه ويجب ان يكون على العقول
مجردة مع المادة وعلاقتها واما اذا كان عين الشرح ماصلا عند العاقل لحصول المحلول
فلا يجب هناك التجزؤ مع المادة وعلاقتها كما يتبين فلا يصح القول بكون المادة في
مع العقل على المادة ولا على المانع من العقل مطلقا في المادة وعلاقتها فان حفظ
لما كان وجود المحسوس المعقول في ذاته وجوده لمدرسة اعلم الوجود بما هو
في نفسه وليد الوجود المحلول لقول الجسم موجود في السباح واما وجه لغيره وسير الوجود

والوجود

بل موجود النفس فاذا كان الطلاق العقولية على السواء انما هو باعتبار كونه صورته مثلا
حاصلة للفعل وكذا صورته حاصلة للفعل انما هو باعتبار حصوله ووجوده للفعل في وجوده
السواء باعتبار كونه معقولا انما هو عين وجهه وحصوله بقوله ولن يكون وجوده في
ذاته عين وجهه بشرافه وهكذا الكلام في المحسوس من حيث هو محسوس فقل عليه
ببينة لم يقع ان يكون وجهه لغيره مدركا لذاته وذلك لانه لو كان مدركا لذاته معقولا
له وهو معقولية كونه وجهه لمدركه لغير ذاته ولغيره لغير وجهه لغيره لا لذاته ههنا
اذ ليس وجوده الا كونه مدركا على صيغة المعقول وذلك لان مدركه المدركية
والمعقولية هو كونه الشئ الموجود الموقوف قائم بذاته وهو كذلك لان ذاته موجودة لذاته
القائمة بذاتها فهو وجوده لذاته هو مدركه وكذا معقولية لذاته وكذا ان يكون على
الغافل وذلك لان مدركه المدركية والعاقلة هو كونه الشئ الموجود قائم بذاته حاضر لديه
ذاته الغير الغائبة عنه فهو وجوده لذاته عين مدركه وعاقلة لذاته لا يدرك
ذاته لانه لو كانا موجودة لهما الترتيب تلك الاعضاء ولا لذاته من ههنا يقدر بطلان قول
من قال لغير مدرك الحواس من الحواس الفسها وبعدها يلزم كونه نفس الحيوان العوجية
عن المادة كما ذهب اليه شيخ الاشراق وهو انه لو كونه في ذاته انما انفسه اه

هذا القول

هذا الاغراض او رتبة الشئ الالهي في حكمة الاشراق على المشايخ القائلين بان
منها طاقولية هو كونه الشئ موجودا قائم بذاته غير قائم بالهبط بل بالهبط مطلقا
وعلى من لا يوافق العاقلة هو كونه الشئ موجودا قائم بذاته غير قائم بالهبط بل
بالهبط مطلقا لا نور في ذاته قائم بذاته فان الاشياء بعينها هي قسمة ما نور
في ذاته وما ليس بنور في ذاته وما هو نور في ذاته اما قائم بذاته مستغن عن
المدركية والنور المحسوس والنور المحض واما قائم بغيره وليس له النور العارض ولذا
ما ليس بنور في ذاته قائم بذاته وليس له النور العارض واما قائم بغيره وليس له
المدركية الظلية فما هو نور في ذاته لذاته هو شئ بذاته وما سواه الذي ليس بنور
اصلا او ما هو نور قائم بغيره فليس شعوره لافا لما يقع العاقلة عنده
ليس هو كونه الشئ موجودا لغيره فقط كما هو عند المشايخ بل كونه ليس بنور
في ذاته الصانع من العقل فالجسم وليس كان عند موجودا قائم بذاته لا كونه
عاشقا ليس بنور في ذاته لا يمتنع اطلاقا من النور العارض كقولهم الشمس مثلا
وليس كان نور في ذاته كونه قائم بغيره غير قائم بذاته فليس شئ لغيره
كل نور في ذاته لذاته فهو شئ وكل شئ هو نور في ذاته لذاته ^{بالحس}

وايهما موجودا بالعقل بالم تحصيل فخرج الفصل قال الشيخ في الشفاء جوهرا الهبوط
وتعقلتها عين كونها مستغن كذا والمبرية التي لها ليدت بجعلها بالفعل شيئا
من الاشياء بل بعدها لان كونه شئ بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها
امر ليس يلزم في موضع والنبات هو انما والامر ليس في موضع هو الذي ليس
يلزم منه ان يكون شيئا بعين بالفعل لان هذا انعام ولا يبر لشيء بالفعل شيئا بالامر
مالم يتخرج له فصل في فصله مستغن لكل شئ في صورة الشئ لغيره مستغن بل
انتهى كلام الشفاء واما قول صاحب الاشراق ولا شرفه فصد نفسه اتم بطلان الشفاء
كما نقلت في الغاية قاله استادنا الحق الامام منصف قدر في حقه شيه على شرح
حكمة الاشراق في باب اشتباه بين الربة والوجود والمطلوبين حال الشئ
في نفس الامر وحاله في مرتبة نفس الامر فان الهبوط العبادي لا يتبع الربة
والجود لانها متباعدة حسب كثر الصورة الواقعة لانها ليست له فصل الوجود في الواقع
ان الصورة التي لا تدرك بغيره كونه الشئ عاقلا هو وجود الوجود لا يوجد له ما يعينه والمعنون
ولو كانت الصورة او انما من فوه الوجود في وجهه الهبوط في الوارد والكتابة عن وجه
الاشراق لكان لما ذكره وجهه وكذا باسبابها عيان عن بطلان معرضة كالمبرية

بابهم

التي اثنوا شاعرة بنفسها ما يبلغ لصور والنبات الماتة فيها ايضا لكونها موجودة لها
حاضرة عندها غير غائبة عنها كما خرج في حكمة الاشراق بقوله واخرقوا بان الهبوط ليس
تخصيص الالهيات التي صورها صورها الموراة حصلت فيها الدركنا وليت
الهدى في نفسها الاشياء مطلقا اذ هو اعم من قطع النظر عن المقادير وجميع الية
كانت لها ولا شرفه ان الربة من الهبوط ما جوهريتها سلب الموضع عنها
كما اخرقوا بطلان ادركت ذاتها بهذا التجرد ولم ادركت الصور لغيرها
لان تعقل الشئ بنفسه اذ حاصله ان كل موجود بذاته لان ذاته غير غائبة عنه فان لم يكن
المدرك بعين الغيبة عدم الجدل كان تجردا وكذا في علم الاشياء في حكمة الاشراق
موجوده لذاته لان عالم بذاته وهو كونه في تعقل الشئ بنفسه فان نفع النقص
بالهبط حاصل ما يمنع بالنقص هو الشئ لو شئ كل موجود قائم بذاته عالم هو ان
اذا كان موجودا بالفعل ويتبع بالتحسين الحاصل له بالفعل قائم بذاته غير قائم
بامر او يكون عالما بذاته والربة ليست امر موجودا بالفعل يتبع بالتحسين الحاصل
في حد ذاته من دون اعتبار القبول في الربة اياها بالفعل فان حقيقة لبيت الاله
شيئا ما او امر انا مستغنا للصورة والشئ لغيره كونه شيئا ما او امر انا مع عموم

بابهم

ومناط العاقلية هو بطلان الوجوه الالهيّة المعزّية وبطلان البرهانها اذا وضعت
 كبح نفس ذاتها وتقطع النظر عن الصواب التي تحصلت وتقومت من بها في الواقع كان
 حالها باعتبار نفسها من جهة فقط هي جبرية التي كان من العور والصور فادّ
 عن مذهبها واخرى وجوهها المتعددة فذاتها غاية ضعف الوجوه وضعف الوجوه
 شبهة الوجوه بوجوه الحكيم البتية ووضعت فان الوجوه هو الظهور فان قلت
 هذا كون الالهية شاملة بنفسها فانها ليست معدومة بل موجودة بوجوه ضعيف
 وممكن كونها بالقوة ليس انهم معدومة مرفقة كما ترافا كان الوجوه هو الظهور
 او مستلزما له والبرهان وجوهها لا يمتنع كان ضعيفا وذلك الوجوه الضعيف قائم
 بذاته لزم كونها ظاهرة لذاتها غاية في الباب المنع ظهورها لذاتها ظهورها
 بازا وجوهها الذرف غاية الضعف بذاتها قلت قد تعلق ذلك وهذا يتحقق
 الالهية ونظير سارية فقد العشق الذي هو فرع الشعور جميع الموجه كما هو ذوق
 جماعة كمنه الشرح اراد ان الوجوه بالعلم هو الظهور بغير تارة فالوجه بالعلم الذي
 هو موجه لنفسه قائم بالغير لنفسه فانما ان القيت ان نزلنا
 اه فان كمنه الشرح موجه بالعلم عند الشرح بل كمنه الشرح في نفسه انما

فانما ان

فانما الشرح اذا كان نورانية نفسه وقائما بذاته كان نور نفسه وظاهر لذاته
 بها وبالعكس فقد ذلك اذا كان الشرح موجه بالعلم وقائما بذاته كان ظاهرا لذاته
 وعلاها وبالعكس كان الشرح المكن نورانية نفسه او كان ولم يكن قائما بذاته
 لم يكن على ذاته ذلك اذا المكن الشرح موجه بالعلم او كان ولم يكن على ذاته
 ثم ليس بعكس الوجوه الجزئية اه اعلا يكمل بان كل جزء من المادة فهو مقبول لآل
 انعكاس الوجوه الكليّة بل انما يكمل لان الجزء من المادة اما ان يتبع ان يفعل
 اه فانهم فان المجرى بالعلم لا يحتاج الى شئ غيره في شئ من مفعولا
 بالعلم اه عدم الحاجة الى شئ غيره في شئ من مفعولا يستلزم كونه مفعولا
 غير ان لا مانع في غير المعقولة بحيث لو كان عاقل العقول بدون حاجة لا تجزئ
 واما كونه مفعولا بالعلم قائما يتحقق اذا تحقق هناك عاقل فقولنا ان مفعول
 بالعلم لانه ارادة مفعول بالعلم عاقل اذ في وقتي عن فرض عاقل اذ
 ليس مفعولا بالعلم وليقلايم التوفيق ولانه ارادة مفعول بالعلم لذاته فذاته
 يصح اذا ثبت كونه عاقل لذاته وحده اذ لم يخلو عاقل لذاته كيف اذ لم يخلو
 لذاته واما قوله ان لم يكن عاقل لذاته كان مفعولا بالقوة فليس يصح للموت من ان

كونه مفعولا لذاته لا مانع في غير المعقولة بحيث لو كان هناك عاقل بالعلم
 بلا حاجة لا تجزئ فان اراد كونه مفعولا بالعلم هذا القدر فلا يلزم كونه
 مفعولا بالقوة مجرد عدم كونه عاقل لذاته وبل الكلام الاخير والضاوية فان
 لم يكن عاقل لذاته كان مفعولا بالقوة منقوص بالصور المعقولة لانه فانما
 غير عاقل لذاته وانما مفعولا بالعلم لا بالقوة والى وصل لغيره البيا
 انما يصح كمنه الشرح مفعولا بالعلم الذي ذكرنا ولا يصح كمنه الشرح عاقل لذاته ولا كونه
 لذاته ليلزم منه كونه عاقل لذاته كما لا يخفى على من يفهم بل بيان كونه عاقل لذاته
 لذاته انما هو بما ذكره هو ليس معنى العاقلة ليس الالكون الشرح موجه قائما بذاته
 حاضر الالهية وهو يكون قائما بذاته في غاب ذاته وكذلك كمنه الشرح مفعولة الشرح
 انما هو كونه موجودا الموجه قائم بذاته وهو كونه موجودا لذاته القائمة بذاته
 غاب عنها تلك الشرح الا ان العلم عاقل العلم عاقل عن حضور المعلوم
 من حيث هو معلوم عند العالم كما لا يخفى ان ليس المراد ان هو المتبادر من العباد
 وهو كمنه الشرح مفعول من حيث هو كمنه الشرح مفعول عند العلم من حيث هو عالم والا
 لصار مصدرة على المطل ان كمنه الشرح ذاته مفعول عالمه ومعلومه لم يخلو كمنه الشرح

ذاته مفعول عند ذاته حضور المعلوم عند العلم وذلك ظاهر بل المراد العلم هو حضور
 عند موجه قائم بذاته ولا شك في ذاته حاصل في حقيقة كمنه الشرح ذاته غير غائبة عن
 ذاته اذ المقدم يجعل منها حاصلات بل في المراد ان في ذاته المفعول عند العلم
 لان المفعول منقوض في الواقع ضرورة المفعول في حقيقة العلم بين المكن في غير
 يكونها واصدق منه فاعلم واقدم الاضطرار فان الامر المنوع لما كان لازما لا لا
 فانما يتحقق حقيقة العلم وان لم يكن اياه فذره بخلاف عبارة الشرح فان
 كمنه العلم اه لا يخفى ان كمنه العلم عبارة عما ذكره او عما هو لانه انما يكون به
 المراد ما ذكره هو المتبادر منه وقد عرفت فساده فلا فرق بين عبارة الواقف
 وبين ما هو المراد من عبارة الشرح في ورود المنوع وعدمه
 ان مجموع الامر ان كمنه الشرح مفعول عالمه بالعلم الكليّة الجردية ولم يجدوها من حيث
 كمنه الشرح مفعول بالعلم الجزئية المادية والتحقيق في الصورة الا ان ليس الا حضور مفعولة
 عند موجه قائم بذاته وليس كان باعتبار القيام معلوا ان التجرد والمفعول مفعولة كمنه الشرح
 معلوا كمنه الشرح العلم مجرد ذلك بان مطلق المفعول كاف في ذلك لا مطلق ان يعتبر
 حضور القيّم من الما وجهها عالمه بذاته مفعول عند العلم ان يتحقق القيام حقيقة هناك

علموا ان وجود المصور ليس كان بمعنى عدم الغيبة كان في ذلك فقد سوان جميع ذلك
لن من ناط العلم انما هو المصور مع البره وسواء كان حقيقة ذلك او كان حقيقة الوجود
لكنه متحقق في ذلك اليه ويكفي ان تجرد عن التفتن بقواها المادية في عالمها
تراجيم ياديه مجر حضورها عند التفتن عن المادة ولو احقرنا في معرفته
في مطلق العلم بل بافتساره انما هو في العلم المحصور كما عرفت سابقا لما كون من خبر
عنه مجرد اقامته بذاته فانما العترة في العالمية لانه المعلومية وتجرد عن ذلك في نظرية
عدم ان كان حضور المصور حيث هو مجرد عن المور من ان لا يتصور حضوره في عينه
لا يكتفي قائما بذاته وها هو في ذاته كل ذلك بمجوعة الحرس الى اصل له في البرهان
وكثير من البراهين والعلم الا انما يتم بمجوعة الحرس القوي فلا يتفهم في مقام
الجيل لانه غير يقيني ولا مبين وليفهم في اول المسئلة فتأمل ورح لا اجل ان يطلع
المنع التثنية اه اي حين اعتبار المجرود والاستقلال على في المواقف بعين ان هذا
على تقرير التثنية وادوية من دفع اصلا واما تقرير المواقف فهو من دفع ما ذكرنا
من ان عدم شتر الموقفات لعلم علم الان ان نفسه غير يقيني في التثنية الاول
من التثنية قوله في مجرد لا يلزم العلم قنابل يلزم فان العلم كما اعتبرنا في هذا التقرير

موصول

هو حصول المبرية المجرودة عند الموجب القويم بذاته اعز عدم بعدها وهو متحقق في ان
فيه والتغاير غير معتبر لما ذكرنا والقض بالجواس من دفع لعدم الاستقلال كما مر
فان الحكم بان الفاعل العالم بذاته عالم باصدا عنه ويريد في ان هذا هو
لا يتوقف على كون الفاعل العالم بذاته عالما بما صدا عنه وهو يريد قنابل
وليعلم ان الواجب الوجودي علمين اليه اعلم ان التحقيق في التثنية
لما ذهبوا اليه في عتمة باسواه انما هو حضوره ذواتها عن عدم لا حصول صور
وظائف ان حضور الاشياء انما يكتفي خبر وجودها لا قبلها ولا بسبب اختياره تم
من العلم قبل الابداد فانظر في الابدان علم اجابا سو عين ذاته تم مقدم على
كافة الابدان است تقريره لذاته تم لما كان بذاته مبداء الغيضان جميع الموجودات
وكان علم بذاته علم على جميع الموجودات وانكث فينا هو لاجل ان ذلك في
مغاير لذاته بل انكث في ذاته مثل جميع الابدان فان كان بسبب علمه بذاته
في العلم بجميع الموجودات المتكثفة بذاتها كتبت في العالم ذلك في استخراج العلوم
المفصلة في تلك العلوم وكان تلك الملكة من علم اجابا بجميع العلوم المتعلقة بذاته
الاشياء وصفاتها الفاعلية عن ذاته تم فان قلت قد تفرغ في محله في التقاوت

في مجموعها مع علمها حقيقة فهو عين جميع الموجودات الفاعلية عن المترتبة منه
فالعلم به علم بجميع الموجودات على سبيل الاجمال فهو العلم بصور جميع الموجودات
الفاعلية منه لكنه منزه عن شوائب الكثرة فهو اكل في حقه فتعطين ذلك
فان بهيئته بيان ذلك اه وعلم ان العالمين بالعلم المحصور
ومنهم الشيخ وتبينه اصطوا ايضا في العلم الاجمالي ان ثبت علمه الناطق فان كما
تعم لا يكتفي ان يكتفي بارت م صور الموجودات فيه والآن من حاجته فيما هو كمال
له في غيره تعم ذلك بل قالوا كانه مجرد تم انما هو بالعلم الذي هو عين ذاته
وهو كونه بحيث يفيض عنه صور الاشياء معقولة مفصلة وهذا هو مقصود
بهننا من هذا الكلام وفي قوله ان المعقول البسيط عندها انما هو في
المعقول البسيط صورته عليه واصرح مطابقة لتلك المعقولات المفصلة
بل مر عنها بالذات وانما التقاوت في نحو الادراك كما عرفت وذاته تم
في العلوم فالوجه في التشبيه الملكة التي هي مبداء للمعقولات المفصلة في المثال
كما ذكرنا الالتمس الا ان يكتفي في ذاته انما في ذكرنا من الشرائح كان بعيدا عن
لحقه تم واجب الوجود مبداء كل نفس اي كل وجه وهو ظاهر اي وجوب الوجود

بين الاجمال والتفصيل ليس الا في نحو الادراك لانه ذات المدرك فلو كان
علمه على اجابا لجميع الموجودات لم كون ذاته تم كونه عين علمه بذاته عين
تلك الموجودات او صورته عليه مطابقة لتلك الموجودات وذلك باطل
بالضرورة قلت لما كان ذاته تم مبداء الغيضان جميع الموجودات وكان علم
بذاته مبداء العلم بجميع الموجودات سم علمه بذاته على اجابا بتلك الموجودات
مجانا لتلك العلة كما يقال الملكة المذكورة علم اجابا بالعلوم المفصلة الحاصلة
منها وهذا معقول بعض المحققين من ان عالمية تم عبارة عن كونه ضايق
العلوم برتبة والاصل في العلم الاجمالي صورته عليه واصرح في مثل اجال القبول
العليه المفصلة الماصلة منها وعلمه بذاته باعتبار كونه على بذاته وكونه في نظرية
جميع الموجودات يشتمل على العلم بجميع الموجودات بحيث كان امر واحد في كل
الامر متكثرة وهذا مع كلام المعلم انه في الكثرة وصرح وهننا من لارباب
التوحيد لا تتحمل العبارة ولا تقربا في الاثبات والذم يمكن لذات ربه
ذلك هو الذي هو العول كان شرح بوجه العلة وفيض منه فكان الوجود قد زاد
عليه وقام في غيره فوجودات جميع الموجودات على كثرتها كما انها مجتمعة

الوجه

في جميع المراتب التي تقع على الجوارح والحواس والجمادات والنباتات والحيوانات والجمادات
وجوهها في هذه المراتب والعلو وسائر المراتب على الاطلاق فهو في مرتبة وجوده المتقدمة
على جميع المراتب بالذات يعلم الاشياء بالعلم الاكبر الذي هو عين ذاته وانما يتبين
لمرتبة وجوده العقول الجردة النورية التي هي وسائط في وجوده وسائر جوده
فانها تقدم بالوجه على الاشياء التي تحتها في نفس الامر فوجب لتعليم الاشياء في
ملك مرتبة وجودها العقول الجردة التي هي في ملك المرتبة الالهيانية والعلو
في مرتبة وجوده والعلو ويسمع الحكام في حق العلم بالاشياء في ملك المرتبة الالهيانية
ووجه العلو في مرتبة وجوده والعلو ويسمع الحكام في حق العلم بالاشياء في ملك
بالاشياء في ملك المرتبة عين وجوده ملك العلو في جميع المراتب
تفصيله في ذواتها وعلم الاشياء بالاشياء التي هي معلولاتها كما كان وجوده
تقع علم تفصيله بذاته وعلم الاشياء بالاشياء في مرتبة وجوده ووجه العلو في مرتبة
العقله اذا تقدم بالذات على المراتب الجسدية فيكون يعلم ملك
المجاهدات في ملك المرتبة لا وجهها العينه لعدمها في ملك المرتبة بل في مرتبة
المرتبة فانه الاول في الاصل في العلم في الوجود في النفس والاشياء

بدر

تفصيله في النفس وهناك اشياء الهياكل بعضها وبعض وهذا المعنى هو وان
هذه المرتبة بالذات وبالمراتب بقية بالعلم فالصور الهياكل في النفس
الجردة العينية علم تفصيله لا تفصيله المراتب وعلمها بافرادها الموجودة
في الخارج ومنه مراتب علم الاجالية وما هو المرتبة الاخرى من المراتب
الثلاث مع المرتبتين الباقيتين من المراتب الاربع التي ذكرها المتخبرين في
علم التفصيلية مراتب علم الاجالية في مراتب العلم التفصيلية اربع والجميع خمس
واحدة اجالية فقط وانما تفصيله فقط واثنان اجالية وباعتبار تفصيلية
باعتبار اخرى لا يعرفه بالعلم والنور والعقل في الشريعة انما هي لا يتناول
في وجوده في الشريعة تارة ان اول اطلاق التدويرى وتارة ان العلم وتارة ان
العقل من المنفعة وذلك وذكره بعض المتحققين من ان تلك الالفاظ الثلاث هي
عنه معناه فان المصادر الاول باعتبارها جوهرا وعاقلة لذاته عبرة العقل
وباعتبار كونه واسطة في افادة نفوس صور جميع ما يصدق عليه في الوجود في النفس
الجردة العينية كالتعلم والاطلاق في رسم الصور العينية الحاصلة في ذاته على الوجود
التفصيلية في العلم وباعتبارها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

الفن المقدسة الشوه بملك الجود الذي هو ظاهر ذاته وبسبب ظهور
سائر الاشياء عند الحسن عبرة بالنور والاضيق للذات الشريفية صلتها
انواعها وعلى سائر الذات المطهرة المشجعة منها وانما كتاب
المجوديات التي سميت بالان الصور المرتبة فيها لما كانت صور الجسدية
الكامنة الفاسدة في ملك الجنات في حقيقتها فذلك ملك الصور
المطهرة وعلى التحقيق المذكور وهو ليس واجب الوجهين اجالا
وتفصيله في ملك المثل الاطلاوية اعلم في ملك المثل الاطلاوية معرفة
ههنا بالصور العينية المعقولة الموجودة في الوجود ولا في زمان ولا في مكان
وفي باب اثبات وجهها البين بالعلم المرسل الموجودة في ذاتها وهو صانع
الاغيان بلا يشترطها من حيث هي محتاجة في علم الامر في الوجود واما ما
الوجه في علم الحق بعين وجوده الا في حلقه بها غير متوقفة عنها وفي تفصيل
لعالم المثال المتوسط بين عالم العيوب وعالم الشهادة في حلقه الجود
وفي مقام اثبات الصور النورية الجواهر العقلية التي هي الالباب الاصلية
على حلقه كل الشخاص في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

بدر

مؤيد الآيات فالتاميس لا يخرج منها ونؤيد الاشياء لا يحتاج لمن
يكنه عن صورت ثم قال وليفقد كانت الصورة عن كائنات مطابقة
للموجوه الخارجة من مطابقة فان كانت مطابقة فليست الصورة بعد الوجوه
ويكنه كل ما يطابقها لكيانها مطابقة للجوهرات وليست تغيرها
كما سطر بتغيرها وكل ذلك لا ينافي الوضوح في العترة وان لم يطابق الجوهر الخارج
فليست اذا صورتها من غير ان يقال في العرف الذي فيه صور الوجوه
والعلوم كلها وانبتت من كل صور موجودة في العالم على المثال الذي في العرف
الاول في كل الصور من الوجوهات هو ذات العرف وان موجود في العالم
والعالم الحسرات في ذات العرف صورته في كل الاصل الحق في الخارج
مثل هذا العرف فاصحون العترة فذاتهم ان فيها الصور ليس صور العترة
فان في مبدعها بوجه انية وهو يتبع ان يوصف بوجه مبدعها
ما هو ناعمة واما المذهب المنسوب الى افلاطون فلم نجد له في كلامه احد هذا
هذا العنصر في تقريره فيكون الصور العترة قائمة بذاتها وبعدها
نقله في كلام الشيخ ان صورها مطابقة على ترتيبها في مضمون في مضمون في مضمون

وهذا المذهب

وهذا كما ترى في قوله لا يجوز ان يكون المذهب الاضطراري المحصور في قوله ما
المعلم الاول الشيخ الاضطراري في زمانه في التلوحيات كنت ربما شديدا
الاشتهار في الفكر والارادة وكان يصعب على مسنة العلم وناظر في الكتب
لم يشق على نوعه في ذلك الذي اخذته في شهر يوم لفاذا ما بلت في عايشة في رقة
لامعة ونور شعاع على مع مثل شيخ الان في امة فاذا هو غياث العوسس
وامام الامة المعلم الاول على عتبة العجوة واربعة ادهشتمه فخلق بالرحم
والتسليم جزالت وديته وتبدلت بالالوان وحشر في شوكات اليه
من صعوبته في المسئلة على ارجع لانك تعلم ذلك وكيف
قال انك تدرك لنفسك فاذا انك انك انك انك او غيرها فيك
اذا فوه اخر اودات تدرك انك والكلام على ما ظهر استحالته واذا ادرت
انك انك بالاعتبار انك فعلت بل قال فان لم يطابق الا
ذاتك فليس صورتها فما ادرتها فعلت فالاضطرارية ذاتي قال هو يتبع
لنفسك مطلقا او مضمومة بصفتها او فاضترت الشاذ فكل صورته
في النفس من كل ان تدرك العرف على كل ما في الوجود في نفسها

وهذا المذهب

وليس في من غير ذلك فخرج افواست تدرك انك وبمنافة لا في نفس
الادراك بالصوره فعلت ادرك مفهوم انا فقال مفهوم انا من حيث
مفهوم انا لا يمنع وقوع الشك فيه وقد علمت في الخلق في حيث هو في
لا غير هذا وانما هو وانما هو ما كان عليه من حيث مفهومها الجوهرية
دون سائر جوهرة فعلت وكيف اذا قال فلما لم يكن عليك بذاتك
بقوة غير ذلك فانك تعلم انك انت المدرك لذاتك لا غير والباقي
مطابق ولا يباشر مطابق فذاتك من العرف والعامل والعقول فعلت
بذاتك فعلت ان تدرك بذاتك الذي يعرف فيه اذ انما ستم الاعجب
عنه فعلت بل قال الجوهل صورته شخصية في ذلك وقد عرفت استحالته
فعلت بل على انصافه كلفته فانك تدرك من الماهية وتوهم
بذاتها في انما هو انما هو من الصور نفسها لا يمنع وقوع الشك فيها ليس
ادراكك ادراكك لذاتك الذي لا يتصور ان يكون لا يفرغ في انما هو
منه كذا ان النفس سبغ في تمام المسئلة وهو نفسك وتركت الجوهرات
وترتب الموهوم والوسط والخيال لا يسيل لابل الكيف لانها في مضمون

للفن

للفن اطلاع على الجوهرات كلفته منكم مقدما عليها كيف تفرغ الكيفيات
من الجوهرات وفي انما هو يتبع المسئلة وكيف تأخذ الحيال وماذا بقيد
افصيل التخييل وكيف يتبع الفكر لعمله في التخييل ثم التخييل في كيف
نفسها والصور الماخوذة عنها في النفس كلية وان تعلم تخيلك وهكذا
التفحص في الموهومين ودرست ان الوهم يتبعها فعلت فارتدني
جوانك انما هو اهل العظم اهل ولا ادرت انما تدرك بالباقي
بطابق ولا الصور فاعلم ان العقل حضور التفرقات الجوهرية عن المادة
وان شئت قلت عدم غيبته عنها انما هو يعلم ادراك التفرقات وغيرها
اذا التفرقات لا يحفر لنفسه ولكن الغيب عنها ان النفس في موهومه في غاية
عنه ذاتها فقد تجرد ادراكك ذاتها وما غاب عنها انما هو كذا
عنه كالسما والارض ونحوها في صورته انما هو الجوهرات في جوهرها
صافرة لها والكلية في ذاتها من المراتك كلمة لا يتطبع والاول
والمدرک بنفس الصور الحاضرة لا اوضح عن الصور وان قيل الخارج
ان تدرك فذلك لغضمان وذاتها في غاية عن ذاتها ولا بد منها على ما لا قول

للفن

لغيرها جلا وكان الخيال غير قابل عنها فذلك القبول الملائم في قولها
النفس كمنه لا تشاء في ذات النفس ولو كان تجردها كالتجانس
بينها كالتجريد ولو كان تسلطها على البدن اشتد كان حضور قواها
لها اشتد ثم قال على العلم كل الوجه من حيث هو موزون ولا يوجب كثيرا
فيجب الواجب ويحده لانه حال الوجه من حيث هو وجه ولا يوجب كثيرا
فلا يتسع والمادة العام على واجب الوجه يجب له ان لا يكون بالامكان
شتر عليه فيوجب فيه جهة المكان فيشكل ثم قال فواجب الوجه ذاته مجرد
عن المادة وهو الوجه النجس والاشياء كما فرقة على اضافة تمثيله
لان الجهل لازم ذاته فلا يوجب عنه ذاته ولا لازم ذاته ثم قدم فيتمتع ذاته
اولا وانهم مع التجرد عن المادة هو ذاته كما قرنا في النفس وروح الملائك
في العلم لا يندم غيبته التشرع الموجه المادة موهبة كانت او غيرها فلا
جائزه في حق ذلك السلوب والملائك يوجدان في نفس المسلمين بل في السلوب
والاضافات ولو كان لنا غيرنا سلطانا على بدننا لادركناه كادراك
البدن على ما سمي من حيث حاله لا صورته في حق هذا ان كل شئ محيط

ادراك

وادراك اعداد الوجود من نفس الحضرة والاشياء من غير صورته وانما شئ
لكفك في العلم هذا الترتيب اوردنا فنتسب من كل شئ الشرف وكل الطبيعة ولكل
تقديره في فعل من العلم الطويل فان في شفاء العليل ودرء الغيل واللا
ليس تعقل ذاته بالتمام اي بالكلية او بالجملة التي بها صارت عليه المزمومة وكلها
في الواجب واحد وهذا الشان لا يمتد من ان العلم التام بالحق يستلزم العلم
بالمعلول لا مطلق العلم بها والمراد من ذلك ان تليس فيما يصف بها فان
منه الاضاف الشريعي هو ان يكون ذلك العوض محمولا على ائمة الجوارح على لوانه
تقع على تقدير وجهها في ليس محمولا عليه وهو ظاهر ولا مبداء الجوارح عليه وذلك لان
العالم الذي هو محمول عليه ليس جملة على جملة تلك الصور فيه لكن شئ مبداء له
بل حله على انما هو باعتبار كونه شئ مبداء لتلك الصور ومصدرها انما هو كونه شئ
لهيئة تلك الصور من حيث يقع به على قوله بعد ذلك فاذا وصف به يعقل
هذا الامور فانها توصف به لانه مصدر عنده لانه لا يملكها ويؤمن ما قاله المتقدم
في شرح رسالة العلم وسعة المحزون واصلها من العلم يطبق على من يملكه من جهة المعنوية
اي حيث هو على حصرها بالافعال كما كانت على القادر وعلى المبرأ والاطلاق العلم على الاثر

على انما من حيث قابل فاعلم ان السيطعة وشتر واحد وانما قولنا ^{نفع}
عمرها فبما ان لا دفع لازم كون شئ فعلها معلولة المكدر فان ذلك لم يكن محمولا
لوانه العلة التي عنها وليس بلازم وانما لازم كون شئ محمولا على معلولات المكدره وفيه
الشيخ في مواضع من كتاب العلاقات وغيره واصلها من هذه الكثرة انما هو بعد
الدرات الاصلية ثم تمت بسببها لانها في العلم بها وصلة الدرات الاصلية
ان صدور الموجودات المكدره لا يتفرغ في بابها الحق لكونها صادرة عنه على
الترتيب العاد والمعلول فلكذلك معلولات المعصم المكدره انما ترسب عنه على
لا يشتمل بالوضوح الفرق فلكذلك الكثرة ^{فيتر} يرتفع اليه ويجمع في واحد من شئ
كثرتها اشتملت عليها احدى الدرات اذا الترتيب يجمع الكثرة في واحد فاما
وعندنا ك عند شرح قول المعلم الاول فهو الكثرة في حق ^{الوجه} فان كونه واجب
به ذاته هو بعينه كونه مبداء للوارد عليه لعله ليس مما يصف بها بعين ان حال
الواجبة لا يحصل الترتيب سلك الوازن بل انما يحصل ذلك الكمال بمبداءه لتلك
الوارد بل عليه قوله بل بالهيء عنه انما يقدر عنه بعد وجوده انا كمالا
يعرف ليس مما يصف بها بل بالصدر عنه في ترتيبه وانما يتسبغ ان يكون ذاته

انما هو باعتبار الاول لا يوجبك الاعتدال لا يحتاج في لونه عالمي شئ من رده ليعلم
لشئ المراد بالانصاف هو الانصاف الصفة الحقيقية غير اضافية فلا يصح كونها
الصور مبداء لانها في حقها بالعلمية الاضافية فانه لا يستلزم في احتياجه في حق
الاضافات لطيرة تقع بل الاستماع انما هو في الصفات الحقيقية من شارة
لا دفعها يلين ودرده علمهم من انهم كون شئ كمنصفا بصفا غير اصافيه ولا سلبية
وكونها قابلا وفاعلا الماد في الاول فقد عرفت والماد في الثاني ان يوق ان مبرها
اشياءها هي القبول بعجز الانصاف الالفة والقبول بعجز الموضوعية والموضوعية
ومروق بين الموضوعية والمنصفية فان الشئ لا يمكن بدون الالفة بخلاف الاول
والثاني انما هو اجتماع الفعل والقبول بعجز الانصاف المطلق ودررفت
انه لا يلزم ههنا فاك الشيخ في التعليق باحاصلة الفرق بين ان يوصف جسم
بانه اسفل لان البياض يوصف من خارج وبين ان يوصف بانه اسفل لان ^{الشئ}
منه لوانه واذ اخذت حقيقة الاول في حق هذا الوجه ولوانه من جهة
هذا المعنى فيه وهو لا كثره فيه وليس هناك قابل وفاعل بل من حيث هو
قابل وفاعل وهذا الحكم مطرد في جميع البسائط فان حقها من اهلها بل من غيرها التوازن

على انما

محل الاعراض مفعول عنها بان يكون من خارج وليست من خارج اولئك كمالها
 ذاتيا ويتصف بها ليكمل كمالها لا وصفيا وقوله بان كماله في ذاته بحيث يصيد
 هذه اللوازم الى ليس كمالها لانفعال عن تلك الاعراض والاشكال والافاض
 بها بل كماله في ذاته وقوله ولوازم ذاته من صور معقولاته اهمية لعلومه
 لمعقولاته اذ في علمه واعلم ان المعقول بعينه والافعال المعقول الالفاظ كما في
 حبه موجوديته مغايرة بالذات لمه كونه حاضر الدر كماله لعقل الاشياء الخارجية
 عنها والمعقول الفعلي يكون حبه وجوده وسدوره عن علمه بعينها من حيث حصوله
 لدر كماله ولا يكون مغايرة بها الا باعتبار كماله لعقله افعالنا الذاتية الصادرة
 عنها كماله كونه حاضر في ذاته فلا واسطه بينها والمشهور ان العلم اما بسبب
 المعلول في الخارج كما اذا تصورت شيئا ففعلية وهو الفاعل او بسبب وجود المعلول
 كما اذا شاهدت شيئا ففعلية وهو الالفاظ اول هذا ولا ذلك كما اذا تصور الامور
 المستعجلة التي ليست فاعلية وليس كماله من الوعدان الى العلم
 كمالا او واجب الوجه بل من حيثية اولها يصفها بالاشياء في ذاته او بصفته
 الاخرى في بعض النسخ وليس كماله بالعلم والظاهر انه يشبهه والا كان ينبغي ان يقول

كذلك

كونه حيث صدر وصاحبها في مرتبة عين المنهين بالبعقل في انفا
 من العقل لبطء حقيقة الحال قال في فصل معقولات النيان ستة المعقولات اليه
 اليرتق بعد ما ثبت كونه عقلا كاشيا بالصور لا بآثارها بيان عقلي بعضها منه
 في كمالها بمن العيان فهو تلك النظر في وجهها معقولاتها كونه موجوده
 في ذات الاول كلالوازم الترطيق او كونه لها وجه مفارقة لذاته وذات غيره كونه
 مفارقة على ترتيب موضوعه في موقع الربوبية ومن حيث موجوده في عقل اوفى
 اذا عقل الاول هذه الصور استتمت في ذاتها كان في ذلك العقل اوفى
 كما لو تصور تلك الصور المعقولة يكون معقولة لها في ذاتها فيكون معقولة للاول
 على انها حتم قال ولعل في هذه المعقولات اجزاء واعراض فيكون وان جعلها
 لواحق في ذاتها فيكون لها ان لا يكون في ذاتها واجب الوجه لئلا يمتنع الوجه في
 جعلها امورا مفارقة لكل ذات ومنعت الصور الاطلاقية ولن يمتنع جعلها موجودة
 في عقل اوفى في ذاتها كونه قبله من الما والاشارة لا ما ذكره في قولنا ان العلم
 لو كانت تلك الصور المعقولة استتمت في عقل اوفى في ذاتها في جملتها الاول العقل
 ذاته متبادرا لغيره فيكون صدورها عنه على سبيل جعل الخيرات على سبيل اذ عقل



جزا وعبه ونفل الكلام بل ذلك العقل وسبيل مقال بعد صلا ذكرنا في نسخ
 ان كماله من كماله في التحلص عن هذه الشهادة ويحفظ ان كماله في ذاته ولا يتبادر
 كونه في ذاته موجوده مع اضافته ما حكمه الوجه فانها في حيث علمه الوجه في ذاته
 الوجه بل من حيث ذاتها ويعلم ان العالم الروي عظيم جدا في قوله ولا يتبادر
 من حيث في اشياء المذهب الاول وفي قوله وتعلم انه لغير اشارة في ذلك وفي
 فلا حيرة في كلامه اصله وترتيب بين الشقوق لا يدل على الوجود بل هو ذاته
 كما لا يخفى على من له اذ يتبع كلامه على لغة التخيير لو كان مكان بين هذين المذاهب
 والصور الاطلاقية وكثير المعقولات اجزاء لذاته جميعا فاعلم ان كماله في ذاته
 بين هذين المذاهب في ذلك لما في كل منهما من الاول فاعلم ان
 من لغير تلك المعقولات لو اجبت لوازم ذاتها في ذاته الى كونه من حيثها في
 الوجه بل من حيثية العلم والاشارة ذكرنا منه لغيره من ان كماله في ذاته
 على سبيل عقل الخيرات الا بالاشارة في كونه ان يكون هذه الاشارة في قوله
 وتساوي كل شيء الى فان الاستدلال كونه العلم بالوجه مستلما للعلم بالمعلول
 بالعلم قبل الايجاد وكيفية قوله ولا يتغير العلم صور معايرة للمعقولات

عقل



بل باعيان تلك الجواهر وكذلك الوجه على ما عليه فان قلت قوله وكذلك الوجه
 على ما هو عليه يدل على كونه علم الواجب باعيان الاشياء الترسورها كما هي في
 الجواهر العملية ليمه صحتها وهذا السفس في المذهب الثاني لان حاصله انما
 لا يعلم سوى المعلول الاول الا بصور حاصله في المعلول الاول كما ان حاصل المذ
 4 الاول انما يتق لا يعلم شيئا مما هو من زواجر من الوجوه العينية الا بصور حاصله
 في ذاته التي قلت مع كنهه في شرح رسالة العلم بان ادراكه في المعلول كما للماتيا
 والمعدومات التي من شأنها ان يكون في وقت انما على بصور مجموعتين
 بارت م صورها المعقولة في المعلولات الواسعة التي هي الدرجات لها اقل
 وبالات تلك على ان يثبت على ادراك المحسوسات بارت م هات في الات م دركها
 انهم وهذا صريح فيما ذكرنا على ذلك ليس فصاعدا ذكرت لاقتمال ان يكون
 المراد وكذلك العقل الجمعي نفس تلك الصور القام بالجواهر العملية كونهها
 له وعلى ما هو عليه الوجه كما يد عليه قوله على ما هو عليه فانه لو كان المراد ان
 كان هذا القول لغوا كما لا يخفى على المتدبر بها عايتة ما يمكن ان يكون في توجيه
 التعليل بين المذهبين المذهب المتأصل لما في المذهب

من الامور المذكورة

من الامور المذكورة آة قال بصيرته كلام الشيخ لا شك في ان القول مقرر لوانه
 الاول في ذاته قول كقولنا انما هو فاعلا وقابلا معا ونقول في الاول موصوفا
 بصفات غير اضافية ولا سلبية ونقول بكونه محلا للمعلولات المكنية المستكنة
 عن ذلك لولا انما او قول بان معلوله الاول غير مابان لذاته وانما لا يوجد
 ما يباينه بانه على موسط الامور الاربعة في ذلك ما يخالف الظاهر من
 مذهب الحكماء فمن مفسد محتمل او ردها المعنى الشيخ والوجوب له في ذلك
 موجود في كتب الشيخ وغيره ولعلمهم عند المفسرين انهم لم يكونوا في غير ذلك
 مواضع الخلل فادعوا به تلك المفسد والمخ في ذلك المفسد في ذلك المفسد في ذلك
 عليه كما عرفت بل المراد من قول المذهب الثاني انه لا يشترط في الجواهر
 هو ان العلم بانها في ذات الاشياء بوجودها العينية انما في باب العلم
 ارتسام صورها ان العلم ان لا يشك في ذلك عاقل وهو محتمل في حقيقة غير
 التقاض بخلاف العلم بالارت م لكونه القصد منه فكله في حقيقة فان قلت
 فما بعول في المعلولات البعيدة من الامور المادية والحيات الكائنة القاسم
 وكيف يمكن حضورها عند تعلم كونها مادية ومختصة بارت م ونحوها وكذا

العلم الذي هو كسب الارت م في ذاته في او في شرطه اشتراط المذهبين كما
 لا يجب الوجوه العينية ولما اول ان ذلك كسب الوجوه العينية ولو عطنوا ذلك
 لسترا حوا من حشم التعليلات في تصحيح علمهم بالاشياء والدليل على انهم لم
 لذلك ما قال الشيخ في الفصل المذكور من الشك في لاطن العلم بالاشياء العقلية
 اليها كيف وجدت والاشياء كل صور في ذاته في شأن تلك العلم
 سبيرة من تجردها وفيه يمكن هو عقلا بالفعل بل يلزم من الانتفاء في كمال
 معلوله ولو كان من حيث وجوهها والاعيان كان انما يجعل ما يوجد في كل
 وقت ولا العقل المعده منها والاعيان لان يوجد في اوقات العلم كطيفة
 مع كون المصطلق هذا الكلام من الحكماء وشه مبالغة في تقريره وتوجيه في شرح
 رسالة العلم على مسنق قد جعل في ذلك معلولات البعيدة من الماديات والمعدومات
 التي من شأنها ان يوجد في وقت بارت م صورها في معلولات القوية كطيفة
 ومنها اول دليل على ان الموقرين لهذا المطلب انما قرره باعتبار الترسور العلم
 المارت م لا كسب الوجوه العينية والحاصل في ذلك عدم تعظيمهم لذلك مع شدة تقريرهم
 ابراهيم لكن تعظيمهم له والقول مع ذلك بما قالوا في اوجب واثار فيه

مجرد ان ابياء علمت اما المادية فقد عرفت من ان التجرد عن المادية ليس
 لاطن العقل بل انما هو شرط العقل الارت م لا المصور ولا اسما في حضور
 الماد عن الجواهر كما لا يتصور في كون معلولا والعدل واجبة الموصول مع المعلول
 وليس المراد هو المصور انما الوضوح بل انما المراد الموصول من الذات كصورة
 المعلول عند العلم واما الامور الكائنة الفاسقة الزمانية معقولها كاذ
 الزمانيات التي تقع كسبها واهن كسبها طيبة الكائنات التي تقع وليس يقع
 بالنسبة في الزمانيات قبل زمان ولا بعد ولا مقارنا زمان لعدم
 تقع كسبها من الزمان بل هو محيط بكل زمان كالسبل بالنسبة لاشياء في المكان
 فوقية ولا حتمية ولا معارضة مكانية لعدم التقاض وجوده في كواضح الكائنة
 بل هو محيط بكلية المكان فالامتداد الزمان بطوله بالنسبة التي تقع كان واهن كسبها
 الامتداد الخطي بعينه بالنسبة اليه كنقطة واحدة ولا يتوهم ان في اذنا الترسور
 قدم كل حادث فانما نقول في كل حادث هو في الازمان عندهم في كل قول
 في الحادث في وقت وجوده حاضر لديه وشك في عنده مع كونه في الازمان وهذا
 المنكر في ذلك كان منقول عن الحكماء كما في الشرح الا انهم قالوا في الترسور

العلم

بانه لما كان ذاته حاضرة له غير عابته كان عالما بهما غير لغيره فهو
 حلول اصله في صورة علمه بما سواه ايضا فيكون حضوره وادوات الاشياء
 عنده وحصولها من غير حاصلا باعتبار الحول ووجه بغير ارتباطها
 فالكالم الحق الفخر المستفاد من كلام المصنف شرح الاشارات
 لا سيما العلم وان ادوات المعلومات الموجودة في الخارج والتفكير
 اعتبارا وهذا المذهب سارس للذاهب الحنيفة في علاجها بغير ذاته الا
 انه نفس ذاتية زائدة عليه وهو مذهب الفناء المشايخ الثاني
 انه صورة معقولة في محل وينسب الى افلاطون الا انه الثالث انه صورة
 بالعقل الاول على ما قرره المصنف في توجيه كلام الشيخ في شرح الاشارات
 الرابع انه بالاضافة والمعلوم وادوات المعلومات الخارجية بالحقا
 الخامس انه يتبين بصوره او صور قائمه بذاته تعالى واليه ذهب الصفاية من
 المشايخ ونقل عنه المذاهب التي الحنيفة عن شارحه في شرح اثبات
 الواجب ثم قال وحصله بعد كلام المحرر حمله ما استفاد في شرح
 الاشارات بعد ما قرر ان علمه عين ذاته ان علمه بالوجود الى رتبة الجواهر

والاخرى

والاعراض الغير الغائبة عنه في غير تلك الموجودات وبهذا معنى ان يكون
 له صفات عين ذاته المعجز الدرر والاشياء كمن علمه عين ذاته العلم
 الاجزالي دون العيشة اسرها في حجب وجهه اما الاطلاق قول المصنف
 في شرح الاشارات فاذا حكمت كون العينين عين ذاته وعقله لذاته
 واحدا في الوجود غير تعاريفها حكم بكون المعلولين ايضا اعز المعلول الاول
 وعقل الاول في رتبة اشياء واحدا في الوجود غير تعاريفها حكمت بكون التعاريف
 في العينين اعتبارا محضا فالحكم بكونه في المعلولين لك فان وجه المعلول القليل
 هو نفس جعل العقل في آياته في رتبة العلم الاول الموجود في
 الخارج علمها وفي التعاريف اعتبارا فكيف يستفاد من كلامه ذلك
 قوله بعد ذلك كان الاول الواجب لعقل تلك الجواهر مع تلك الصور لا بصور
 غير قابل للعيان تلك الجواهر والصور وكذلك الوجه على ما هو عليه صريح في شرح
 وادوات جميع الموجودات الخارجية صورها كانت او غيرها علومها بالذات
 فلان كنه هذا المذهب سادسا للحنيفة المذكورة لا يزالان المصنف الحنيفة
 ليس عقليا ولا ماعا التعلق عليه بحيث لا يجوز التجاوز عنه والماثل

من كنه العلم وحصوله صورة النفس والصور التي مستمرة في الشيء كمن يعلم ان يقع
 في العلم المتصور او موجود حضور الشيء كمن يضاف او الشرط الحاضر كمن يعلم عين
 فالفرق بين المذهبين ليس الا في هذا المذهب الاضافة على وفي الاخرى
 الموجود الخارجي بذلك واما سادسا فلان ما ذهب اليه الصفاية من
 الشيخ الرئيس والشيخ ابراهيم لا ينافي لاسنبة لا القدماء واما سابعا فلان كنه صفاته
 تتبع عين ذاته لا يتاخر عنه بالاشياء بذوات تلك الاشياء كمن يعلم
 بالذات انما هو وادوات تلك الاشياء لا الصور الحاصلة منها في ذاته ومحتوى
 كنه علمه عين ذاته في العلم فينا يقدر صفة من جهة العالم فان علمه ذاته
 وصورة من جهة المعلوم مطابقة له رتبة علمه في العلم المعلوم وفي حقيقة
 تلك الصفة التي تقدرها العلم من جهة العالم عين ذاته كما ان الصورة التي
 يقدرها من جانب المعلوم موافقة ذات المعلوم والمعلوم
 والحقيق المفسر بالحاضر بالذات لا يخفى لغيره هذا التفسير شامل لكل قسم العلم
 اعز الصور والصور فالخارج بالذات في العلم المعلوم هو الصورة التي هي الصورة
 بالذات والامر المعلوم بالعرض في الصور هو الموجود العين الذي هو المعلوم

فلان بالنسبة لا القدماء كمن علم بالاشياء عين ذاته في ان اراد ان صفة
 العالمية ليست ناسخة على ذاته فيجب ان ذاته لا يحتاج الى قيام صفة بهما
 بذلك الصفة عالما ويكون تلك الصفة سببا لعالمية بالاشياء كما هو شأن غيره
 فهو ليس محققا بالذات ولا منقول صفة العلم بل جميع صفاته عين ذاته
 عند كونه المحقق والمقدر وان اراد ان ما به العلم اي العلوم بالذات في علمه
 بالاشياء هو عين ذاته في ان اراد بالعلم التفسير فلم يذهب اليه احد ويكنى
 القول به سادسا كسبته ولذا اراد الاجماليين حقيقة بالقدماء كما عرفت وبالجملة
 ليس موثقا على عينه فيما للذاهب الباقية واما رابعا فلان بالنسبة
 في المصنف شرح الاشارات في كنه علمه بالاشياء بالصور القائمة بالعقل
 الاول ليس تقرير الكلام التبعيل هو حقيق من غير نفسه بعد ذلك
 الشيخ بجزوات اوردها على كنه العلم على نظرية واما ثامنا فلان
 ما جعلها رابعا كمن علم بالاشياء في رتبة الموجودات الخارجية لا يخلو
 المذهب الذي ذكره وحده سادسا للحنيفة فان الاختلاف في كنه العلم
 اضافة او غير الاضافة فيما نحن بصده فان ذلك الاختلاف كما وقع في الصور

منه

بالذات فالعلم والمعلوم بالذات بمثل القيمين واحد اي كونه الفاعل
 الاول عر سبوق بالعلم فيلزم ان لا يكون صدق وعينه تقع بالاختيار فان الصدور
 الاختيار على ما هو المشهور متوقف على تقدم القصد المستلزم للعلم وقوله
 فيحتاج لان يقال اي دفع الفاعل المذكور اعني عدم مسبوقة بالعلم وفي
 قوله وفيه تكلف لطلب موجبه لاستلزامه كونه الشر على نفسه والتغاير
 الاعتبار لا يكفي في ذلك اعلم ان هذا لا يريد به العلم لا يقول كونه العلم
 سببا للعلوم والصدور بالقدرة والاختيار لا يجب كونه مسوقا بالعلم اعني
 قال في شرح رسالة العلم في مسئلة ان العلم هل يقع ان يكون مؤثرا للقدرة
 الايجال هو اصدار وجه الشر على العلم كما سبق بانه هو محصور عن ذلك
 كان الشر قد صدر وجهه من الشر فقد حضر عند فيكون باعتبار صدوره عن
 مقدمه والى باعتبار الحضور عند معلوما والمرد السباعي اصداره ورسوله بالقدرة
 والسباعي اصداره اصداره بالعلم والاعتبار ان عمليا مضافا ان لا يخرج من
 ثم قال ووفق بين القدرة وبين الايجال والتاثير فان القدرة لا يقع الا عند
 كونه المؤثر كونه شعاع عن البايه والايه والباية يعلم ذلك ويشمل كونه الوصية

فيحتاج

اول المؤثر

اول المؤثر كونه تحت حكمه الايجال والتاثير واذا لم يجر في اعراض العلم
 والارادة فالاولى لشيء يوصف بالقدرة فان الايجال عند ما يقع وعند اعراض العلم
 والارادة يجب اسره وهذا الكلام كما تترجم في قوله العلم لا يجب ان يكون
 سابقا على الايجال الا في اوله ووجه الاول هو ان يكون منتهى المعلول مقابله
 لنته المعلولية ممارسة طاهرة بخلاف منتهى الوجوه الخارج فان تحقق المص
 يقصر ان يكونه بعينه ما حقيقه المعلوماتية **والصحيح** ان
 ان هذا العلم اه اقول كونه ذاتا تقع على تفصيلا بالصادر الاول **محقق**
 اصلا لان المراد بالعلم التفصيل هو العلم الحقيقي المقتر بالماضي بالذات
 السه والماضي بالذات اما ذات الشر الخارج ان كان العلم حضوريا او صوتيا
 لمطابقه لشيء كان حصولها وذات تقع لا يمكن ان يكونه ذات الصادر
 الاول والاصون مطابقة فكيف يمكنه على تفصيلا نعم ذات تقع علم بغير
 الاول وجميع الموجوبات بالمعنى الثالث من المعنى المذكور وهو ما يقتدر
 به على تحضار المشاهات بالذات لكنه هو غير العلم الايجال ولا **محقق**
 بالصادر الاول وقياس ذات تقع المقتضية لخصوصية الصادر لا القول

منه فخرعات النفس العاقلة اياه لم يكن اختصاصه وميزه مطابقة
 للموجوه الخارج بل محض اخصا النفس العاقلة اياه وكان النفس اخصه
 كخصوصه على تفصيلا سابقا عليه كذا الحال في المعلول الاول بالنسبة
 له الواجب تقع واما التاثير فان نسبة الكل اليه كانت كمنتهى التاثير لا حصول
 البناءية كالمعنى الصوتية البناءية علم تفصيلا بالمعقول للعل وعلم اجماعا
 فينيات ما في البناء كذلك ذات تقع علم تفصيلا بالمعقول الاول وعلم اجماعا
 كجميع ما اشتهر صورته في حقايق الموجوبات لكن هذا ليس هو الشر بل
 مراده من عقله كالتاثير بالعلم الصور السعيط سببا لاشياء
 عين ان عليه معبر بعقل اول النظام الخيز والاشياء في وجودها على طبقه في
 الخارج يد عل ذلك ما قاله متصلا بالقول المذكور لتفصيلا من قوله فانه
 يعقل ذاته واتوحيه ذاته ويعلم من ذلك كيفية كونه الخيز في الكل قد يدع صورته
 المعقولة الموجوبات على النظام المعقول عنده انه ولو اورده الحشرتها
 العلم الايجال الكلام الذي نقله في شرح قوله في ذلك الكلام متصلا
 وهو قوله وهو كذلك جعل الكليات وبقية وان من غير ان يكونه بل هو موجود

العلوية المميزة للشيء المعلوم بها باطل لان ذاته تقع مقتضية للتمييز بمجرى
 التميز وعنده لا يجوز ان يكون التميز ووفق بين مفيد لخصوصية ما به لخصوصية
 والصورة العلية مميزة للشيء بمعنى التميز لا بمعنى التميز فان في هذا التميز
 والتشخص الاموجوه وخالقه ولو كان لما ذكره المعلول الاول وهو صحيح
 لكن في اوجاهة جميع الموجوبات بان يقع ذاته تقع مع العقل الاول علم
 تفصيلا بعقل الثاني لما ذكره بعينه وهو علم تفصيلا بعقل
 الثالث وهذا لا يجمع الموجوبات وقد توهم جماعة من الطلبة ما ذكره في
 في المعلول الاول بعينه ان ذاته تقع بنا علم تفصيلا بجميع الموجوبات
 كونه تقع بنا مع تفصيلا لكل موجوه الموجوبات الكلية والجزئية وخصوصية
 وتميزه فكان نسبة ذاته تقع لكل موجوه نسبة القصور العلية للشيء
 لشيء هذا المعنى كونه العلم الذي هو في حله بمفاته تقع عين ذاته وكان في كلام
 الحق الخيز المعقول انفاشارة له هذا وانت ما ذكرنا في المعلول الاول
 خبير بان اي شئنا في ذلك قال صاحب الشفاء اه اشبهه
 الحكم الاخرين اما الاول فان المعنى المحقول اذا لم يوجد في الموجوه الخيز وكان

منه فخرعات

او تصور في حقيقة ذاته بعبورها بل بعض صورها معقول وموافق
 بان يكون عقلا من تلك الصور الفاضلة عن عقليته لانه يعقل ذاته وانما مبدأ
 كل شيء معقل في ذاته كل شيء لا يشترط الا لانه لا يسهل له ان يكون عقلا
 حتى تلك الصور الفاضلة به حتى في ذاته نعم على اجابتنا بان كل كمال غير
 فان الغالب المكلف في الشاهد الحاضر غير ان حاله مطوية
 في حاله بمنزلة تلك في النظر فهدى استبانة تلك فمتبر وبذلك التحقيق
 وهو ليس العلم النزيه في ذاته نعم بعينه بالنسبة للصادر الاول ولنت في
 فانه بل وهو ليس في تلك عند المبدأ ليس العلم من تلك الصور بل من شها
 ليس الا القدرة واقفا وهما لخصوية المعلول الاول لخصوية ذاته في
 ولتلا بوسطه الاول وهكذا الترتيب واعتبار العلم الاجمالي ليس ليقوم العنصر
 بل ليس ان كماله في انما هو بناته لا باهر زائد على ذاته كما عرفت مرارا
 مواجبه المنكشف بناته هذا في عرفنا لعل من العلم لا يجب ان يكون
 سابقا على الايات فامل وانما فاعه ظاهر وذلك لان ما هو جوهري في العلم
 المهضوم ووراء العلم الحقيقي فلا منافاة سواء كانت مادية

او غير مادية

او غير مادية اقول هذا العلم ليس بصواب لان مناط اجراء الدليل
 هو كونه الشيء موضوعا للتفكير والبرهان الغير المادية والصور المعقولة هي حيث
 من معقولة وكذا الحكيم ليست موضوعا للتفكير فلا يشهدا وذلك ظاهر
 فالدليل المذكور لا يغير العلم بالمعزات اقول بناء هذا الدليل انما هو على
 توهم وقوع التجرد في اجراء الدليل بالنسبة اليه تقع اليه كما هو بالنسبة للناظر
 الجمهور ومعقول لا شك في ان زيد اذا كان في الدار في وقت معين
 فانما يحكم في ذلك الوقت بان زيد في الدار لان فان انقضت ذلك الوقت
 وخرج زيد عن الدار ولا يجد عدلنا وقت افر فانما يحكم في ذلك الوقت
 بان زيد ليس في الدار لان ولو كان بان في الدار لان كان ذلك وقت
 زال عن الحكم الاول اعز ان في الدار لان وحصل الحكم الثاني اعز ان ليس فيها
 الا ان وتغاير الايمن لا يمنع زوال الحكم الاول بالثبوت كالاخ في الحكم الاول
 نال عننا البتة نعم يحصل نتائج العلم بان زيد كان في الدار في الان الذي يقترن
 لان ذلك حكم في الحكم بان في الدار لان والسبب في ذلك هو وقوعه في الان اولا
 ثم بعد انقضاء وقوعه في الان الا في ما يكون زمانيا فيكون هو كان الواجب في

العقل

اليه مثلنا في ذلك الوقوع كما زعم الجمهور كان ذلك الاول اعز زوال الحكم الاول
 في حقيقة ايضا لا يذم ولا يمنع في ذلك كونها ما بان زيد في الوقت الثاني
 كان في الدار فان ذلك كما عرفت حكم افر في الحكم الزايل بالتغير لازم البتة لما كان
 علمه حصول الصور لا بالثبوت في الذوات ولم يكن في ذلك الحكم في ان في ذلك
 بان يكون في ان طرف الحكم لم يرد التفرقة للعلوم كما في العلم بالجنوف الجزئيين
 اذا كان حاصلها من قواعد العلم في طريق منبسطا وكانت لا من جهة الاحساس
 فانه يفر كسب سجد ان من العلم والمعاربه والبعد ان كان بان في الذوات
 وكان بر ما عرفت الوقوع تحت الازمنة والاقاات كما ذهب اليه فلا يرد في
 في شرا صلا وتقرير الدليل على وجهه او وقد تقرر بوجوه افر وسولس
 علمه في غير ذاته فاد اعلم التغير فان العلم به حاك تغير لازم الجهد لعدم
 مطابقة الواقع وان تغير لازم التغير في ذاته نعم ذلك اقول في الجواب
 عند عرفت ان معز كون علمه في عين فانه فذاهم التغير في العلم
 العلم به حاك تغير لازم الجهد مولس العنفة التي يقسمها العلم في حاك
 العلم عين ذاته نعم ولا يلزم التغير في ذاته معير المعول وانما يلزم التغير في

ماه العلم

ماه العلم اي الصورة المطابقة عين ذاته ومع ذلك العلم النزيه عين ذاته في
 هو العلم الاجمالي وهو ليس بالصورة المطابقة كما عرفت هو ليس في
 اذ لم يحضر عندنا جوهري كقول زيد في خارج الدار في المثال المذكور وقوله في ان
 عندنا جوهري كقول زيد في الدار في المثال ثم حقه عندنا ذلك الجزر الاول
 اي جوهري كقول الجزر الثاني في زمانه وهذا التغير اليه مبني على توهم التجرد في اجراء
 الزمان بالنسبة اليه تقع حال حاصل هذا التغير في العلم الاول على ما قرنا
 بل المناسب لمن يعالاه هنا المناس لا يدع الاستدلال على تفرنا وعلا تفرنا
 اليه اذ اقبل من قولنا لم التفر في علمنا ان التغير في علمنا على العلم بالعلم اليه
 هو الحكم كالاخ وذلك لما عرفت ان يعز الحكم لازم سبب وقوع الحكم تحت الازمنة
 ذلك العلم حضوره لا يفتق في ذلك واليه يقول لاذ كان شرا في الاشياء مستكفا
 بناته عمل في تقع في زمان معين سبب حضور ذاته في ذلك الزمان وذلك الزمان
 لا يجمع مع الزمان النزيه عين بالنسبة اليه تقع اليه فاذا انقضت ذلك الزمان
 يزول الحكم لان سببه ان كان المحض هو افر في صورته في ذلك وقد زال
 من المدرك ام لا اذ لا يفتق حضوره والعلم بالعلم صور كان المبدأ فاقا

وقد زال

عنه بمرارة عن الحارة التي سميها الاضمار ولا يخفى في ذلك بقا صورته
في حيا والنا ولا يشهد ان الانكشاف المذكور وكذا الابصار صلتان
يتان استلزام زوالها زوال حاله ومجوية عن المنكشف لديه والمبصر
المراد بالمتغير هنا الا ذلك فلهذا يضاف في ذلك ان جواب المسئلة
هذه الاستدلال اعز قول وتغير الاضافات ممكنة ليس تمام الا ان يميز
على ظاهر الحال وعلى قوانين الاشعية كما قرره الله بل الجواب على تحقيق
هولنستوت والتعريف ليس بالنسبة اليه تقع هذا وقد المحقق الفيزيائي الا
ان يثبت في الجواب ما قول من علق لما كان حضوره لا غير زائد على الذات
يعلم كونه في الدار في الزمان او الاك ان الغلاذ ولا يزول هذا العلم بوجود
زيد غير بعد الزمان او الاك ان الذي كان فيها بل سبق هذا العلم ويعلم اليقين
كون زيد خارجا عنها بعد زمان كونها فيها غير لزوم محذور وعلى المعلوم
به لذات لا تتغير بغير العلم الا باعتبار والاضافة وهو غير مستحيل
واليه اشار الله بقوله وتغير الاضافات ممكنة لانه قول القول بتعادلي
مع اننا نكس عنده في قول العلم المحل بان كونه صورة كونه في الدار

وصورة

وصورة كونه خارجا عنها مستبين اما ذاته تقع ذلك وما في المادراك العلية
على اختلاف بين العالمين بالعلم الصور كما عرفت وكذا عند من يقول
بحضور الجوارح دفعة واحدة بلا تفرار ويجرد عن نوع علمها حقا وما يدرك
عدين القولين فلا يمكن القول ببقاء العليتين معا اصلا كما لا يخفى على من نظر
وذلك المحقق في كل القولين اما الاول كما صرح به في هذا الكلام واما الثاني
كما صرح به في مثل هذا المقام عند زده على المحقق الدواعي القول بحضور جميع
اجزاء الزمان مع ما فيها عن بعدا فعلى هذا الطور ورا بطور العقل ووجه
البحث فيه ظاهر وقال في حاشية الحاشية وفي التزام قدم كل حادثة بل كيف
يمكنه القول ببقاء العليتين معا هذا ثم اورد على المناسب الذي ذكره المحشر
ان هذا الجواب سميته كون العلم زائدا على الذات اذا العلم نفس المعلوم
علمها ذكره وهو زائد على الذات مع كونه يذهب اليه ان العلم نفس الذات
اللازم بقى معقوده ان العلم بنفسه نفس المعلوم لا العلم الا بالجملة
الذات انتهى اقول لما كونه يذهب اليه المحشر كون العلم نفس المعلوم
سنا فيا لما ذهب اليه المذهب كون نفس الذات فقد عرفت حقيقة تفرقت

بمعنى اذا كان في الزمانين اذ لا حضور لاجزاء الزمان معا بحسب الزمان والما
اذا كان على حضورها ومقابلها في الزمان فلا يعيب عنه واصح من القول
اصلا على احققنا والحاصل لهذا الكلام من الشيخ صحيح علمنا وفاسد
منه بله ولنخ ادركت ما بهر مقارنة الماداة كقولنا بالمتجربة اقول
كل من مقارنة الماداة وعوارضها انما يتبع من العقل اذا كان العقل
كجول صورة الشرف العاقل واما اذا كان حضور ذاته كما في حضور الحول عند
العقل فلا يمنع اصلا فالجزيئات الماداة الململمة يدركها لنا لا يحصل صورها
ولم يمكن حصولها في النفس الجردة بل يجب ان يكون في قوا الماداة المتجربة ولذلك
لم يكن ادراكها لعقل بل احساسا وتخيلا وتكونها حاضرة بدواتها عند فاعلمها
التي يمكن ان تكون معلولات تقع فلا حاجة فراد ان لا حصول صورها في نوع
عنه ذلك فيكون ادراكه في الماداة متجربة فالجزيئات الماداة
بما هي في ذاتها مشخصة وممتعة الفرض بين كثير من معلوم بل يتبع
نفس وحاجة لا الرمسية فلهذا هذا الدليل انما يقع علم في الجزئيات المتخوفة
على تقدير كونه علم حصولها وكذا تقدير كونه حضورها وكونها في ذاتها كالمادة

التي ليس له ما يحتمل ان يكون العلم نفس الذات ولا يخفى من كون ذاته
تبع علمها بالاشياء واما المنه المستدل ان يورد الدليل في النزوع عن الذات
فاقول العلم الذي هو عين ذاته بمنزلة الصفة التي يعقدها العلم من جانب العالم
لا يتغير بتغير المعلوم كما عرفت وكذا العجز العلم الاجمالي ان العلم الاجمالي على
تفاصيل الاشياء وحضورها لا يلزم من تغيرها تغيره بل هو بمنزلة اذ قد عرفت
غير مرة فانه لا يجوز ان يكون تارة لعقل عقلا زمانيا انها معدومة
وتارة انها موجودة اقول هذا من غير علمية بالجزئيات المتغيرة الزمانية زمانيا
اذ في مقهور هناك تارة وتارة اما اذا كان علمه بربا يخضع للوقت في الزمان كما
حققنا فلا يمكن تغيره مع بها بهذا القول اذ يقول نعم لا يجوز ان يعقل تارة وتارة
لكنه يعقل مرة واحدة انها موجودة في ذلك الوقت ومعدومة في غير ذلك الوقت
كما عرفت ولا واما من جهة الصور يتبع من قول الثاني اقول لا يمنع في
بقا الصوريين معلولان علمه في الصورة علمها هو يذهب كعلمنا بوجود الجوارح
في زمان وبعد منه زمان آخر اذ لا تقابل بينهما لعدم اتحاد الزمان ولو كان علمه في
حضور المعلوم وفرض كونه علم زمانيا فلا يمكن تقاد الصوريين اي المعلومين بحضور الذات

وما

على النحو الثاني ولا يرام من ذلك ان يخرج عن ذلك المثل مفهوم الجزم كما توهم
بعض الناس وشنع على الحكماء بذلك بل جميع المعنويات جزئيا كان اوكليا
معلوم بل تقع بجميع الوجوه عدا الامر للشيء بالجزم لا يمنع من فرض الشك فيه
كما لا يمنع علم الخاطب في المثال المفروب عنه ولا يجوز في ذلك لغير كلام
هذا المدقق اقول وقد عرفت ان التضمن انما هو نحو الارتباط بالي بال
فمناط الجزم ليس من عوارض المفهوم انما هو ادراك ذلك الجزم في الازمنة
الواقعة عند ادراك المرئيات بهذا النوع الخاضع من الارتباط ومناط الحكمة التي
على وجه عوارض المفهوم انما هو بالادراك لا بهذا النوع فاشياء الموجودة للذات
محب انما وقعها الخارجيه كلها شخص فان ادركت بالعلم المفور
او بالصورة الحكيمة لنحو الارتباط الخارجيه كافة الصور الخالية كانت جزئيات
وليس ادركت بالصور الغير الحكيمة لارتباطها كان يكون للصورة حكيمة في نفس
المهنية لا يخرج وتوهمها وارتباطها بالذات كانت كليا فمناط الجزم هو ادراك
نحو الارتباط سواء كان بالجزم او بغيره والحكيمة ادراك غير ذلك النوع من
الارتباط فالاول ان يحصل مناط التشخيص على الحكماء في العلم بالجزميات قولهم

بالعلم

بالعلم المفور وقوم امتناع كون الصورة العقلية حكيمة نحو الوقوع بالجزم
لا على ارضي هؤلاء الجماعة وعلى تقدير السنتا فلا وجه لتخصيص نفع العلم
والمبادر العاليه بالجزميات للمادة كما خرج به المحقق الدواد وهدا الا
كونه لا يميزه لانه لا يمكن تعقله سواء كان ماديا او مجردا ولا يرام ما ذكره فالنظر
مختص بالماديات اذ توهم امتناع حكيمة الصورة العقلية نحو الوقوع
الخارج انما هو في الماديات لانه الجزمات والتمسك الذي اوردته السيد في
الحقيق فيه ان عليك بانما يكون جزئيا لا ادراكك نحو وقوعه في الخارج
سبب الاحساس لا خصوصية الاحساس بل انك انما الاطلاع للصور
بها بدون الاحساس لا دكرتها جزئيه فلو انك اطلعتك لخطابك
ذلك النوع من الوقوع لكان ادراكه اية جزئيا وتكسب بالشرح البعيد
اية باطل اذ عرفت ان العلم الذي هو ما يخرج من الاشتراك انما هو
العلم بنحو وقوع الشرخ الخارج للمهنة وسائر صفاته مطلقا في حيث
حصل لنا العلم بوجه وقوع الشرخ في الخارج فلهذا مهنة وصفاته لا يقع
في كونه من اشتراكه في علمنا من جميع ذلك وههنا ثلث اعتمالات

الاشارة الاول هو ان يخرج العلمان كلهما حصوريين والظاهر ان يكون كلا
حصولين والاشارة الثانية ان يخرج احدهما حصوريا والآخر حصوليا مع
يعرف ان علم كل واحد منها حصول مطابقة فكيف يخرج احدهما كلي والآخر
جزئيه وفيه ليعنى هذا الكلام مطابقة في العلم والجزم في الجزم الادراك
وعلى هذا التقدير لا وجه لهذا الكلام وليمة كون كل من الصوريين مطابقة
لا ينافي كون احدهما كلي وجزم لولا كون شر واحد كلي جزئيا باعتبارين
لا دخل لشر في تقييد التاميل المذكور لغير اذ كان كل من العلمين
حصوليا يرام لا محبة نظر للصورة الاكث في غنة نعم وقد عرفت ان ذلك
معلق كقولهم فتجوز كون واحد من الصوريين جزئيه والآخر كلي على تقدير عدم
لا يصح كلامهم من حيث هو معلق التفرع وهو مستان في النظر
اعتاد ان يكون كونه معلوما بالذات مناط الجزم وكونه معلوما بالعرض مناط
الكيفية وثانها ان يخرج العلم من ذلك وله في بيان النظر بالتارة
المثارة العوقانية وتثديا لكونه ويمكن ان يقر بالاشارة الثلثة ويخفف
الشرح خلاف الاول فيظهر بطلان احد العلمين وهو القسم الثاني

مادرا

ما ذكرنا اذ كون ذات الشر معلوما بالعلم المفور لا يمكن ان يكون مناط الكيفية
لان ذوات الاشياء جزئيات وحقائق الكليات ليست الا مفروماتنا و
الحاصلة في الزمان وصار القسم الثاني هو الاول ما ذكرنا في حكم الاقتبال الثاني
في البطلان لانه اذا كان مناط الكيفية هو كونه الشر معلوما بالعلم المفور وكان
على الوجه الكلي يرام عن تفرع من الصور الاكث في العلم الذي معلق كغيره يكون
مثل الاقتبال الثاني في البطلان انما هو لاجل عدم دقته في تقييد التاميل المذكور
فالمراد بالبطلان هو هذا فقط لا المثلث عليه بقوله مع ما في لينة في تمبر
لزم ان يخرج عن شر باعتبار الوجه العيني انما يمكن تقاوت بين الموجهين
والمدرک النهض الامح الادراك على انعم المأولين لا يرام خروج اصلا
وليك في ذلك في قولهم من ليعنى الكشف العذرة ان اريد بال
العلم المفور فيمنه لا يقبل كونه كصورتك العلم وليس اريد الا انما صانفاة فتدبر
ليس الا في ذلك مجموع الالجاب في الكلام منه اية صريح في ذلك النوع
نفيه اليهم ليس الا في النوع وهو كيفية العلم دون كونه الشرخ الاشياء معلوما
بالذات وقد عرفت ان العلم معلق للتكفير والقياس وعلى قوله وهو المفور

بالنسبة اليه يتم واما عندنا فقولنا ويلد الخ العطف ان ذكر في الكتاب المبين به عبارة عن شئ
الان ان الكبير الذي هو العالم الاكبر جميع اجزائه فان جميع العالم الاكبر حيث هو الجميع
كما صرح به المحققون في شخصه وصاله كما صرحنا بالبلوغ وهو من حيثية جبر ونبو
وعقلا اذ خلق ابدانا بلا مادة وخلق وشمعل على اعيان جميع الموجودات وصورة بانها كانت
مشتتة فيه جميعها صمد عن البار بقوم بواسطة وبدونها من الازل والابد وتفسير المثلث
المبين قيل هذا العول بدفع الوجوه بوجوه السائل كما لا يخفى وبالجملة فهذا الكلام
نقد المحشر المعنى في شرح رسالة العلم بخالف الظاهر من سائر كلامه كما اشرفنا الاضطرار
فان قلت مثل هذا الاضطراب وقع في كلام الحكماء ايضا فان الكلام الذي نقله
منهم في هذا المقام يعني هو الذي ذكره المعنى في شرح رسالة العلم ومؤداه كونه نسبة
جميع الازمنة بالنسبة اليه يتم على السواء مع كونهم غير قابلين بموجبه فان موجب كون جميع
الاشياء صافوا له قدم دفعه وامر فيكونها بالماضي بزمانها لا بصورتها بله عليها مع انهم
مرفوعوا بخلافه قلت قد اشرفنا فيما سبق على ان الظاهر انهم ارادوا بذلك الكلام كون جميع
الازمنة على السوية بالنسبة اليه نعم في الثمر العلم الاربع احوال الوجوه العيسر كذا في بعض
الاشياء ان يحصل من الزمانيات والمكانيات نسبة حضور معتمدا على اصلها لا بمجرد

العزل

العزل والنسبة فقه كاذب اليه فان الظاهر انهم تجاوزوا عن حضور المار عند المجرور والاشياء
عند الزمان كما في ما تقدم في كلام الشيخ في الشفاء فيما سبق ولو صح قالوا كقولهم في الزمان
والماديات ما طرأ عنهم لغيرهم بمقتضى هذا الكلام العقول يكون جميع الاشياء
صافوا عندهم دفعة واحدة وكذا علمهم بها بهذا حضوره فكان حالها لما قرره في العلم
الصورة واما العلم فلما قال بحضور الزمانيات في اوقات وجودها عندهم وهم كجوه
العزل من ان لا يكون في قبيل الوجوه عندهم بل هو مقتضى الكلام المذكور فلو كان
علمهم بها قبل ازمنة وجودها عندهم نفس ذواتها حيث لا تصور هناك قبل وجودها فالاول
ان يحمل مذهب المذهب على التفصيل كذا في اعتباره قبل الوجوه بل هو كانه المحشر على اعتبار
القرينة اعتراف المحدثات وغير الزمانيات والعلوات البعيدة اعتراف الماديات والزمانيات
على ما يشهد به في شرح رسالة العلم كما علمنا فيما سبق من الفرق بين العلوات القريبة
والبعيدة وكلامه الذي نقله المحشر في شرح الاشارات من تقديره المعلولا بالزمانية في قوله
فان في العلوات الزمانية للمفاعل العاقلة لانه ما صلا في غير ان تحل في فان المراد
بها المبادر العاليه الجوده عن المواد وتزول الاضطراب على كانه يكون المراد من هذا الكلام
الذي نقله المحشر في شرح رسالة العلم هو المراد من كلام الحكماء الذي نقله الشيخ في بيان

انما لا يمكن ان يحكم بان المثلث ليس موجودا في الحال لان معناه ان الماضى غير موجود في
زمان هو ظرف وجوده في حال الحكم اذا الحال هو زمان وجوده في حال الحكم فاذ
يكن وجوده في حال الحكم مقارنا لزمانه ولا واقعا فيم يبعث منه هذا الحكم اي كونه المثلث
غير موجود في زمان وجوده حاله الحكم ولكن يحكم بانه ان الماضى هو ماضى بالانسية
موجود واقعا في زمان بعد زمان ذلك الماضى ليس موجودا في ذلك الزمان البعيد
هو حال بالنسبة له ما هو موجود في زمانه لا لا يوجد في زمانه الماضى فاضيا بالنسبة له
ما هو ماضى بالقياس اليه ولا يمكن له ان يكون حاله بالنسبة له ما هو ماضى بالقياس اليه ولا يكون
ما هو ماضى فاضيا عما هو حاله ولا يكون في زمانه فليكن ذلك في ذلك
يكن هو بان كل موجود في زمان معين موجود في زمان الحال الذي هو زمان بعد ذلك
الزمان ولا المستقبل الذي هو موجود في زمان معين موجود في زمان الحال الذي هو زمان قبل
ذلك الزمان هذا اذا كان المراد بالماضي والمستقبل الشر الذي هو زمانه والشر الذي هو
زمانه ولو كان المراد بالماضي الزمانين يبعث لانه اكل زمانه زمان لوجوده فلهذا كما تقرر
في مضمونه والظاهر ان يقول يحكم هو بان ما هو موجود في زمانه يكون ماضيا بالنسبة لزمان

المذكورين ويعبر واصل مذهب المذهب على هذا التفصيل كونه علمهم بالمعلولا الناتية والمحدثات
حضور ذواتها بالانسيات والماديات كحضور ذواتها صورها في المعلولا
القرينة مطلقا اعتراف وجودها وبعدها حيث لا تصور هناك قبل وجوده وعلا هذا
يحمل التوافق بين جميع كلامه الا انه يقر تشعبه على الصكارة ففهم علمهم بالانسيات
على الوجه الجزير لا طالما ينكس عليه فامل ثم ذكر كصفا فعال اقول بعد
ذكر التحقيق فانه مهتموا لا مقدمه تحقيق فيها ما حاصله ان كونه الاشياء انما لا يكون كجيب
حقاقتها ولما ان يكون كجيب بعد ما هو في كانه في حقيقه وامر والكثره التفقه
الحقيقه لانا ان يكون احادها غير قاره اربا يوجد معا او يكون قاره يوجد معا والاول
هذين القسمين لا يمكن ان يوجد الا مع زمان او زمان والاشياء لا يمكن ان يوجد الا
في مكان او مع مكان فالطابع العقول اذا تحللت في اشخاص كثيرة كونه كجيب
الاشياء المعين اشخاصها وشخصها ان الزمان كالمركبات او المكان كما في الاجسام
او كالمكان كاشخاصه المتكثرة تحت انواعه من الاشياء وما لا يخفى زمانيا ولا مكانيا
فلا يتعلق بها وتيفر العقل من سنده اليها في افهامه في كونه كجيب هناك ثم ذكر الكلام
الذي ذكره المحشر بل يدل ما يحكم المدرك الاول بان الماضى ليس موجودا في الحال

انما لا يمكن

يصح على ما فهمه بدون باحتماله كما مر مرارا لم يناسب اللفظ للشيء
القابل بل كالمسفرة الواجب تخلف غيره الغير القابل بغير ان جريان الاوصاف
الثلة بهذا التفسير غير الاشور لا يتصور بالنسبة اليه ثم حصر تحتها في لفظه وان
مطلق الحكم المادى او المطلق كلفه في هذا الفرد لا يدل عليه المطلق الغير
هو في جريان الاوصاف المذكور بالنسبة اليه ثم مطلقا والاشارة
بها باعتبار الافعال المادى والصفات الاعتبارية اه افعل ثم حصر حيث
استناد اليه ثم كسبت زائنه والالزام القضاة ثم العلم بان كان لا يفرغ على الغير
ما استلفاه وكذا الصفات الاعتبارية حيث انها صفات لم يتم كان علم
تتم بذوات البريات باعتبار الوجوه العينية حال كونها مخلوطة مع اعتبار الوجوه العينية
او مشبهة باعتبار الوجوه العينية لهذا الطرف ليس من الجوان بل حال غير ذوات البريات
فانه معقول به بواسطة الجوه ويزن كان هو قوله حصر حيث دخول الزمان وقوله يجب
او صاف الثلثة الظاهر و صافه بذكره كما جعل الزمان في انتماء ما قبلها بالتعيين
بالا زنته قوله الواقعة في انتماء بحيث لا يضاف فيه فانك قد عرفت
ان علمه ثم بالبريات العينية انما هو من حيث دخول الزمان فيها بحسب الاوصاف

الثلة

الثلة وهذا السيل ثم تعرفنا العلم الامة هذا التاويل لا يناسب مقتضى
عبارتهم بغير تاويل في البريات حاضرة عنده فلهذا انما يكونه ثم بحيث يجهز
عنه جميع البريات الحاصية وكل وقت لا يناسب مقتضى عبارتهم فان هذا
التاويل انما هو بناء على ان العلم التعريفية الصفوات المادى الزائنه وعبارتهم حرة
في نفعها التغير فلهذا التاويل لا يناسب مقتضى عبارتهم فلما صلح هذه الحاشية
ان ان اريد الجوام بل من حاضرة عنده ثم في اوقاتنا ان عدم التعريفية الصفوات
المادى الزائنه بالنسبة اليه ثم فبينه ان علمه بها انما هو من حيث دخول الزمان
بحسب الاوصاف الثلثة وهو لا يمتنع في السيل غير الصفوات الزائنه بل في
عدم التعريفية كونه ثم بحيث يجهز عن البريات كل في وقت عدم التعريفية الصفوات
الزائنه فيعلمه لضعف الغير في كونه بحيث كذا ليس عدم الغير في علمه بل البريات
اذا كلفه المذكور ليس هو العلم التفصيلية بالبريات مع كونهم مخرجين من التعريف
في علمه ثم بالبريات حيث كان مقتضى عبارتهم في الصفوات الزائنه في اوقاتها
البريات حاضرة عنده كونه بحيث يجهز عن كل في وقت المستزم لتسليم التعريفية
الصفوات الزائنه لا يناسب مقتضى عبارتهم التاويل في الصفوات الزائنه

المادى

توسم هذا التعريفية لو ان عدم التعريفية القديم بعين ان علمه الاجمالي القديم لما اقتصر بغير
المخبرات وتجدد في اوقات ومجالاتها المختلفة بحسب المصالح والتاريخية الالهي
الموردية اليها وكان علمه التفصيلية بها عين وجوانها المتجددة المستزم لتجدد ذلك
العلم الذي هو حقيقة فلو لم تجد ذلك العلم وذلك لعدم تجدده المعلوم بل من الغير
في علمه القديم المقتضى لتجدد تلك المعلومات وموجع نظره ان اشاع التجرد والتغير
في علمه القديم هو المستزم لتجدد علمه ثم بالمجردات وهذا كما تراه في البريات
عليك ما ذكرنا غير ان علمه القديم انما يقتصر بتجدد المتجدد فيها بل ينالها بالنسبة
اليه ثم وعلمه التفصيلية انما هو عين المتجددات من حيث انتماءها اليه وهو حرة
تبع من تلك الهيئة غير متجددة اصلا فالبريات المتجددة مع كونها متجددة ومتغيره كونه
علمه ثم بعين وجوانها المتغيره لا يلزم تغير علمه ثم حصر في علمه بها وهذا الزن
والحق ما قاله اجدهم لاجرو لا تقويين هذا هو المورد انتم اهل البيت
عليهم السلام وبيان علمه الاجمالي ان البريات التي هي فعل العبد مخلوق بقدرة بدون خلقه
العبدية في اصلا والتفويض هو من كونه العبد مستغلا في بلاه في علمه ثم انتم املا
والامر بين الامر من كون الفعل واقعا بقدرة العبد واقتاره وكذا قد تم في خبره

مستبين

مستبين ان الله ثم ولنا في تفصيله بحسب ليس من ما موضع ذكره بالقياس
في الاحاديث بالقياس للاوحد واهد منها مفردة سلة الاسباب معطوفا
الاسباب والتغيرية قوله في اختياره راجع الى علمه في الصفات في المفعول اي
اختياره للفعل وقوله باعتبارين اي الوجوب باعتبارين الوجود باعتبار
في الحال والاحكام باعتبار القياس في كل واحد فقط اعرض في الفاعل التوسيم في خبر
صلى الله عليه وآله وقادر الا لا نوجب العلم للعلماء انهم اتوا العلم المراد ان
اطلاق العلم والقادر عليه ثم ليس كالمطابقا على واحد مناه فان الملائكة وادواتها
انما هو باعتبار قيام مبداء اشتقاقها من العلم والقدرة عليه والاطلاقها عليه
ليس في تلك الاعتبار لا امتناع قيام علمه بل انما اطلقوا لفظ العلم عليه ثم
من حيث وجوده الزن هو العلم المعلى وانما علمه والمعينين كما كان
لكنه يكونه عارضا في تلك الحال فيكونه لا يملكه وعدم كونه عارضا في حال كونه
ان يكونه بقيام ذلك الحال بل يمكن ان يكون كونه عين ذاته في الواجب ثم انتم
ولنا ساجد باوهامنا كونه ما يهنا في الالوان ولكن كانت في ادراكه ما سواه
المعقول

ثم قال بالذات كذا الأشياء وحقائق الامور على ما هي عليه لكنها فيما يتعلق بذاتها ومنهات
 من كالاوهام حيث لا يمكن ان تبلغ كذا الامور وحقيقتها بل انما يحكم عليها الحكماء غير مطابقة
 للواقع فكذلك العقول بالنسبة اليه تقوم في ادق معانيه حاله في العجز المعقول فيزوت
 اي حال كنه الخيرة كالتأدية في معانيه وان تقوم في تميزه غاية التدقيق في موهبه نيات
 التجربة عن شوايب التشبيه فهو مع ذلك ليس لايقا لجلال نعم بل لا يهول ولا يهتف
 مشكرا راجع اليك عزوي بان ينسب على جلال نفسه نعم والبارر نعم واسبب الحياة اي وكذا
 شان القضاة نعم بعينه الحياة فانه راجع اليه بمعنى الحياة على الاحياء مقدر لولت
 في ضرورة قوله ولعل التمثل العنقا تمثيل لطيف لوقتنا بالقياس اليه نعم وان شاربها
 صفات كابية وفيه شهادة لعقول الملم ان العقلاء قدوة واصنف نعم بالاطراف الاثر
 من طرفه النقيض زباين في القبح زبايا العقب قرانا
 اذا كان فاعلية الفاعل للعلل وعنده ذلك نفس ذات الفاعل لم يكن صدوقا بل
 ذلك الفعل عنه اي لم يكن امكانا وقوعيا فانه العجز عن مفهوم القدرة كما وان كنه
 امكانا ذاتيا لانه اكله في مقابل عجز ان ذاته نعم اقتصر بمشبهته واداره مما بين
 ذاته نعم من جميع كل ما هو اكل واصبح بالنسبة الى نظام الكل في طريقة الفعل العجز وعنده

فانما صار وجوده زيد مثلا اصله عدمه اقتضت ان تقوم تحصيله كونه غير او صلافا
 لمفوضيته كونه وجوده مثلا ولم يقتض في عدمه كونه مقابلا لما هو اصله للظنوية كونه
 عدمه وكذا اذا صار عدمه اصله اقتضت ذلك لا الشرا في امتناع صدور عدمه الذي هو
 مقابل الوجود من جميع الوجوه انما يوجب عارض هو كونه غيرا لا لا في اقلها
 الامكان الوجود الوجود في صيرورة ما هو غير وصلح في وقت شرا واداء وقت
 او هذا وظهر من هذا التحقيق عدم كونه شرا في المقدورات غير او صلافا بالذات او كونه
 شرا واداء بالذات بل كل ما هو غير فاما هو غير بالقياس الى نظام الكل ما هو غير فاما
 هو كونه وغير غير بالذات في الواجب الوجود بالذات والشرا بالذات في المتع
 الوجود بالذات واكتشف ليد ان شرا في نعم بالذات انما هو لذاته نعم فقط لا شرا
 او فنقطن وليس قبله زمان فان قلت هذا العجز وجوده وقت قبل
 وقت الوجود جعل المم في بحيث حدوث الاجسام موجبا لتخصيص الوجود بوقت
 الطرود حيث يقال وانفس الحدوث بوقته اذ لا وقت قبله فبالذات حيث
 جعل موجبا لعموم المخصص قلت ان الوجود بالزمان انما هو الموجب لتعريفه
 في الخارج الذي لكل من صلاحية لتخصيص الوجودية عند الحكمه لا الزمان الوجود للذات

العام
 وقت الوجود
 الطرود حيث
 جعل موجبا
 في الخارج

لعدمه ليس العجز واداره الخارج بل اذ ان كنهه وهمية محض ليس شرا منها صلاحيته
 التخصيص اصلا كونه معدلة في الخارج مع امكان وقوع الوجود في كل زمان ما هو اكل
 وقد حققنا في حاشيتنا العلقه على سميت الجواهر في هذا الكتاب ان مراد المصنف
 بالوقت المنفرد بالوقت مطلقا اعلم ان كنهه موجودا او موجودا فذا في كنهه
 وقت قبل الوجود ومنها ليجب ليصل لوقوع الوجود في ذلك فيحتاج لتخصيص الوجود
 في وقت الحدوث الى تخصيص هذا في ان جواب الوجود عن سوال التوابع ان كانت
 الامور في مقتضيات النظام الوجودي في ان الحكمه ليسوا قائلين بالايجاب
 الذي نسبوه اليهم فانه لو قالوا لم يتجوز الا ذلك الجواب بل لم يكن ذلك السؤال
 واراد عليهم اصلا فنقطن منفع بالتخصيص الى تخصيص القول بالمتنوع
 الترجيح بل مرجح فانه تخصيص الامور في الترجيح بل مرجح بل مرجح الترجيح ناشئ من
 ترجيح ذات الازد واما اذا كان فلا امتناع في عندهم وكلامه كنهه
 في غاية السقوط الشارح نظر لانه هذا الكلام اعترافا كون الازد في زمانه على العار فان
 معونهم المسمى من ان كنهه عننا او غير العمل النظر كنهه العرف لا كنهه العرف
 هو ذهب المسمى من المصنفين كنهه العرف عننا فانه نعم فانه في وقت وكان المسمى

قدس سوره النقل على انصافه بالادراك لا اعلم ان المراد بالادراك
 في عبارة المصنف ليس هو اللطيف المراد في العلم المطلق ولا العلم بالذات بل العلم
 ولا العلم بالحواس بل العلم بالذات لان جميع ذلك ما ثبتت بالادراك السابق بل العلم
 هو الادراك المتعلق بالحواس ما هو عروس النور اذا كان صلافا عن غير احساسنا
 وهذا النوع الخاص من الادراك لا يتم الا حيث يذكرة المصنف سابقا اذ العلم بل
 ربما يدعي عن امكان اثباته بالدليل العقلي والعلم المصور الثابت لتقوم بجميع
 الاشياء وان كان شيئا منها بهذا النوع من الادراك المسمى عندنا بالاحساس الالهي
 احساس حقيقة ولهذا اجزم المسمى قدس كنهه بان ثبوت هذا النوع من الادراك انما هو
 بالسمع في طريق اثباته على السمع دليل وانتم على ان المراد بالسمع ليس شيئا من العلم
 المذكور بل المراد بالسمع هو العلم بالاحساس فاحصل كلامه كنهه العلم بل العلم
 احساس فان السمع في سطره مستوفى كونه نعم سمعيا بغير او السمع حقيقة
 ليس الاحساس المسموعا وكذا البصر ليس احساس المبهرات الا ان ذلك الاحساس
 فيها لا يمكن الابانة حسانية دل العقل على استحالتها عليه نعم فيجب بمقتضى المنصوص
 اثبات الاحساس لتقوم بمقتضى العقل كنهه بان العلم ان السمع والسمع حقيقة

الاحساس
 المسموعا
 كنهه العلم
 بل العلم
 احساس
 المسموعا
 كنهه العلم

بالنسبة لعيان الموجودات ذكروها منشا الجزية ومنشا الكمية انما هو الادراك العرفي
 فقط كل ذلك نظريا لا يتقدم واما قبل ذلك لا يطرد وجراجه هذين الوصفين
 عرف هذا التقابل هو تأكيد القول بكون السمع والمعرفتين زائداً عن العلم وحاصله
 انه لو كان المراد بها هو العلم لم يكن وجه عيبه ثبوت كونه يتم عليها خبر التعوض كونه
 سمياً بغير اعراضه اكثر المتكثرة المتكررة المتأكدة المتأكدة بكونها تتعاضد مع العلم
 ومنه المتعوض انما لا يوجب تحقيقها بالتعوض وارجاعها الى العلم مع ان كان ذلك في سائر
 الجوانب وما تر كونه الطيف الجوانب لاضطرابه لا دخل في المقامات العلمية ولم
 لس الحكم في اطلاق الالفاظ بل الكلام في الاضافات بالحقا واما بقوله
 ارجاع هذه الوصفية مخصوصها لا العلم دون سائر الصفات اي ابحاثها بالتعوض
 انها ثم ارجاعها الى العلم دون سائر الصفات والسور في موضعها كما ان ذلك
 الارجاع فيها ليس بوجه المعرف فلهما الارجاع على كسب هذه الادراك التي ترجوع
 الى العلم فتدبر ولست تخبرها بالاعتناء للشيخ الاسود على ذلك
 لعل الراجح له على ذلك نعم ان الادراك الاحساس لا يكون بدون الالتماس على ذلك
 ما في طرفة ان امثال ذلك اساساً عادية لا تمتنع تحلف السبب عنها او الباقية منهم

كوت

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page.]

بسم الله الرحمن الرحيم

بكتبة تبيين
 خلاصة كلام ونقائض ما قال الامام محمد بن ميثم من حيث هو انما
 او از عدد نشايد و توصيف آثارنا محمد و داود و اوز لسان نبايد و انبيا و اولاد
 لعزم در سكر عرفان شيخ معرفت كشته اند و در شاه معرفت
 لو اماندكي تصدق شده **نظم** سبحان خالق كه صفات زكبر با بر خاك
 بختر كنند عقل انبيا قادرى كه از كال قدرت كالى متعدد ه من صديقه
 واجد جهو بر و زوى نموده از كمن قيب و جبار لا ريب بانجا رشتى ابو
 بر و ز و منصف ظهور جوه كه اسخته كرمى كه بجز عنمايت نبيايت طوائف
 انان را از سرافاوع بطراز و لغد كتمان مطر و شرفى كه دياند و
 بياح كرامت و افسر بديت بر تارك جيون و فرق ها ليزم اين فرق
 نهاد **نظم** صحت نزيبان ما نبايد و وصفت بلسان ما نشايد و

حجت

[Handwritten note or signature at the top of the page.]

حجت ما محمد و داود و اولادى محيا بظلمت استغراب
 لولا كه و مشرف بشريف انا اسنا كه قافل بارش برهه ها كه
 هدايت و اضبطفا اوانها سم خرد مصطفى صبا الله عليه و آله يا **نظم**
 اى مشرف منظر افروغ الالين عرض ترا جمال تو كسى نشين
 كملت كل فانه بدوش از تو شرف فضل خوان باك فروغى از تو شرف
 كه از قبضى نظرت زيب يافت طيبه زكرد قدمت طيب يافت
 كينست جز مثل اين از تو شرف چنينه زرم نكمن از تو شرف ملك
 دلم بچو فكر مال تو باج سرم خاك ره آل تو **نظم** چنين كويد ضعف
 العباد و جفا و اعظم جرم الوانق الى رحمة الله ربه الغر شمس الدين
 محمد بن جمال الدين احمد لاجى كه ايجد تغير بافته زبده قواعد علم است
 و خلاصه مقول لولا الاليات كه از كينت مصدق معتبره منتخب شده
 و از رسايل مدونه صحیح اختيار نموده و بطريق و جزيره تو ايد شرف

انرا در الفاظ قلیل بیان درسی صریح که میسازد و در عونت
 کلام را بر بیانی معانی تبدیل نماید تا غوام و خواص از تعلیم و
 تعلیم آنرا محسوس نماید و در کتب و تالیفات آن بر در کار فرستادن
 انرا حضرت باور شده تا مگر مرتب گویند زفت فرید مع جاہ ملاک
 حکم نیز کرد و در بعضی نوری شریف طاعت مزین صورت خلیفه اس و انما
 مروج اسلام و ایمان مالک مالک هفت کتوز فرمان فرمائی اماکن
 بحر و بر خلاصه نتایج هفت و چهار زبده و دو دمان اینها و اوار
 مالک رقاب لام صاحب السیف و القلم المودیتا میراث سبحان
 المستفیض بغیوضات الراجح السلطان بن سلطان الحاقان بن
 الحاقان طراز قدسی فی الارضین من ابوالنظر سلطان شایمان باز
 غازی عالم که بهادر خان خوار اندامه دانه و ملکه و افاض عینا و عا
 العالیتر بزه و احسانه متواصل با درجا و اثنی و اید صادق که کشف

بهر

حقیر که فی الحقیقه عرض نمود ستم است و بر پیش مهر و ماه و خود تمام
 شمه است نزد جوهر صاحب کسفاه مقبول خداوند نظر اعلی
 شده مردود کرد و در تالیفاتش فی المقصود و بعضی الله الملك العبد
 و این رساله مرتب شده بر یکصد و هجده حقیقه و خاتمه **تذکره** در بیان
 نبیته علم حساب و موضوعها و تعریف عدد و بیان ایدر الله تعالی و انما
 که علم حساب علی است که حاصل میشود از استخراج جمولات عددی
 از مجموعهات مخصوصه و اعلم از آنکه آن جمولات عددها در بعضی مقدمات
 عدد مانند جمولات مقدمات در مساحت و موضوع این علم مطلق
 عدولت خواه عارضی ماده باشد و خواه بنامش و برخی از افاض
 را عقیده آنکه موضوع این علم عدولت است که مستقیق باوه باشد و انما
 علم حساب را از اقسام ریاضی شمرده اند و عدد در مقوله که منصف
 کبری و ماتیاق منصادق است و بعضی گفته اند که عدد نصف مجموع

اجزای کسور از و کمتر از این عدد در از اید گویند مثل نشت و اگر زیاده
 باشد آن عدد را ناقص خوانند مانند دوازده و در برای تحصیل عدد تمام
 قاعده مقرر شده و کتب چنانست که هرگاه عدد زوج از زوج را تضعیف
 کنند و یکی را از دو کم کنند و منقوص من مسا در فرد اول باشد از ضرب
 منقوص من در عدد زوج از زوج عدد تمام حاصل میشود و مراد از
 زوج از زوج عددی است که تا و اعداد انقسام صحیح باید مانند چهار
 و دو و اگر زیاده از یک قسمت صحیح توان کرد این عدد را زوج الفرد
 گویند مثل شش و اگر قابل قسمت صحیح زیاده از یک مرتبه باشد آنرا و احد
 انقسام صحیح نیاید این عدد را زوج از زوج و الفرد گویند مانند
 دوازده و مراد از فرد از فردی است که قابل انقسام صحیح نباشد
 و این عدد سه است پس هرگاه دور که زوج از زوج است تضعیف
 کنند و یکی را کم کنند سه همانند کم وی است با فرد اول که او نیز

در مائیه است و بنا برین تعریف واحد فرد فردی است
 هر واحد در مائیه صحیح در فرد و اگر مائیه کسر معتبر باشد مطلق است
 و بعد از آنکه جنم واحد در بنا باشد تا آنکه مجموع اعداد از دو کمال
 است مانند جوهر فرد که فرد و مائیه است اجسام مرکب از دست و او بیام
 ایند انتم و عدد اگر مطلق باشد مانند صحیح است و اگر مضایق باشد بر
 که در حکم واحد است کسرت مثل نصف و نشت سه و آن واحد و کسری
 خارج کسرت و عدد مطلق را اگر یک از کسور است و منتهی باشد و
 مجز و در بنا باشد مانند عدد جز و او بیانه است بلکه و یا آنکه مجز و باشد
 اما کسور از کسور با او بنا شد مثل کسب و بیست و یک و آنکه هم کسور داشته
 باشد و هم جز مانند این چنین عدد را منطقی گویند و اگر از کسور
 صحیح خالی باشد مثل دوازده این عدد در اجم کوفت و عدد منطقی را
 که اجزای کسور او با او مسا و در بنا تمام گویند مانند شش و اگر

اگر

درست و از ضرب دو در سه نشانی حاصل میشود که عدد تمام است و محقق دو ان
 دام افادته این قاعده را چنین منظم ساخته اند **نظم** جو باشد فرد اول
 نصف زوج از زوج که واحد بود مضروب بر این نام در نه ناقص و زاید
 و بعضی از افاضل همین قاعده را در بیس دیگر جمله کس گفته اند **نصفینا**
 واحد فرد اول که حاصل تمام از ضرب این در زوج اول میشود حاصل
 قواعد دیگر نیز دارد که درین رساله مذکور خواهد شد و مراد این اصول
 عدد سه سه اعداد و عشرات و مات و فرفوش غیر متناهیست و منقطع
 باصول است و از تالیف و تراکیب اصول بحصول می پیوندد و پنج اعداد
 الف و مات الف و حکما هندشکر الله سبحانه و تعالی از برای ضبط اصول نه رقم
 وضع کرده اند بدین هیئت **۷۶۵۴۳۲۱** **با اول**
 در حساب صحیح و بیان اعمال و قواعد آن **۷۶۵۴۳۲۱** زیاد کردن عددی
 در عددی جمع نماید و کم کردن عددی را از عددی تفریق نماید و مگر کردن

نظم
 قاعده اول از ضرب دو در سه
 قاعده دوم از ضرب دو در سه
 قاعده سوم از ضرب دو در سه
 قاعده چهارم از ضرب دو در سه
 قاعده پنجم از ضرب دو در سه
 قاعده ششم از ضرب دو در سه
 قاعده هفتم از ضرب دو در سه
 قاعده هشتم از ضرب دو در سه
 قاعده نهم از ضرب دو در سه
 قاعده دهم از ضرب دو در سه
 قاعده یازدهم از ضرب دو در سه
 قاعده بیستم از ضرب دو در سه

عدد را

عدد را یکبار تضعیف است و تکرار کردن او چند مرتبه بوجه اعداد
 عدد دیگر ضرب است و در قسم مساوی نمودن عددی تضعیف است
 و ضد قسم نمودن عدد را بعکس اعداد دیگر قسمت است و تحصیل است
 که تالیف باشد از تریب عدد دیگر ای ضرب اعدادی فی نفسه نیز
 بر است و ذکر میشود این اعمال در شرح فصل **فصل اول** در جمع است و
 قاعده او آنست که عددین را محاذی یکدیگر بنویسند و از طرف راست
 شروع کنند و هر مرتبه را بر محاذی او زیاد کنند اگر مجموع کمتر از شش
 بود در جهت خط عرضی بنویسند و اگر زیاد بود آن را از زیر آن را در جهت
 بنویسند و اگر مساوی عشره بود در جهت صفر بنویسند و در هر دو
 صورت ده را یکی اعتبار کنند و بر تالیفی بفرمانند اگر عدد باشد و اگر در
 نبود در بهای سابق او بنویسند و هر عددی را که محاذی او عدد باشد
 هزار بعیند باید نوشت بدین صورت **۷۶۵۴۳۲۱**

۳۰۳۷۲
۷۶۵۴
۳۸۵۲۸

۷۶۵۴۳۲۱

و اگر سطوح را عدد بسیار باشد در رسم مراتب محاذات را رعایت
 باید کرد و همان طریقی که مذکور شد جمع باید نمودن بدین صورت
 و تحقیق جمع متین است که هر مرتبه را با شش و
۷۶۵۴۳۲۱
۳۳۱۱۱
۵۱۴
۷۶۲۰۵
 جمع باید نمود و محتاج بر سه مثل نیست و صورت تضعیف اینست
 و درین اعمال اگر از عالم تقاضا
۲۵۲۰۷۳
۵۰۴۱۴۶
 از طرف الی غیر شروع نمایند مقصود حاصل است و عالی از محو و اثبات
 نخواهد و محتاج بر سه جدول است و باید دانست که هر عملی را از اینست
 که صحت و فساد آن عمل از آن
 نیز آن معلوم میشود و آن عبارت
 از طرح عدد است نه در دیدن
 طرح اینجاست خواهد مساوی نه و

۲۵۵۹۷	۵۳۷۳۲	۵۳۵۳۷
۴۵۵۲۴	۴۱۷۹	۲۷۹۴۲
۵۰۱۳۴	۱۰۵	۷۱۴۷۹
	۵۷۹۰۶	۸۲
	۵۸۵۱۲	

خواه کمتر از این نیز آن بود بطریقی که مذکور کرد و استعمال در جمع چنین
 باید کرد که مجموع عددین و یا عددی را بر اینان باید گرفت و حاصل را نیز
 بر اینان باید گرفت اگر بر این مخالف باشند عمل خطا خواهد بود و استعمال
 در تضعیف چنین باید کرد که از حاصل عدد نیز آن باید گرفت و تضعیف
 باید کرد و در جهت صفر نیز آن باید گرفت و از حاصل نیز آن
 باید گرفت پس اگر نیز این مخالف باشند عمل خطا خواهد بود و در تضعیف
 استعمال بطریقی دیگر نیز ممکن است و آن چنانست که از تضعیف نیز آن باید
 باید گرفت و از حاصل نیز آن باید گرفت و تضعیف باید کرد پس اگر
 تضعیف نیز آن حاصل مخالف نیز آن مضعق باشد عمل خطا خواهد بود
فصل دوم در تضعیف عدد است جمع خواهد که عددی را تحقیق
 کنند باید که اول آن عدد را بر ترتیب مراتب بنویسند و از طرف الی غیر
 شروع کنند و نصف هر عدد را در جهت او با حاصل خط عرضی بنویسند

درسی پنج و ضرب بیست و دو در همدست و **قسم اول** که ضرب
مفرد در مفرد است منقسم میشود بر سه قسم **قسم اول** ضرب آحاد است در
آحاد که عبارت از اقل عدد باشد و آن دوست مانند حاصل ضرب این
شکل منقسم میشود و **قسم دوم** ضرب آحاد است در عشرات یا مائت
و حاصل این چنان است که غیر آحاد را از جنس او جدا باید نمود
آورد و آحاد را جدا جدا ضرب کرد و حاصل ضرب را از جنس
مرتبه مقدم بر مرتبه ای فریاد گرفت مثلا هرگاه خواهیم که در
در ضرب کنیم اول سرا بسه فرود باید آورد و

۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۳	۶	۹	۱۲	۱۵	۱۸	۲۱	۲۴	۲۷
۴	۱۲	۱۶	۲۰	۲۴	۲۸	۳۲	۳۶	۴۰
۵	۱۵	۲۰	۲۵	۳۰	۳۵	۴۰	۴۵	۵۰
۶	۱۸	۲۴	۳۰	۳۶	۴۲	۴۸	۵۴	۶۰
۷	۲۱	۲۸	۳۵	۴۲	۴۹	۵۶	۶۳	۷۰
۸	۲۴	۳۲	۴۰	۴۸	۵۶	۶۴	۷۲	۸۰
۹	۲۷	۳۶	۴۵	۵۴	۶۳	۷۲	۸۱	۹۰
۱۰	۳۰	۴۰	۵۰	۶۰	۷۰	۸۰	۹۰	۱۰۰

نشن

نشن بود از جنس عشرات باید گفت که نشت باشد و **قسم دوم** ضرب است
یائت است در عشرات و یائت و عمل این قسم بطریق علم **قسم دوم**
و تفاوت آنکه نزول مرتبه در نقیم در مضروب و مضروب نیز بر
مضروب است مثلا هرگاه خواهیم سی را در جمل ضرب کنیم بعد از نزول بر
ضرب سه در چهار خواهد شد و مراتب مضروب و مرتب چهار است و مرتبه مقدم
بر مرتبه اخیر مرتبه است پس در از ده را مانده باید اعتبار کرد و از
ضرب جمل در پانصد حاصل ضرب است بیست هزار است بر بعد از نزول
مرتبه در حکم ضرب چهار در پنج است و مراتب مضروب و مرتب پنج است و متوجه
ایضا مرتبه الوفا است پس بیست را الف باید اعتبار نمود **قسم سوم**
ضرب مفرد است در مرکب و قاعده آنکه جنس است که مرکب را منحل باید
نمود نمود و صورت مفرد را در مفرد ضرب باید کرد و مراتب مضروب و مرتب
را جمع کرد و حاصل ضرب را از جنس متوجه مرتبه ایضا اعتبار نمود **مثلا**

اعتبار کردیم که چند و مشتقا شد و بانس را در چهار ضرب کردیم و مرتب
اعتبار نمودیم هزار و صد شد و مجموع **۱۵۰۰** و آنچه مذکور شد در مثال
مسطور از ضرب مرکب در مرکب طریق است و تفاوت آنست که از حاصل حساب و
مشقتهای نخست اعظم مراتب ضرب میکردند حالا اعظم الی اعظم و بر چند
رعایت این طریق در عمل فرود میآید اما چون طریق فرود است بجز آن
بیا درت نمودن مثال چنین خواهد بود که **بهار** ده داد و در ویست و بیست
ضرب کنیم اول مضروب را منحل کردیم بمفرد **بهار** ده شد و نیز مضروب
بقیه را منحل بس تخم بمفرد و ویست ضرب است و **بهار** بیست شد و با
در ویست ضرب کردیم و مراتب اعتبار نمودیم و **بهار** ده شد و نیز در
ده را در بیست ضرب کردیم و ویست حاصل شد و نیز ده را در ضرب
کردیم که حاصل شد و بعد از آن **بهار** ده را در ویست ضرب کردیم که
حاصل شد و **بهار** ده را در بیست ضرب کردیم که **بهار** ده حاصل شد و نیز

اعتبار

خواهیم که بیست را در چهار ضرب کنیم اول جمل پنج را **بهار** پنج
فرود آوردیم و بیست را دو کردیم و در **بهار** پنج ضرب کردیم و شد
و مرتبه مضروب و مرتب است و مقدم بر مرتبه عشرات است پس
از جنس عشرات گرفتیم که صد پنج و باز در **بهار** ضرب کردیم که شد
و مراتب مضروب و مرتب است و مقدم بر مرتبه ایضا مرتبه است پس
از جنس مائت گرفتیم که **بهار** صد شد و مجموع **بهار** صد است که ضرب
ست در مرکب بطریق **قسم دوم** است و تفاوت آنکه اخلال در هر یک
از مضروب و مضروب نیست مثلا هرگاه خواهیم که سی و پنج را در
بهار و نش ضرب کنیم بعد از اخلال سه و پنج و **بهار** و نش میشود پس
نخست پنج را در نش ضرب کردیم بطریق قاعده ضرب آحاد و **بهار**
سی حاصل شد و **بهار** پنج را در **بهار** ضرب کردیم و مرتب که **بهار** است
اعتبار کردیم و صد شد و **بهار** ده را در نش ضرب کردیم و مرتب

چهارم را در ضرب کردیم و دوازده حاصل شد و مجموع حاصل ضرب
 ۳۱۲۲۲ جز و اهر این ضرب از برای ضرب قاعده چند مقرر کرده اند
 که محاسب را از دانش آن آچاره نیت و دیگر بعضی از آن قواعد مبادی
 ببادرت بیامید و من الله تعالی استعانة و علیه التکالیف قاعده در ضرب مابین
 نهمه و عشره از آنجا که باید که احد مضروبین را عشرت اعتبار کرد و فضلی
 که عشره را نسبت بمضروب دیگر میباشند بر مضروب مبعوض ضرب کرد
 حاصل ضرب را از آنجا که اول کم نمود و باقی حاصل ضرب است مثلا که جنم
 نواجم منت را در نهم ضرب کنیم نخست نهم را از نهم کم کنیم و فضل عشره
 بر منت که دو است در نهم باقی حاصل ضرب ضرب کردیم همچون شد و
 پس حاصل را از نهم کم کردیم مقدار دو ماند که حاصل ضرب منت است
 در نهم قاعده در ضرب مابین نهمه و عشره و اینجاست که اذال
 مضروبین را جمع باید نمود و ماقوفی عشره را عشرت اعتبار کرد و فضل

عشره

عشره را بر احد مضروبین در فضل عشره بر مضروب دیگر ضرب کرد
 و آنچه بشود بر حاصل افزود مثلا هرگاه خواهیم که منت را در نهم ضرب
 کنیم بود از جمع مضروبین ماقوفی عشره که پنج است بجا که کنیم و فضل عشره
 بر منت دو است و بر نهم سه و حاصل ضرب دو در سه که نشش میشود بر
 بجا که افزودیم بجا که نشش شد که حاصل ضرب مضروبین است و المویده
 بتامیدات القدر تعبر المله والدين محمد اللطيف ادم الله تافا وانته
 ماین قاعده را بر این پنج منظوم خدمت کاکا نظم احاد بر احاد
 فردز آردام ده بکس هم زاید را ده کن نام از هر طرف نکر که
 ناده چند منت در یکدانش ضرب یکین کشت نام و المستفین البیوفیات
 الاحد شیخ الشیخ محمد القصد نیز این قاعده را بنظر در آورده و جنم
 نظم شیخ اقبیر و ذکر او مابین نمود و هو هذا نظم جمع کن پس یک
 از ماقوفی ده را ده بگیره لغرض نشان را هم زده در نهم و حاصل ضرب

قاعده فی ضرب ماقوفی العشره من الاحاد فیما بین العشره والشرین
 من الکرکب و اینجاست که مضروبین را جمع باید نمود و ماقوفی عشره را
 عشرت اعتبار کرد و فضلی که عشره است بر مضروب در احاد مکرکب ضرب نمود
 و آنچه بشود از حاصل کم کرده مثلا خواهیم که منت را در چهار ده ضرب کنیم
 و بعد از جمع ماقوفی عشره دوازده است و دوازده را یکصد و بیست
 که کنیم و فضل عشره بر منت دو است در چهار که احاد مکرکب است ضرب
 کردیم و حاصل را از صد و بیست کم کردیم یکصد و دوازده باقی ماند که
 حاصل ضرب مضروبین است و از برای ضرب احاد و عشرت از ماقوفی
 محقی طوسی رحمه الله قاعده مقرر نموده و گفته قاعده را منظوم ساخته
 بیانش آنست که هرگاه مضروبین احاد و عشرت است بر عشرت را
 بستنی اول احاد فردز آورد و بعد از ضرب هر یک از حاصل را ده
 اعتبار نمود مثلا جنم خواهیم که سه را در سی ضرب کنیم سی را بستنی اول احاد

کردیم

که سه است فردز آوردیم و بعد از ضرب نه حاصل شد و هر یک را ده اعتبار
 کردیم از نهم که حاصل ضرب مضروبین است کاکا قال رحمه الله احاد جو ضرب
 یکین در عشرت و جنم پنج که ضربش یکین در نهم ده احاد در احاد بران
 اول بار و جنم پنج منت حاصلش جل انما ده هر یک عددش بوده
 از نهم کنی و مجموع چهار صد بود از بنیاد قاعده فی ضرب مابین العشره والشرین
 من الکرکب بعضه فی بعضی اول احاد یکی را بر مجموع دیگر باید افزود و دیگر
 از مجموع را عشره اعتبار نمود و بعد از آن آنچه از ضرب احادین بهم رسد
 بر حاصل افزود مثلا هرگاه مضروبین دوازده و سیصد پنج دورا بر نهم
 افزودیم بازده شد و هر یک را ده اعتبار کردیم یکصد و پنجاه شد حاصل
 ضرب دو در سه که نشش است بر مجموع افزودیم یکصد و پنجاه و نشش شد کاکا
 ضرب مضروبین مضروبین است و المویده بتامیدات الاحد القصد علیه السلام
 والدين محمد از برای همین قاعده ضابطه دیگر مقرر کرده و بنظم در آورده

بیانش آنست که نخت مفروضین را جمع باید نمود و هر یک موقوف غنیه را
 ده اعتبار کرد و حاصل ضرب آنکه در آحاد را و افزوده مثلا هرگاه مفروض
 بین هر یک دو وزه بنزد جمع مفروضین هر یک از موقوف غنیه را که
 چهارده است ده اعتبار کرد **۱۴۰** میشود و حاصل ضرب دو وزه که
 چهارست بر او افزودیم **۱۴۴** شد که حاصل دو وزه است در دو وزه
 کما قال محمد بن **نظم** هر یک با هر یک هر دو هم کن **۵** میان بالای ده پیچود
 که جذبه **۵** از آن هر یک بوده تا بدانی **۵** پس آنکه ضرب نمود تا که جذبه است
قاعده هر عدد را که خواهم در پنج ضرب کنم نصف مفروض را بنسب
 بعشرات باید کرد و اگر در نصف مفروض کسب پنج آنچه از برای صحیح اعتبار
 نموده شد بجهت کسب نصف آن اعتبار باید کرد مثلا از ضرب شش زده در
 پنج هر یک را از نصف شش زده که نخت است ده اعتبار باید کرد که ششاد
 پنج و حاصل ضرب مفروضین است و همچنین هر عدد را که خواهم در پنج ضرب

کنم هر یک از نصف مفروض را صد باید گرفت و کسب نصف ما را بجز
 للقیح است مثلا خواهم که مضمون را در پنج ضرب کنم حاصل ضرب ششاد
 پنجاه است و همچنین هر عدد را که خواهم در با نصف ضرب کنم هر یک از نصف
 مفروض را هزار باید گرفت مثلا از ضرب شش در با نصف حاصل ضرب سه
 هزار است **قاعده** فی ضرب مابین العشرة والعشین فی مابین العشرة والاربع
 فی الکرکبات بیانش آنست که آحاد اقل مفروضین را در عدد عشرات
 مفروض دیگر ضرب باید کرد و حاصل را بر آنکه مفروضین افزودیم
 را بنسب بعشرات است نخت و حاصل ضرب آحاد در آحاد را بر افزود
 مثلا خواهم که دو وزه را در بیست و شش ضرب کنم نخت دور که
 آحاد اقل است در دو که عدد عشرات اکثر است ضرب کردم و حاصل را
 بر آنکه افزودیم سسی شد و هر یک از می راده اعتبار کردم پس بعد شد و
 حاصل ضرب دو در شش که ضرب آحاد در آحاد است بر سصد افزودیم

کنم

جمع پس بعد دو وزه شد و اگر مابین مفروضین تفاوت بحسب
 ثلث و کثرت نباشد مانند ضرب سیزده و سیزده آحاد یکی از مفروضین را
 در عدد عشرات مفروض دیگر ضرب باید کرد و حاصل را بر یکی از مفروضین
 باید افزود و عمل تمام کرد **قاعده** هر که عددی را که خواهند در با زده
 یا در یکصد و پنجاه یا در هزار و یا نصف ضرب کنند نصف مفروض را بر تمام
 مفروض باید افزود و مجموع را بنسب بعشرات است نخت اگر مفروضین
 با زده پنج و ثبات بنسب باید نمود هرگاه مفروض فی یکصد و پنجاه باشد و
 با لوف بنسب باید نمود هرگاه مفروض فی هزار و یا نصف پنج و کسب را از برای
 اقسام شش نصف ما اقل للقیح باید گرفت مثلا بیست و چهار را که در
 با زده ضرب خواهم کرد نصف بیست و چهار را بر او افزودیم سسی شد
 شد و هر یک راده اعتبار کردم پس بعد و نخت که حاصل ضرب مفروضین است
 و اگر بیست و پنج را در یکصد و پنجاه ضرب خواهم کرد نصف مفروض را بر او

افزودیم سسی و نخت دینم شد هر یک را صد اعتبار کردم مجموع سه
 هزار و نصد و پنجاه شد که حاصل ضرب مفروضین است و اگر شش را
 در **۱۵۰۰** ضرب خواهم کرد نصف شش را که در شش افزودیم نه شد
 و هر یک را هزار کردم که مجموع نه هزار بود که حاصل ضرب مفروضین است
قاعده در ضرب مابین عشین و مائة که عدد عشرات مفروضین مساوی
 پنج باید آحاد مفروض را بر مفروضین افزود و عدد عشرات مفروضین
 در جمع ضرب کرد و حاصل ضرب را بنسب بعشرات است نخت و حاصل ضرب
 آحاد در آحاد را بر او افزود و مثلا چنان خواهم که بیست و سه را در بیست و
 پنج ضرب کنم نخت سه را بر بیست و پنج افزودیم بیست و نخت شد و دورا
 که عدد عشرات مفروضین است در بیست و نخت ضرب کردم **۵۶** شد و
۵۶ را بعشرات بنسب **۵۶۶** شد و حاصل ضرب سه در پنج که با زده
 سه بر او افزودیم **۵۷۵** شد که حاصل ضرب مفروضین است **قاعده** در

افزودیم

ضرب مابین عشرین و مائت که عدد عشرت مضروبین مختلف باشند باید
که حاصل عشرت اقل را بر مجموع اکثر ضرب کرد و حاصل را الفاه داشت
و باز اعداد اقل را در عدد عشرت اکثر ضرب کرد و حاصل را بر حاصل
مضروب اکثر و مجموع را بنسبه بعشرت بست و بولد از آن حاصل ضرب
اجاد در اجاد برابر او افزود مثلا خواجیم که بیست و سه را در سه و چهار
ضرب کنیم نخست در و را که عدد عشرت اقل است در مجموع اکثر ضرب کنیم
و حاصل ضرب شصت و هشت میشود و باز اجاد اقل را که بیست و سه در عدد
عشرت اکثر که اوین بیست ضرب کردیم و حاصل ضرب که نمانست بر
شصت و هشت افزودیم مجموع هفتاد و هشت شد و مجموع را بنسبه بعشرت
ساختیم هفتصد و هفتاد شد و حاصل ضرب اجاد که در دوازده است بر
هفتصد و هفتاد افزودیم هفتصد و هشتاد و دو شد که حاصل ضرب
مضروبین است **قاعده** در ضرب عددین متفاضلین که نصف مجموع

مقدم

مقدم و مراد از مقدم و مع ما تقدم ذکره عددی است که با عدد دیگر
نسبت باشد مثل بیت و سی و چهار و مرکب عددی است که با عدد دیگر
بیشتر باشد مثل بیت و سه و سی و چهار و جمله پنج اول باید که مضروبین را جمع
نمود و نصف مجموع را در نفس او ضرب کرد و حاصل ضرب را محفوظ
داشت و بولد از آن نصف تفاضل عددین را در نفس مان نصف ضرب
کرد و با بچه حاصل شود از حاصل محفوظ کم نمود مثلا خواجیم که **۲۴** را در
۳۶ ضرب کنیم بود از جمع و تمصیف سی را در سی ضرب کردیم و حاصل ضرب
نهمصد میشود تفاضلی که میان مضروبین است دوازده است و نصف او
که شش است در شصت ضرب کردیم **۳۶** من از آن صد کم کردیم **۹۰** بچ که حاصل
مضروبین است **قاعده** که حاصل است از قواعد مذکور و آن همانست که
اعداد مضروبین را با فوق او از مراتب نسبت باید داد همان نسبت از مقدم
دیگر افزود نمود و ما خود را از همین مضروبید بنسبت بست و کسر را بر نسبت

کسر را از مضروبین اعتبار باید نمود مثلا اگر کسر نصف بنسبت ما بجز
لایحه بعشرت و اگر ثلث بنسبت او و عاقله یا لیکاس مثلا خواجیم که بیست
و پنج را در دوازده ضرب کنیم **۲۵** ما با عدد که مرتبه فوق او است نسبت
است ربع دوازده را که بیست از همین مضروبین بنسبت بیست که
حاصل ضرب بیست و پنج است در دوازده یا اگر خواجیم که در سیزده ضرب
کنیم بعضی را که سه در بیست و پنج بنسبت بیست و پنج است و بیست و پنج
که مطلوب است **قاعده دیگر** که در سهولت مثل قاعد مذکور است و آن چنان
است که احد مضروبین را تضعیف کننده مرتبه او مرارا و مضروب دیگر را
تضعیف کنند موافق تضعیف پس از تضعیف حاصل شده در آنچه از
تضعیف بمرسیده ضرب نمایند و حاصل این ضرب حاصل ضرب مضروبین
مثلا مجموع خواجیم که **۲۵** را در **۲۵** ضرب کنند نخست **۲۵** را یکبار تضعیف
کردند پنجاه شد و **۲۵** را یکبار تضعیف کردند پنجاه شد و از ضرب پنج در

بنگاه

بنگاه

عشره یا عشرات آحاد بر حاصل ضرب مابعد باید افزود و اگر زیاده از
عشره یا عشرات باشد همان زیادتی را در تحت خط نوشت و بوجه عشره
یا عشرات آحاد بر حاصل ضرب مابعد باید افزود و اگر درین دو صورت
در مابعد عدد نباشد یا صغیر باشد بوجه آحاد در تحت صفر و یا بی
او باید نوشت و اگر در مضروب نیز صفر باشد بوجه تعلق یکدیگر همان
صغیرا بعینه باید رسم کرد و قتی که عدد عشره یا عشرات نباشد و الا نوشت
عدد آحاد در تحت صفر باید نوشت و احتیاج بر رسم صفر نیست و اگر با
مفرد مضروب صغیر یا صغیرا بنزد در میان سطح خارج ضربیم صغیرا
را رسم باید کرد مثلا ۳۰۰ بر ۱۰ که در تحت ۰ و ۰ در هر دو جهه
سه ضرب کنیم اول مضروب فیه را رسم باید کرد اینچنین ۳۰۰ ۳۰۰
و بعد از آن صورت مضروب را بصورت ۳۰۰ و ۰ در هر دو جهه مضروب
نمود و حاصل ضرب را در تحت خطی از بی مافوق رسم کرد که ۳۰۰

۵	۳	۰	۴	۲	۶
۵	۱	۴	۰	۵	۳

دبط

دبط این عمل چنانست که اول پنج را در ضرب کردیم حاصل بازده شد
پنج را در تحت خط نوشتیم و ده یکی نگاه داشتیم و بعد از آن پنج را در چهار ضرب
کردیم بیست شد و یک را افزودیم ۲۱ شد و یک را زیاده به نوشتیم و
بعد از آن پنج را در دو ضرب کردیم ده شد صفر نوشتیم و ده را یک که بیست
و بعد از آن پنج را در شش ضرب کردیم شصت شد و یک را افزودیم ۳۱ شد
و یک را زیاده بود نوشتیم و سی را سه اعتبار نمودیم و در مابعد یک
نوشتیم و عملی که مذکور شد ضرب تعلق بصغیرا نکرد و ما بجهت توضیح مثال
ذکر کنیم که ضرب تعلق بصغیرا در مابعد ماضی را که پنج است برین
عدد ضرب کنیم که ۹۰۱۶۰۴۵ است اول پنج را در پنج مضروبیم
ضرب کردیم ۲۵ شد پس ۵ را در تحت خط عرض نوشتیم ۲۵۰
را و دو که در ششم و بعد از آن ۵ را در ۴ ضرب کردیم ۲۰ حاصل شد
و ۲ را بر او افزودیم ۲۲ شد و دو را که زیاده بود نوشتیم و ۲۰

اضلاع و بیرون مرتبه موافق عدد اعداد تقسیم نمود و هر یک از مرتبات
را بخط مورب منتقل کرد اینند که هر مرتبه منقسم شود در هر منتقل فو قانی
و تحتانی و بعد از آن احد مضروبین را در فوق این شکل رسم باید نمود
که هر مرتبه مخاضی مرتب و مضروب دیگر را بر این شکل رسم نمود
که آحاد در تحت عشرت است پنج و عشرت در تحت مائت برین قیاس و بعد از آن
صورت نمود هر یک را بر صورت مفرد دیگر ضرب کرد و حاصل را در هر
که مخاضی مضروبین نیز رسم نمود آحاد را در تحت تحتانی و عشرت را
در تحت فوقانی و مربع که مخاضی صغیرا باشد حال باید که نوشت و بعد از آن
عمل اعداد مرقومه را جمع باید نمود بدین طریق که هر که در تحت آخر است از
طرف پایین بعینه او را در تحت شکل باید نوشت و اگر در تحت آخر عدد
نباشد صفر باید نوشت که این اول مرتبه است و بعد از آن هر چه پایین
خطین موربین است جمع باید نمود بطریق قاعد جمع و بر سایر آنچه اول

اعتبار کردیم در تحت صفر نوشتیم و باز ۵ را در ۹ ضرب کردیم
 ۴۵ حاصل شد در تحت خط صفر نوشتیم و ۴۰ را ۴ اعتبار کردیم
و نگاه داشتیم و بعد از آن ۵ را در ۱ ضرب کردیم حاصل شد چهار را
بر او افزودیم ۹ شد و ده را بعد از صفر نوشتیم و بعد از آن ۵ را در صفر
ضرب کردیم همان صغیرا بعینه در تحت خط نقل کردیم و بعد از آن
پنج را در ده ضرب کردیم حاصل ۵۰ و پنج شد و پنج را که زیاده بود نوشتیم
و بعد از آن چهار اعتبار کردیم و پنج در مابعد عدد دیگر نمود چهار را در مابعد
پنج نوشتیم برین صورت ۴۰۵۹۰۲۲۵ و اگر با مضروب صغیرا
یا صغیرا نیز بضم مضروب نگاه و با انصاف بجز این از اقل از سطح حال
رسم باید کرد اینچنین ۳۱۰۲۱۵۰۰ و اگر مضروبین مرتب برین
عمل کنیم مانند ششکه و پنج و خاد و شش و سه و سه ششکه است لهذا باید
کنگ اکتفا می نماید و بطریق این عمل چنانست که کنگی رسم باید کرد در اول

اضلاع

رسم شده و وضع باید کرد و اگر ما بین خطین اصلا عدد نباشد و در نظر
ما تحت نیز با عدد دفع نشود و با آنکه عدد باشد اما آن را فاقه فاقه نبود پس

درین صورت مقرر باید که در تحت مثال عدد ۲۳۳۷۲۲۲۲ فی عدد ۲۰۵۷

۶	۲	۳	۷	۴
۱	۲	۳	۱	۳
۲	۳	۴	۲	۸
۳	۴	۵	۳	۵
۴	۵	۶	۴	۲
۵	۶	۷	۵	۹
۶	۷	۸	۶	۱۳
۷	۸	۹	۷	۱۳

و این صورت العمل بکتاب
و اینجا در وقت فد
این عمل چنانست که باید
هر یک از مفر و غیره
را بر آن گرفت و بر آن مفر را در بر آن مفر ضرب کرد و
از حاصل ضرب بر آن کفشت و از خارج ضرب مفر و بر آن نیز بر آن گرفت
پس اگر حاصل ضرب بر آن مخالف بر آن خارج ضرب مفر و بر آن باشد
در عمل خطا را با فتنه است **نقص** در قسمت است و قسمت تحصیل عددی است
خام الا حاد او بر خاک نسبت او با واحد همچو نسبت مقوم است مقوم علیه

و این

و این عکس ضرب است بر ضرب تحصیل عددی است که نسبت او مفر و بر
با واحد نسبت او واحد است عدد دیگر چنانچه در فاقه ضرب مذکور شد و طریق
این عمل چنانست که هر گاه عددی را بر عددی قسمت نماید باید عددی
بگیرد نمود که جز آن عدد را در مقوم علیه ضرب کنیم حاصل ضرب مساوی
مقوم علیه نیز یا کمتر باشد یا بیشتر از مقوم علیه نیز از مقوم علیه نیز آن که بقدر مقوم
علیه و باز داده بر و نباشد و آن عدد را فاقه را بمقوم علیه نسبت باید داد
و حال نسبت در عدد خارج قسمت اعتبار است چنانکه در مثال معلوم خواهد
مثال آنکه حاصل ضرب مساوی مقوم باشد چنانچه زده را بر آن قسمت
کنیم قسمت عدد در متصف بصفت مذکور پیدا باید نمود و آن عدد جزو
خواهد بود و حاصل ضرب دو در آن قسمت زده است که مساوی مقوم
پس خارج قسمت دو باشد مثال آنکه حاصل ضرب کمتر از مقوم باشد
باقی از مقوم علیه چنانچه خواهیم که بسید و نسبت را بر باز زده قسمت

نقصان

نقصان باشد و این هر دو با طلست و اگر اعداد استکاره باشد در قسمت
بجای است بر رسم جدول و هر دو را رسم باید نمود که سطوحش موازی باشد
برای مقوم باشد و بعد از رسم مقوم را در خلال او وضع نماید نمود
و مقوم علیه را در تحت او بماند بجهت آنکه اگر مقوم علیه مخازی
آفر مقوم باشد هر گاه صورت آفر مقوم علیه زیاد بر صورت
مخازی خود نباشد و الا کمتره بالا مقوم علیه را وضع باید کرد و
بعد از آن که عدد در آنجا طلب باید کرد که هر گاه در یک یک از مرتب
مقوم علیه ضرب کنیم حاصل را از مخازی او از مقوم و از بر او هر گاه
عدد باشد که توان کرد و چنانچه این عدد یافت نمود کمتر عدد در فوق
جدول و وضع باید کرد مخازی اول مرتب مقوم علیه و در یک یک
از مرتب مقوم علیه ضرب کرد حاصل ضرب را از مخازی و از بر
او از مقوم که نمود و بجز از مقوم باشد در تحت خط فاضل وضع باید

نقصان

کنیم چنانچه عدد در یافت میشود که اگر او را در باز زده ضرب کنیم حاصل
ضرب مساوی بسید و نسبت باشد پس در طلب باید کرد که چنانچه در
مقوم علیه ضرب کنیم حاصل ضرب کمتر از مقوم باشد یا قلیل از مقوم
علیه و این چنین عمل در مرتب و یک است پس نسبت یک را در باز زده
ضرب کردیم حاصل بسید و باز زده شد که چنانچه در مقوم است
و اقل از مقوم علیه و آن بیچ باز زده نسبت نداشت و در بر آن خارج
قسمت است و یک و نداشت باشد و فائده آنکه آن کی بقدر مقوم علیه
و زیاد بر و نباشد است که اگر آن کی بقدر مقوم علیه باشد حکم یک
خواهد داشت چه اقل از مقوم علیه نسبت باید داد و اگر آن کی زیاد
از مقوم علیه نیز پس آن بقدر مقوم علیه است در حکم یک است و یا حتی
کسرت نسبت مقوم علیه پس در حکم یک و زیاد بر و در هر صورت
لازم می آید که عدد خارج قسمت کمتر از قسمت بجز چند یا در مقوم

نقصان

نمود و مقسوم علیه را بعینه بکرتبه بطرف باین نقل نمود در تحت خط
 عرضی و باز اگر عددی علی ما وصف طلب باید کرد و بعد از ضرب بطرف
 مذکور حاصل را نقصان باید کرد و آنچه بماند در تحت خط فاضل وضع
 باید کرد و باز مقسوم علیه را بعینه بکرتبه بطرف باین نقل نمود در تحت خط
 عرضی و اگر آنچه پیش عدد پیدا نشود در طرف باین عدد فوق جدول
 صرف باید که آنست و مقسوم علیه را نقل نمود بکرتبه و باز اگر عدد
 طلب نمود علی ما قدر و عمل تمام باید کرد تا وقتی که اول مقسوم محذور
 اول مقسوم علیه شود پس آنچه فوق جدول وضع شده عدد خارج
 قسمت است و اگر چیزی از مقسوم باقی مانده باشد آن کسرت و غیره
 مقسوم علیه است اذ فرض واحد و خارج قسمت صحیح آن اعداد فوق
 جدول است و کسری باقی نماند مقسوم مثلاً هذا العدد المقسوم **۵۷۸۶۱**
 علی هذا العدد المقسوم علیه **۵۳** خارج القسمة من الصحاح

۱۸۴۱۵ و غیره اگر عشر جز از ثلثه و همین اذ فرض ما
 و این صورت العمل

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰

این عمل چنانست
 باید گرفت و در زیر آن
 و میزان کسر را بر حال
 گرفت و اگر کسر نشد
 میزان گرفت و در مقام
 اگر میزان حاصل ضرب
 به عمل خط خواهد بود و اگر درین عمل مقسوم علیه را نقل نماید و آنچه از
 مقسوم بماند نقل نماید بطرف بسیار در هر عمل یک مرتبه نیز صحیح است اما محتاج
 بر رسم بطور دیگر است که زیاد فاصله نیست و ازین شکل نقل نماید نیز صحیح است

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰

نیم صورت ۲

فصل ششم در استخراج جذر است و جذر هر عددی را گویند که جنس
 آن عدد در این فنش را و ضرب کنند همان عدد و بعد از حاصل شود
 جذر است و جذر هر عدد در حاصل ضرب است و این چنین بود
 در حسابات جذر خود از حاصل را بعد از آنکه در جدول وضع
 خوانند و حاصل را در کعبه و در هر چه و مقابله است می خوانند و حاصل
 ما را گویند و هر عدد منطبق که قلیل المراتب نیز و مراد از منطبق آنست
 که در واقع جذر صحیح داشته باشد استخراج جذر اولی مانده حاصل است
 منطبق نه و شش زده و بیست و پنج و اگر آن عدد قلیل المراتب است نیز
 آورد در واقع جذر صحیح باشد بطریقی استخراج جذر او آنست که اگر چیزی
 در حالت بر اسقاط باید نمود و آنچه بماند بمقتضای منقطع واحد
 نسبت باید داد و همان نسبت در جذر اعتبار است پس جذر منقطع با
 آن نسبت جذر آن عدد است نیز ظاهر است که جذر ده را که اتم است آن
 نامم اقرب جذرات ده را که نه است اسقاط کردیم یک باقی ماند و جذر

مقطع را که است بکرتبه تضعیف کردیم و یکبار او افزودیم هفت شد
 و آن یکی باقی را که هفت باشد و او هم ستایش در سبع است پس چیزی
 سه عدد صحیح و یک سبع که نیز بقرب و لفظ تقرب است ده بر آنست
 که عدد اتم را جذر تحقیق استخراج نمیتوان نمود چنانچه در غیر اقلیدس این
 شده و لفظی واقع نیز نمیتوان که در نهایت الحساب استخراج جذر تحقیق
 اتم را از تطلمات شمرده اند بلکه از حالات دست و احوال این علم
 حاصل نیست مگر علام النبوت را و از جمله مخدرات است و مراد از جذر
 تحقیق آنست که از ضرب او فی نفسه جذر برآید حاصل شود و در مثال
 مذکور چنین است که از ضرب سه در سه در سه حاصل ضرب سه عدد
 صحیح است و بهمان سه جز و از جمله جز و اذ فرض واحد و شش
 جز و از آن اجز از عشره کسرت پس سه در سه جذر تحقیق و نه باشد
 و آنچه از نسبت باقی بمقتضای جذر منقطع واحد مذکور شد مقول آنست
 از فضلا از زمان مانت و علامت قدم برداشته مضهم باقی را مجموع

فوقانی و تحتانی نسبت پیدا کند و بعضی از افاضل شکر الله تعالی
 بانی را باینجه تا بین خود و بین فوقانی و تحتانی بجز نسبت یکدیگر اند
 و نویسنده تعذیرت قدسی هم برین موسی خواندنی دام افادته و در بعضی
 از رسایل مؤلفه ذکر نموده که باقی را بمصطفی جذر مسقطی از دیاد
 واحد نسبت باید داد و بر خراز عالم این قاعده را استخوان نموده اند
 و بیشتر از قواعد مذکوره داشته و هم از این بجز این و مجزوزین فوقانی
 و تحتانی مقدم و مؤخر آن عدد است که جذر صحیح داشته باشد مثلاً در
 ده مجزوز فوقانی مثل از ده است و جذر فوقانی چهار است و مجزوز
 تحتانی سه است و مجموع جذرین هفت است و تفاوت میان مجزوزین
 نیز هفت است و تفاوت این نسبت فوقانی و امتیاز ما بینما
 در اعمال هر دو صحت لایح و هویدا یکدیگر در جانب را درین بری
 نیست و اگر ارباب اعداد بسیار باشند و خواهند که استخراج چند نماید
 ضابطه جانات که اول رسم جدول نمایند مانند قسمت و آن اعداد را

در ضلال جدول وضع کنند و مراتب اعداد را یک در میان در فوق
 علامت بگذارند و بعد از آن اکثر عدد در آنرا حاصل نماید که هرگاه آن
 عدد را در نفس ضرب کنند و حاصل را از مجازی علامت افزه و از بسیار
 او نقصان کنند جز از منقوص منتهی و اگر باشد کمتر از منقوص نیز چنین
 این چنین عدد دریافت شود آن عدد را در فوقی علامت افزه و در تحت او وضع
 نمایند پس از آن بعد از آن فوقانی را در تحتانی ضرب کنند و حاصل هر طرف را
 در تحت عدد که جذر او مطلوب است وضع کنند بچینی که اتحاد حاصل ضرب
 مجازی مضروب فیله نیز خواهد حاصل ضرب کمتر از عشرة باشد یا زیادتر
 عشرة نمونند بود چه عدد که حاصل ضرب او فی نفسه ده باشد نسبت بود از
 وضع حاصل ضرب را از ما مجازی و از بسیار او که باید نمود و اینچنانند در تحت
 او بعد حفظ حاصل وضع باید کرد و بعد از آن عدد فوقانی را در تحتانی باید
 از دو مجموع را یک مرتبه بطرف بین نقل کرد و باز اکثر عدد را از اتحاد
 طلب کرد که اگر آن عدد را در فوقی و تحت علامت قبل علامت افزه وضع

در تحت ما مجازی علامت افزه از مجزوز و فوق مضروب فیله وضع
 کردیم و از ما مجازی و از بسیار او که دوازده است نقصان کردیم
 سه باقی ماند و سه را در تحت او بعد از حفظ حاصل وضع کردیم و
 فوقانی را بر تحتانی افزودیم شش شد و شش را یک مرتبه بطرف بین نقل
 نمودیم و باز اکثر عددی را از اتحاد طلب کردیم که اگر در فوقی و تحت
 علامت قبل علامت افزه وضع کنیم و در یک یک از تحتانی ضرب کنیم حال
 را از ما مجازی و از بسیار او که توان نمود اینچنین عدد پنج یافتیم و در
 فوق و تحت علامت قبل افزه وضع کردیم پس اولی را در شش ضرب
 کردیم حاصل ضرب هشتاد و سی را همان وضع کردیم در تحت عدد
 بعد از که صفرا و مجازی مضروب فیله که شش است بوده و پنج و ما مجازی
 صفرا شش است و ما مجازی سی سی است پس سی را از سی که کردیم ضرب
 نماند و شش را در تحت صفرا وضع کردیم بعد از حفظ حاصل و باز پنج را
 در پنج تحتانی ضرب کردیم هفت و پنج شد و بیست و پنج را وضع کردیم

کنند و در یک یک از تحتانی ضرب کنند و حاصل را در تحت عدد مجزوز وضع
 کنند که اتحاد مجازی مضروب فیله نیز و از ما مجازی و از بسیار او نقصان
 توان کرد و بعد از عمل فوقانی را بر تحتانی بر عدد منقول باید افزود و
 مجموع را یک مرتبه بطرف بین نقل باید نمود و اگر این چنین عدد دریافت
 نشود در فوقی علامت و در تحت او صفرا باید گذاشت و نقل نمود تا دفتر
 که عمل تمام شود پس آنچه فوق جذر و است جذر است و اگر در تحت حاصل
 عدد در مانده باشد آن جذر منطبق است و الا اتم است و باقی کسر است و آن
 عدد فوقی علامت اولی را که یکی بنویزند و بر او بر یک در تحت مانده از
 منقول زیاد کنند و اعتبار مراتب نمایند مخرج آن کسر خواهد شد مثلاً
 خواهیم که جذر این عدد را ۱۲۸۱۷۲ استخراج نمایم بعد از وضع
 عدد و تعیین علامت اکثر عددی را از اتحاد طلب کردیم بصفت مذکوره
 و اگر اسه یافتیم پس سه را در فوقی و در تحت علامت افزه بمسافه وضع
 کردیم و بعد از آن فوقانی را در تحتانی ضرب کردیم و حاصل ضرب که نه است

عبارة عن اربعة اقراب كما ان في هذا القياس
 يمكنه الاقتصار على ضرب الجذر المركب الرابع على
 سبعة اقراب فيكون في مثله وهو اربعة وثلث
 اثنان في مصنفه الرابع وهو تجميع ضربين من
 فتراته في مجموع مصنفه اثنان والرابع وهو عبارة
 عن اربعة اقراب ثم ضرب الاول في مجموع المصنف
 اثنان والثالث والرابع وهو في ستة اقراب وكذا
 وعلم مراتبه فخط مرتبة مراتبه اثنان في
 ارتفاع مراتب اعداد الجذر اثنان هو مراتب هو اربع
 العلامة لان اصل الجذر اثنان مرتبة رقم المرتبة الموضع
 فوق الجذر على موضع العلامة اثنان اثنان هو اثنان هو
 وليس كان موضعها على جدول المات ولعل قد ظهر
 في ذلك الخط ما سلف لغيره في الفصل الرابع من
 في ضرب الجذر الجداول فينبغي اولاً اقرب الصورة في الصورة
 في ضرب

قوله
 مراتب
 ربع
 ربع
 ربع
 ربع

ثم ربط الجذر من مرتبة الاربعة وذلك لان ضرب كل مرتبة
 من مراتب الجذر في مثله اعرض في نفس المات اوت مراتب
 الجذر بلان فاذا جمعت عدة مراتبها جميعا حصل ضرب عدة المراتب
 ضعف ما كان لكل واحد منهما مثلاً صورة في الموضوع فيقول
 الجذر في تمثيله للمراتب في المرتبة الثانية اعرض العشر
 فاذا ضربتها في نفسها فخرج مراتب الطرفين في اربعة فيلعب
 في كل ما مرط ما هو الحاصل من ضرب الصورة في الصورة
 في ضرب المرتبة الثانية اعرض مرتبة المات التي من مرتبة
 الضعف اذا عرفت ذلك ظهر انك لا ينبغي وضع صورة
 في المرتبة السادسة اثنان في حصر اجزاء الجذر اعرض
 مرتبة العشرة على الجدول اثنان الذي هو مرتبة ضعف
 مراتب العشرة في اصل الجذر وحق كل ثبوت الجذر كغيره
 الذي حصل في ضربها في نفسها كما في ذلك المطر وبيان
 الموضوع في فوق وتحت في جدول المات على الجداول
 في كل مرتبة اثنان في حصر اجزاء الجذر اعرض
 في كل مرتبة اثنان في حصر اجزاء الجذر اعرض

2	3	4	5
3	4	5	6
4	5	6	7
5	6	7	8
6	7	8	9
7	8	9	10
8	9	10	11
9	10	11	12
10	11	12	13
11	12	13	14
12	13	14	15
13	14	15	16
14	15	16	17
15	16	17	18
16	17	18	19
17	18	19	20
18	19	20	21
19	20	21	22
20	21	22	23
21	22	23	24
22	23	24	25
23	24	25	26
24	25	26	27
25	26	27	28
26	27	28	29
27	28	29	30
28	29	30	31
29	30	31	32
30	31	32	33
31	32	33	34
32	33	34	35
33	34	35	36
34	35	36	37
35	36	37	38
36	37	38	39
37	38	39	40
38	39	40	41
39	40	41	42
40	41	42	43
41	42	43	44
42	43	44	45
43	44	45	46
44	45	46	47
45	46	47	48
46	47	48	49
47	48	49	50
48	49	50	51
49	50	51	52
50	51	52	53
51	52	53	54
52	53	54	55
53	54	55	56
54	55	56	57
55	56	57	58
56	57	58	59
57	58	59	60
58	59	60	61
59	60	61	62
60	61	62	63
61	62	63	64
62	63	64	65
63	64	65	66
64	65	66	67
65	66	67	68
66	67	68	69
67	68	69	70
68	69	70	71
69	70	71	72
70	71	72	73
71	72	73	74
72	73	74	75
73	74	75	76
74	75	76	77
75	76	77	78
76	77	78	79
77	78	79	80
78	79	80	81
79	80	81	82
80	81	82	83
81	82	83	84
82	83	84	85
83	84	85	86
84	85	86	87
85	86	87	88
86	87	88	89
87	88	89	90
88	89	90	91
89	90	91	92
90	91	92	93
91	92	93	94
92	93	94	95
93	94	95	96
94	95	96	97
95	96	97	98
96	97	98	99
97	98	99	100

مع

منارة
 الذي هو متلو مرتبة ضعف مراتب المات وكذا لو كان في
 جزاء في اربعة الجذر فينبغي وضعها على جدول السابع
 وكذا في اوضاع العلامة فانما هي كصوتها عن الخط
 في التخط زدت الفوق على التمام ونقلت
 اليه وذلك لانه اذا اردت في المثال المذكور ضرب
 اثنان في نفسها وضعت صورة في فون العلامة التمام
 وكما يمكن ان يثبت قدر الجذر الحاصل من ضربها
 فيها في المرتبة الخامسة التي هي مرتبة الاربعة
 اذا المراتب ح ستة على ما عرفت من ثم اذا اردت
 ضرب الجذرين وهو اثنان في ضعف التمام على ما عرفت
 في الكثرة اثنان في كل صورة في التمام ضعف
 صورة في الجدول الرابع الذي هو قبل الخامس
 مرتبة يمكن ان يثبت قدر الجذر والحاصل من ضرب

قوله

المعين في التمام كما في صوت التمام في المرتبة الرابعة التي
 هي متلو المرتبة الاربعة اذ في المراتب ح ستة وكذا اذا اردت
 ضرب التمام في مرتبة الاربعة الاربعة في ضعف التمام
 والمعين اعرض التمام اعرف انك في كل صوت في التمام
 في مجموع الضعفين على الجدول الثالث اذ في مجموع المراتب
 في اربعة ثم لم يرد وضع صوت مجموع السبعة على مثله
 في الجدول الثالث حتى ارادة ضرب التمام في ضعف
 الباقيين هو انه في كل صوت السبعة التمام ضعف
 لثلاثة مثل ضرب الجدول الرابع على الجدول الثالث ثم ارادة
 اثبات ضعف اثنان في ضعف التمام على الباقي مرتبة
 اعرض الجدول الثالث وقد ظهر مرارا انه كل ما بلغ العود في
 مرتبة على العشرة فينبغي حفظها واحدا ونقلها في المرتبة
 التالية فلزم في ثبوت تام صوت السبعة في المرتبة

2	3	4	5
3	4	5	6
4	5	6	7
5	6	7	8
6	7	8	9
7	8	9	10
8	9	10	11
9	10	11	12
10	11	12	13
11	12	13	14
12	13	14	15
13	14	15	16
14	15	16	17
15	16	17	18
16	17	18	19
17	18	19	20
18	19	20	21
19	20	21	22
20	21	22	23
21	22	23	24
22	23	24	25
23	24	25	26
24	25	26	27
25	26	27	28
26	27	28	29
27	28	29	30
28	29	30	31
29	30	31	32
30	31	32	33
31	32	33	34
32	33	34	35
33	34	35	36
34	35	36	37
35	36	37	38
36	37	38	39
37	38	39	40
38	39	40	41
39	40	41	42
40	41	42	43
41	42	43	44
42	43	44	45
43	44	45	46
44	45	46	47
45	46	47	48
46	47	48	49
47	48	49	50
48	49	50	51
49	50	51	52
50	51	52	53
51	52	53	54
52	53	54	55
53	54	55	56
54	55	56	57
55	56	57	58
56	57	58	59
57	58	59	60
58	59	60	61
59	60	61	62
60	61	62	63
61	62	63	64
62	63	64	65
63	64	65	66
64	65	66	67
65	66	67	68
66	67	68	69
67	68	69	70
68	69	70	71
69	70	71	72
70	71	72	73
71	72	73	74
72	73	74	75
73	74	75	76
74	75	76	77
75	76	77	78
76	77	78	79
77	78	79	80
78	79	80	81
79	80	81	82
80	81	82	83
81	82	83	84
82	83	84	85
83	84	85	86
84	85	86	87
85	86	87	88
86	87	88	89
87	88	89	90
88	89	90	91
89	90	91	92
90	91	92	93
91	92	93	94
92	93	94	95
93	94	95	96
94	95	96	97
95	96	97	98
96	97	98	99
97	98	99	100

مع

المعين

انما قلت قول محمد بن مهران هو الماهل من زاوية بالقرن العاشر
 الاكبر وذلك لما عرفت في اول الفصل من سورة التام
 يلزم اسقاط اقرب المجدورا ثم نسبة التام الى ضعف
 جذر المسقط مع واحد فقول المثال ما هو الموضوع فوق
 الجدول هو جذر اقرب المجدورا ويقتضى الجدور
 ثمانية فينجز نسبتها الى ضعف ما هو المبتدئ فوق
 الجدول مع واحد واذ قد وضعت مجموع ضعف
 التام مع ضعف المبتدئ في صورة من الصورة
 في الجدول الثالث كما عرفت بقول صورة ضعف
 الثانية مع واحد في الجدول الرابع فتصير مجموع مجموع
 الكواثر في الثالث كما ذكره بهذا القول ثم تبين
 على ذلك الضعيف انما هو الثانية التي هي اجزاء الجدور
 فوق الجدول اجزاء الجدور مثال الجدور التي

الباقي
 من
 التام

ع

منه فثبت ان هذا هو الماهل من زاوية بالقرن العاشر

والصوت هو مخرج واليه خيرا

قد تبين في اواخر هذا الفصل على قوله افناء
 او بقى اقل من المنقوص منه ان الضمير في قوله منه
 اما ان يعود الى الموصول في المنقوص كما في قولك
 المستند اليه والمراد بالمنقوص منه هو المجدور
 كما في قوله المجدور في قوله فانه اعني ما يجازي العلة
 الاخير والمراد بالمنقوص هو الحاصل الذي ينقص من
 الجذر كما لو كان ما يتبع من المنقوص منه بعد النقص
 اقل مما كان قبله على التام وان اتفق مصداقه في مثل الجدور
 السادس الذي صور المصمم لا يخفى انتقاض اطرافه
 في مثل ما اذا وضع الجدول السادس مماثل للمجدور
 ذلك الجذر ولبعينه خامسا الذي لم يوضع وقسم الورد
 فورا وتحتا وبعد نقصان الحاصل يقع الباقي مساويا للحاصل

تنبه
 في قوله فانه اعني ما يجازي العلة
 كما في قوله المجدور في قوله فانه اعني ما يجازي العلة

١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥

المنقوص بل لو فرض في خلال الجدول الخامس رقم
 الثالث يدل الاثنى بقى الباقي ضعفا للحاصل اقل
 يمكن اعتبار الاول ويكون المراد بالمنقوص منه
 المقدار الذي يصلح لكونه منقوصا منه اعني طبيعة
 الجذر ومن حيث هو مجزى وراى بقى ما يجازي العلة
 الاخر في خلال الجدول بعد نقصان الحاصل اقل
 من المقدار الذي يمكن النقص منه وتخصيل
 صحيح منطوق اصطفاة مضافا الى ما وضعته فوق
 الجذر فان في المثال الذي تولى لك اعني اذا كان
 الجدول خامسا او ثلثه الاخير ثلثه اذا ضرب الورد
 في نفسه ونقص الحاصل من الثالث بقى اثنان ويصدق
 ان الاثنى الباقيين اقل من مقدار ما يجازي الجذر
 تخصيل صحيح مضافا الى الواحد كما لا يخفى
 وقد اعلمنا عن الجدور بلطف المنقوص منه ان الاول كان
 الجذر حقيقة في المثال انما هو مجموع ما في خلال الجدور

وما يعمل

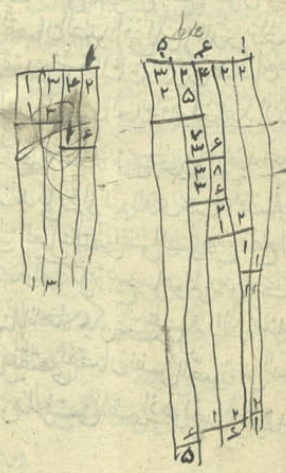
ع

وما يعرف كل جرد فليس يتخذ برأى الحقيقة بل انما هو
 نقصان على منبه فاقص حتى ينتهي الى تخصيل الجذر للجدور
 ولما تانيا فلان الخد برأى الحقيقة لئلا هو باعتبار
 مبالغ العدد ومرتبه واما النقصان فيمكن اعتبار
 ملاحظه نفس الصون مع قطع النظر عن المراتب على
 من النقصان الصون في المثال الذي تولى لك ان
 اريد يتخذ برأى المثال الذي هو عبارة عن اثنين
 الف باعتبار مرتبة العدد ومبالغ فيمكن ان يوجد ١٧
 جدر اصحيا منطوقا لقرن الجدور ثمانية اعني ٢٤٢٩
 وهو يزيد على رقم الورد الذي يجب الاقتصار على نقصان
 مرتبة العمل بقصص نفس الصون مع قطع النظر عن
 المراتب والحاصل توضيح ما هو المراد من اكثر العدد
 ههنا بانها لا يمكن تخصيلها ازيد منه من حيث
 العمل بقصص نقصان نفس الصون عن الصون على
 قياس ما عرفت في القسم اذ هو لغير الحقيقة نوع من

في قوله فانه اعني ما يجازي العلة
 كما في قوله المجدور في قوله فانه اعني ما يجازي العلة

١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥

۴	۳	۲	۱
۴	۳	۲	۱
۴	۳	۲	۱
۴	۳	۲	۱
۴	۳	۲	۱
۴	۳	۲	۱



بماند و از عدد مجذور محاذی نشش شش است و محاذی پنجاه پنجاه است پس
 هر یک را از مایکادی نقصان کردیم جز بمانی ماند و بعد از آن هفت را از هفت
 هفت از هفت که دریم حاصل ضرب هفت و چهار است و هفت را از هفت
 وضع کردیم که حاصل محاذی مضروب هفت و چهار است و چهار را از چهار که
 است که نتوان کرد از بی را که هفت است یکی را نقل کردیم حکم که هفت
 و از چهار که دریم هفت بمانی ماند و در تحت چهار خط فاصل تا ششم صورت
 شصت را از مایکادی که دریم جز بمانی ماند و عمل تا ششم پس آنچه فوق
 بنزد عدد صحیح است و هفت که بمانی ماند که است و مجموع هفت با یک جز عدد
 مجذور مضروب و هر گاه مافوق علامت اول را با واحد بر همان بنویسیم
 برابر است بر بصورت ۷۱۲ مخرج آن کسر خواهد بود و نیز هفت جز و از
 منقصر و مقدره جز و

۳	۲	۱
۳	۲	۱
۳	۲	۱
۳	۲	۱
۳	۲	۱
۳	۲	۱

ح

و امتحان عمل بیانت است که میزان خارج را در نقل او ضرب باید کرد و از حاصل
 ضرب میزان گرفت و اگر کسر داشته باشد میزان کسر را بر حاصل ضرب افزود و مجموع
 را میزان گرفت و از عدد مجذور نیز میزان گرفت پس اگر میزان این مخالف باشند
 عمل خطا خواهد بود **دوم در باب کسر** و در بنامه مقدمه و نشش فصل است
مقدمه در نسبت ابعاد است و واحد را در این نسبت نقل است به هر دو
 از اعداد شمرده اند بی آنکه دانسته نشد پس هر گاه دو عدد و غیره
 متساوی باشند این عدد را تا همان گویند مانند دو و دو و اگر متساوی
 نباشند بلکه اقل و از یک باشند پس اگر کمتر بنیتر را فانی کنند مانند سه و شش
 این عددین را متحد اطلاق گویند و اگر اقل از فانی کنند بلکه عدد و فانی
 غیر واحد عا د هر دو بین این عددین را متوافقان گویند مانند نشش و
 هفت که اقل از فانی نمیکنند و عدد و فانی که در هفت عا د هر یک از این
 عددین است و کسر که این عدد عا د مخرج اول است و فانی این عددین است

این متوافق است این عددین در آن کسر است و اگر عدد و فانی غیر واحد نیز
 هر دو را فانی کنند این عددین را متساویان خوانند مثل سه و چهار و یک
 تا نظرا هر است و باقی نسبت چنین مینماید که چون عدد از یک بر عدد اقل است
 که دریم اگر جز بمانی ماند این عددین متساویان باشند مانند چهار و دو
 که از قسمت دوازده بر چهار جز بمانی نماند و اگر جز از قسمت مقوم
 باقی ماند مقوم علیه جز بمانی قسمت خواهد نمود و همچنین قسمت باید نمود تا
 دفتر که اصلا جز نماند اگر جز بمانی ماند و زیاده از یک بنامه در صورت اول
 که جز بمانی ماند آن عددین متوافقانند و مقوم علیه جز عا د این عددین است
 و کسر این عا د مخرج اول است و فانی این عددین است و در صورت نامتساوی
 که باقی ماند آن عددین متساویانند مثال عددین متوافقین مخرج واحدیم بدانیم که
 بیان صد و بیست و هفت به نسبت بیست و یک اول صد و بیست و هفت قسمت
 کردیم نزد پنجاه و بیست و هفت را بر نزد قسمت کردیم

ب

دوازده باشد انگاه شانزده بار دوازده قسمت کردیم چهار تا ماند
 و دوازده را بر چهار قسمت کردیم جز باقی ماند پس معلوم کردیم که این عددین
 متوافقان باشند و مقوم علیه آخر که چهار است عا در این عددین است و
 کسر که چهار خرج اول است ربع است و ربع وقتی این عددین است یعنی وقت
 این عددین در ربع است مثال عددین متناهیین چهار چهار است بر این که بر آن
 بیت و نه جزیت است اول قسمت کردیم صد را بر بیت و نه سیزده باقی
 ماند و باز بیت و نه را بر سیزده قسمت کردیم باقی ماند و باز سیزده را بر
 سه قسمت کردیم یک باقی ماند پس عددین مذکورین متناهیان باشند و کسر
 منطبق است و این کسور سه است چهار نصف و ثلث و ربع و خمس و سدس
 و سبع و ثمن و تسع و عشر و با هم است و اهم را با اضا فلفظ حرفه
 تیسر نمیتوان کرد و هر یک از منطقی و اهم را اگر متناهیانی انضمام اندکند
 مفردین مجموع ثلث و جز از یازده و الالم که تین متناهیان و جزین از

یازده

یازده پس اگر در هر یک انضمام تینین هم این را که از خوانند مثل تینین
 و جزین از یازده با آنکه اضا فر کرده باشند یک را بر دیگری و این را منصف
 گویند مثل نصف و سوس و جز از یازده از سیزده و با آنکه در میان گیرند
 مختلفین معینه باشند یعنی این کسور مختلفه مجموعت بمسویب است و این
 و این را معطوف خوانند خواه متساویه الاجز باشند یا مختلفه الاجز امثال
 متساویه الاجز اما مذکور شد در ربع سوس جزیت از کسر چهار بر یک از
 ثمن را ثلث است فجمع مجموع بیت و چهار مینود و ثمن بیت و چهار است
 و ثلث سیکه پس ثلث ثمن یکصه نیز از بیت و چهار حصه اذ افرض
 واحد او بمجان هر یک از سوس را که چهار حصه کردیم مجموع بیت و چهار
 مینود و سوس بیت و چهار چهار است و ربع چهار یک است پس ربع سوس
 یکصه از بیت و چهار حصه نیز اذ افرض واحد امثال مختلفه الاجز اما مذکور
 نصف و ثلث مثال اهم معطوف مثل جز از یازده و جز از سیزده و طریقی

رسم کسر است که اگر با کسر صحیح باشد اول صحیح را با بد ثلث و کسر را در ثلث
 صحیح و مخرج کسر را در ثلث کسر و اگر با کسر صحیح باشد بجای صحیح صحیفه ثلث
 و کسر مخرج او را بطریق مذکور رسم کردند در مفرد منطقی و دو یک ثلث را
 این چنین **۲** و در مفرد اهم دو یکجز از یازده را این چنین **۲** و با
 صحیح متناهیین مذکورین را این چنین **۳** و در کسر منطقی در ثلث را این چنین **۳**
 و در کسر اهم دو و جز از یازده را این چنین **۴** و با صحیح متناهیین مذکورین را
 این چنین **۴** و مضاف منطقی را نیز بطریق مفرد وضع باید بنماید
 و نصف خصه اسد را این چنین **۳** و با صحیح این چنین **۳** و مضاف
 اهم را لفظ تین در مابین مضاف و مضاف الیه وضع باید کرد متبلیغ
 و جز از یازده جز از جز سیزده را این چنین **۵** و جز از سیزده
 و با صحیح این چنین **۵** و در معطوف خواه منطقی و خواه اهم در مابین
 معطوف و معطوف الیه و باید ثلث متبلیغ و سوس بر این

چنین

چنین **۵** و جز از یازده و جز از سیزده را این چنین **۵**
 و **۶** مقدمه دوم در مخرج کسورت و مخرج کسر ثلث است
 که این کسر از صحیح نیز و مخرج کسر مفرد و کسر ظاهر است جز مخرج نصف
 دوت و مخرج ثلث است و مخرج ثلثین نیز سه است برین قباس و
 مخرج مضاف حاصل ضرب مخرج مفرد است در مخرج متبلیغ مخرج نصف
 سوس جز مخرج نصف را که دوت در مخرج سوس که ثلث است ضرب
 کردیم حاصل ضرب دوازده است پس دوازده مخرج نصف سوس
 پنج و در معطوف مخرجین کسورین را یکدیگر نسبت باید داد پس اگر مخرجین
 متناهیان باشند یکی را بر دیگری ضرب باید کرد و اگر متوافقان باشند
 وقتی یکی را بر تمام دیگری ضرب باید کرد و اگر متداخلین باشند اکتفا باید
 باید کرد و حاصل شده را با مخرج کسرتان بر مابین نسبت عمل باید کرد و
 مخرجین را ربع و خاص جز آنکه مخرجین پس حصول بود از ممول مخرج این

کسور معطوفت مثل نصف زنت و ربع را که خرج خواهد بود چنان
 خرج نصف که دولت و خرج نشت که سه است نسبت تباین است دورا
 در سه ضرب کردیم شش حاصل شد و شش را با خرج نشت که چهار است
 نسبت توافقست نصف چهار را در شش ضرب کردیم و دوازده حاصل
 که خرج نصف زنت و ربع نیز و چنان خواهد بود که خرج کسور را تحصیل
 کنیم خرج نصف را که دولت در خرج نشت که سه است یکمته تبانیست
 ضرب کردیم شش حاصل شد که خرج کسور است و شش را با خرج ربع که چهار است
 توافقست پس وقتی چهار را که دولت در شش ضرب کردیم دوازده
 حاصل شد که خرج کسور نماند و دوازده را با خرج خمس که هفت
 تبانیست پس بیخ را در دوازده ضرب کردیم نصف حاصل شد که خرج
 کسور را بماند و شش را با خرج کسور که شش است نسبت توافقست
 اکتفا با کردیم پس نصف خرج کسور غرض نیز و نیز نصف را با خرج

سج

سبع که هفت است نسبت تباین است پس هفت را در نصف ضرب کردیم
 حاصل ضرب چهار صد و بیست شد که خرج کسور نیز و چهار صد و بیست را
 با خرج شش که هفت است توافقست در ربع پس ربع هفت را که دولت در
 چهار صد و بیست ضرب کردیم هشتصد و هشتاد شد که خرج کسور سه است و اگر
 چهار صد و بیست را با هفت توافق در نصف نیز نسبت اکتفا با کردیم پس
 اعتبار باید نمود و چنان هشتصد و هشتاد را با خرج شش که هفت است توافقست
 در نشت پس نشت نه را که سه است در هشتصد و هشتاد ضرب کردیم و هزار
 پانصد و بیست حاصل شد که خرج کسور نماند پس و چنان دویست و پانصد
 بیست را با خرج شش که ده است نسبت توافقست اکتفا با کردیم پس **۲۵۲۰**
 کسور سه است و کسور سه صحیح از او حاصل است نصف او **۱۲۶۰**
 سه و نشت او **۱۲۰** سه و ربع او **۳۰** سه و خمس او **۵۰۴** سه
 و در سن او **۲۰** سه و سبع او **۳۶۰** سه و عش او **۳۱۵** سه

و شش او **۲۸۰** سه و عشر او **۲۵۲۰** سه و از برای تحصیل خرج کسور
 سه طریقی دیگر است و آن چنانست که هر یک خارج نمودات را که در خرج
 دیگر داخل است اسقاط کند و آنچه توافق دارد اگر وقتی با خرج دیگر داخل
 ندارد وقتی را نگاه دارند و خرج اصل را اسقاط کند و اگر وقتی نیز با خرج
 دیگر داخل نیست پس وقتی او را نیز اسقاط کند و چنان عمل نماید تا خارج باقی
 بماند که نسبت تباین بدانند پس خارج باقی را در یک ضرب کنند و حاصل
 ضرب خرج کسور سه است و از خارج نمودات دو سه و چهار و پنج در باقی
 از خارج داخل است چنانچه در چهار سه در شش و چهار در نشت و پنج در
 داخل است پس این خارج را بکسور اسقاط کردیم و شش را با هفت توافقست
 در نصف است که سه نیز و سه در نه داخل است پس شش وقتی او را اسقاط کرد
 پس و نشت با ده توافقست در نصف دارد و نصف ده که پنج است داخل
 در خرج دیگر است در نشت یکمته تبانیست ضرب کردیم حاصل ضرب چهار صد

بمحل

و هفت را با هفت تبانیست پس هفت را در چهار ضرب کردیم و بیست
 و شش را در پنج ضرب کردیم و شش را با هفت تبانیست و یکدیگر ضرب کردیم
 حاصل ضرب دو هزار و پانصد و بیست شد که خرج کسور سه است و اگر
 ایام یک شهر را که سی است در عدد شهر سه که دوازده است ضرب کنند
 و حاصل را در ایام رسوب که هفت است ضرب نمایند حاصل ضرب خرج
 کسور سه است و اگر بعضی از خارج نمودات کسور سه را که حرف عین
 دارد از حروف بحر و آن ربع و سبع و عشر است در یکدیگر ضرب
 کنند حاصل ضرب خرج کسور سه است و از حضرت امام المتقیین و بیوت
 الموسویین **المؤید بعنایت خالق امکان العباد و السفلی امیر المؤمنین ع**
شهر سلام فر از عمر بنی جناب خان سلیمی لایلی بیار از خرج
 کسور سه که آن هفت است در عدد ایام سه که آن بیست و شش است **سوال نمودند گفتند**
 و حاصل ضرب دو هزار و پانصد و بیست میشود که خرج کسور سه است

سوال نموده اشعرت فرمودند که از ضرب ایام استواری که ایام استواری
 ضرب کن عدد ایام منفرد را که آن منفرد است در عدد ایام سه که آن سه عدد
 منفرد است و حاصل ضرب دو هزار و بانصد و بیست و شش که خرج کسور
 تسویم **مقدمه** در تقسیم و رفع است و مراد از تقسیم کردن این
 صحیح است از جنس کسرها و طریق عمل او چنانست که هر جا عدد صحیح باشد
 و خواهد که صحیح را از جنس این کسرها نماید صحیح را در خرج کسرها ضرب
 کرد و صورت کسرها بر حاصل ضرب افزوده شود و دیگر را تقسیم
 خواهد کرد و هر چند در این خرج کسرها ضرب کرده حاصل ضرب
 استند و صورت کسرها یکی است بر و افزوده شده اند پس نه تقسیم
 در ربع نیز و هر چند خواهد که شش را در سه تقسیم سازند شش را در
 خرج شش اقسام که پنج ضرب کرده حاصل ضرب سی و سه و سه
 بر او افزوده سی و سه شد که شش است و شش اقسام است پنج
 خواهد

کسرها

خواهند که چهار و نشت و بیست و سه را تقسیم کرد آنرا اول خرج کسرها را حاصل
 باید نمود بطریق که در کسرها ضاف گذشت که خرج مفرد را در خرج مفرد
 ضرب باید کرد و نیز سه را در نشت ضرب باید کرد و بیست و یک حاصل شد
 که خرج نشت و بیست و سه است و بعد از آن چهار را در بیست و یک ضرب باید نمود
 تا شصت و چهار حاصل شود و صورت کسرها یکی است بر او افزوده
 شصت و پنج شد که شش اقسام چهار و نشت و بیست و سه است و در رفع کسرها
 نیز کسرها را صحیح بگردانند و طریق عمل او چنانست که هر کسری که عدد آن
 کسرها زیاد از خرج او باشد خواهد که صحیح گردانند آن کسرها بر خرج او
 قسمت باید کرد و خارج قسمت صحیح است و باقی کسرها از همان خرج
 شصت و پنج با زده ربع را که رفع خواهد کرد و هر چند با زده را بر خرج او که چهار است
 قسمت کرد و در بیطریق عمل قسمت خارج قسمت سه و صحیح و سه ربع است
 که مخرج با زده ربع است **فصل اول** در جمع کسرها و تضعیف کسرها

الرفع

هرگاه کسرها متعده مختلفه باشند و خواهد که این کسرها جمع کنند
 طریق جمع او آنست که از مخرج مشترک آن کسرها هر یک آن کسرها را باید گرفت
 و بطریق جمع عدد جمع است پس اگر مجموع آن کسرها مافوقه از
 مخرج مشترک است و مخرج مشترک نیز پس حکم یک صحیح دارد و اگر کسرها
 بخرج مشترک نسبت باید داد و اگر زیاد از مخرج مشترک قسمت باید داد
 و خارج قسمت صحیح و باقی کسرها از همان مخرج مشترک مثال آنکه مجموع
 کسرها مافوقه مساوی مخرج مشترک نیز جمع نصف و نشت و نشت را که مخرج
 مشترک شش است و هر از شش نصف را که سه است و نشت را که دو است
 و نشت را که یکی است که فیم و جمع نمودیم شش حاصل شد که مساوی است با
 مخرج مشترک پس نصف و نشت و نشت کسرها یک صحیح است مثال آنکه مجموع
 کسرها مافوقه کمتر از مخرج مشترک باشد جمع نشت و نشت که مخرج مشترک
 شش است و مجموع نشت و نشت شش است و هر سه را شش است

دایم

دایم نصف او بشود پس مجموع نشت و نشت و نشت نصف یک صحیح
 باشد مثال آنکه مجموع کسرها مافوقه زیاد از مخرج مشترک باشد
 جمع نصف نشت و ربع مخرج مشترک دو زده است از دو زده
 نصف را که شش است و نشت او را که چهار است و ربع او را که سه است افذ
 کردیم و جمع شصت و سه شد که از مخرج مشترک زیاد است پس سه
 بر دو زده قسمت کردیم خارج قسمت یک صحیح است و باقی یکی کسرها
 و کسرها که بدو زده نسبت دادیم نصف نشت او است پس مجموع
 نصف نشت و ربع یک صحیح و نصف نشت او نیز و هر قواهند که کسرها
 مضاعف را گردانند بطریق که در جمع کسرها مذکور شد آن کسرها را از مخرج
 او باید گرفت و تضعیف نمود و بعد از تضعیف کسرها مساوی مخرج است
 حکم یک صحیح دارد و اگر کسرها بخرج نسبت باید داد و اگر زیاد از مخرج
 باشد بر مخرج قسمت باید نمود خارج قسمت صحیح است و باقی کسرها از آن

خرج مثلا خواهند که سه نفس را تضعیف کنند چنانچه سه نفس را از خرج
 او بکنند که نسبت در ذلش شد و چنانچه از
 غنصت بر خرج قسمت نمودند خارج قسمت یکم و جمع و باقی یک
 نغ جمع کسر را بخرج نسبت دادند بچنان دست پس مضفف ثلثه آنجا
 یکم و جمع و یک نفس او باشد **فصل دوم** در تصنیف کسور و تقوی او
 چنان خواهد که کسور را تصنیف کنند اگر زوج باشد نصف او را بخرج او
 نسبت باید داد مثلا تصنیف چهار نفس آنست که نصف او را که دو است
 بخرج او بکنند نسبت دهند غیر دو نفس او و اگر فردی بخرج او را
 تضعیف باید کرد و این کسور را بخرج مضفف نسبت باید داد مثلا
 سه نفس را که تصنیف خواهند که در خرج او را که نسبت تضعیف کردند
 ده شد و سه نفس را به نسبت دادند سه عشر او است پس نصف
 سه عشر بجز و تقوی نقصان کسری است از کسری و خارج چنانست

که هر یک

که هر یک از کسور را از بخرج مشترک آنجا باید نمود و یک را از دیگری کم کرد
 و آنچه بماند بخرج مشترک نسبت داد مثلا ربع را از ثلث خواهد نقصان
 کنند از بخرج مشترک که دو از ده است ربع او را که سه است که فتنه و بیشتر
 او را که چهار است آنجا نمودند و سه را از چهار کم کردند یک باقی ماند و یکی را
 بخرج مشترک نسبت دادند نصف سدس او است پس بعد از نقصان ربع
 از ثلث نصف سدس باقی بماند که تقاضی میان مقوم و مقوم علیه
 است **فصل سوم** در بیان ضرب کسور است و احصای این پنج است اول آنکه
 احد مضر و بین کسرها صحیح بجز و مضر و دیگر صحیح با کسری بجز دوم آنکه احد
 مضر و بین کسرها صحیح بجز و مضر و دیگر صحیح با کسری بجز نیم آنکه هر یک
 مضر و بین کسرها صحیح بجز چهارم آنکه احد مضر و بین کسرها صحیح بجز و مضر و
 دیگر کسرها صحیح بجز پنجم آنکه هر یک از مضر و بین کسرها صحیح بجز در صورت
 اول مضر و بین کسرها صحیح است نخست باید ساخت و در مضر و غیر صحیح

ضرب کرد و حاصل ضرب را بر بخرج کسری قسمت نمود و اگر کسری از بخرج باشد
 بخرج نسبت باید داد پس خارج قسمت با حاصل نسبت حاصل ضرب مضر و
 بین است مثلا دو سه نفس را که در چهار ضرب خواهیم کرد مضر و با
 بخش ساختیم که در او در بخرج کسری که بخش عرب کردیم ده شد و صورت
 کسرها که سه است بر او افزودیم سه شده و سه ده را در چهار ضرب کنیم
 بنگاه و دو شد و بنگاه و دو را بر بخرج کسری که نسبت قسمت کردیم خارج
 قسمت ده صحیح و دو که شد و در المقوم علیه که نسبت نسبت دادیم
 دو نفس اولت پس حاصل ضرب مضر و بین ده و دو نفس بنده و صورت
 دو صورت کسرها در صحیح ضرب باید کرد و حاصل ضرب را بر بخرج
 کسری قسمت نمود و با نسبت داد و خارج قسمت با حاصل نسبت حاصل
 ضرب است مثلا سه ربع را که در نصف ضرب خواهیم کرد چنان صورت کسرها
 که سه است در نصف ضرب کردیم بیت و یک حاصل شد و بر بخرج کسری

بهار است

بهار است قسمت کردیم خارج قسمت صحیح و یک کسری باقی ماند و چنانچه یکی را
 مقوم علیه که چهار است نسبت دادیم ربع او ملتو پس حاصل ضرب مضر و
 بین صحیح دیگر بجز و در صورت سوم مضر و مضر و غیر را بخش باید
 کرد و در یک دیگر ضرب کرد و حاصل ضرب حاصل اولت و بعد از آن
 بخرج کسری مضر و با در بخرج کسری مضر و غیر ضرب باید کرد و حاصل ضرب
 حاصل دوم است پس حاصل اول را بر حاصل دوم قسمت باید نمود و
 با نسبت باید داد و خارج قسمت یا حاصل نسبت حاصل ضرب مضر و بین است
 مثلا دو و نصف را که در سه و ثلث ضرب خواهیم کرد و مضر و غیر را بخش
 کردیم که در او در بخرج کسری که در ده است ضرب کردیم چهار شد و صورت
 کسرها بر او افزودیم پنج شده و مضر و غیر را بخش کردیم که سه را در بخرج
 کسری که سه است ضرب کردیم نهم شد و صورت کسرها بر او افزودیم ده شد
 بعد از آن پنج را در ده ضرب کردیم بنگاه شد و این حاصل اولت و ثلثه و ثلثه

کسر مفر و راکه دولت در خرج کسر مفر و راکه کسر است مفر و راکه
 شش شد و این حاصل دوم است و از قسمت حاصل اول بر حاصل دوم
 خارج قسمت شد صحیح و دو کسر میماند و هر دو را بمقوم علیه کشتن
 است نسبت دادیم یک کشت اول است پس نسبت و یک کشت حاصل مفر
 مفر و این است و در صورت چهارم احد مفر و این را که با او صحیح است
 باید کرد و در صورت کسر مفر و دیگر مفر باید نمود و این حاصل اول است
 و بود از آن خرج کسر مفر و راکه در خرج کسر مفر و راکه باید کرد
 و حاصل ضرب حاصل دوم است و حاصل اول را بر حاصل دوم قسمت
 باید نمود و این نسبت باید داد پس خارج قسمت و یا حاصل نسبت حاصل
 ضرب مفر و این است مثلا دو و ربع را که در خرج مفر و راکه مفر و راکه
 چهار مفر و راکه است که در در در خرج کسر که چهار مفر و راکه
 نسبت شد و صورت کسر را بر او افزودیم نیز شد و نه در صورت کسر

کسر است

کسر است مفر و راکه در م حاصل ضرب چهار مفر و راکه و این حاصل اول است
 و خرج کسر مفر و راکه چهار مفر و راکه در خرج کسر مفر و راکه شش است
 ضرب کردیم حاصل ضرب بیت و چهار مفر و این حاصل دوم است
 و بود از قسمت حاصل اول بر حاصل دوم خارج قسمت شد صحیح و بیت
 و یک کسر شد چهار مفر و راکه یک را بمقوم علیه کسر بیت و چهار مفر و راکه
 دادیم مفت نمون او می نمود پس حاصل مفر و راکه یک صحیح و مفت نمون
 باشد و در صورت چهارم صورت کسر را در صورت کسر ضرب باید کرد
 و حاصل ضرب حاصل اول است و بود از آن خرج کسر را در خرج کسر
 ضرب باید کرد و حاصل ضرب حاصل دوم است و بیجا نماند مذکور شد
 قسمت باید نمود و این نسبت باید داد مثلا سه ربع را که در خرج سبع
 ضرب خواهد کرد صورت کسر مفر و راکه سه است در صورت
 کسر مفر و راکه یک مفر و راکه است ضرب کردیم یا زده حاصل شد و این حاصل

دوم آنکه مقوم کسر به صحیح و مقوم علیه کسر مفر و راکه باشد پس آنکه مقوم
 کسر مفر و راکه باشد و مقوم علیه کسر تنها باشد چهارم آنکه مقوم و مقوم علیه
 کسر مفر و راکه باشد پس در این اقسام از بده مقوم را در خرج کسر او بر
 باید کرد و بطریق دیگر در تعیین معلوم شد آنکه مقوم کسر مفر و راکه است تنها
 باشد صورت کسر را در خرج او ضرب باید کرد و در هر دو صورت حاصل
 ضرب را محفوظ داشت و نیز مقوم علیه را در خرج کسر او بطریق تعیین
 ضرب باید کرد آنکه مقوم علیه کسر مفر و راکه باشد و یا صورت کسر را در خرج
 او ضرب باید کرد آنکه مقوم علیه کسر تنها باشد و نیز در هر دو صورت حاصل
 را محفوظ داشت و اگر یک از مقوم و مقوم علیه اعم از آنکه با کسر مفر و راکه
 باشد و این نیز چهارم است و این دو اول آنکه مقوم صحیح تنها باشد و مقوم
 علیه کسر تنها باشد دوم آنکه مقوم صحیح تنها باشد و مقوم علیه کسر مفر
 صحیح یا نیز کسر مفر و راکه مقوم کسر مفر و راکه باشد و مقوم علیه صحیح تنها باشد

اول است و بود از آن خرج کسر مفر و راکه چهار مفر و راکه در خرج کسر
 مفر و راکه که مفت است ضرب کردیم بیت و نسبت شد و این حاصل
 دوم است و چهار حاصل اول را بجزه قسمت بر حاصل دوم قسمت نمود
 کرد نسبت باید داد نصف اول است و ربع سبع او بر چهار مفر و راکه
 اول است و یکی میماند و سبع بیت و نسبت چهار مفر و راکه یک ربع سبع اول است
 پس حاصل ضرب مفر و این نصف و ربع سبع باشد **نصف** در قسمت
 کسر است و اضناق اول است است بجهت آنکه مقوم صحیح تنها است و یا
 کسر تنها و یا کسر مفر و راکه مقوم علیه نیز از این سه سیر فرقی است و از
 ضرب کسر در کسر حاصل است و یکی که قسمت صحیح است بر صحیح در قسمت
 مذکور شد و نسبت باقی در اینجا مذکور میشود و بطریق اولی او است که هر گاه با یک
 از مقوم و مقوم علیه کسر باشد اعم از آنکه با کسر مفر و راکه باشد یا با کسر تنها
 باشد و اول آنکه مقوم کسر باشد یا صحیح و مقوم علیه نیز کسر باشد یا صحیح

چهارم آنکه مقوم کسر تنها باشد و مقوم علیه صحیح تنها باشد پس درین مقام
 اربعه یک از جنس مقوم و مقوم علیه را هرگاه کسر صحیح باشد و یا
 صورت مقوم و مقوم علیه را هرگاه کسر تنها باشد و یا صحیح تنها باشد
 در خرج کسر موجود ضرب باید کرد و حاصل را محفوظ داشت و درین مقام
 نامه مذکوره حاصل ضرب مقوم را بر حاصل ضرب مقوم علیه قسمت باید نمود
 و اگر کسر نیز تا نسبت باید داد و آنچه از قسمت و یا نسبت حاصل شود خارج
 قسمت است مثال آنکه مقوم کسر صحیح بنوع و مقوم علیه صحیح تنها باشد جمع
 بنوع و ربع را که بر قسمت خواهیم نمود نخست بنوع را جنس نمودیم که بر
 در خرج کسر چهارت ضرب کردیم بیست شد و صورت کسر را که بیست
 بر او فرودیم بیست و یک شد و این حاصل مقوم است و نیز بر او در خرج
 بیست کسر که چهارت ضرب کردیم دوازده حاصل شد و این حاصل مقوم
 علیه است و چون حاصل مقوم را بر حاصل مقوم علیه قسمت کردیم خارج

یا

یا صحیح و نه کسر نیز و نه را که مقوم علیه نسبت دادیم بر ربع اوست
 پس خارج قسمت بنوع و ربع بر سبکی صحیح و بر ربع باشد مثال آنکه مقوم
 صحیح باشد و مقوم علیه صحیح مع کسر باشد چنانچه ربع صحیح و ربع
 کسر قسمت خواهیم نمود بطریق مذکور عمل نمودیم حاصل مقوم دوازده
 ده است و حاصل مقوم علیه بیست و یک دوازده را بجهت قلت به
 بیست و یک نسبت دادیم چهار سبع او یعنی دو بس خارج قسمت بر بنوع
 و ربع چهار سبع است یعنی هر یکی را چهار سبع میسریم چنانچه ربع را که اول
 سبع باشد بیست سبع بنمود و ربع را که سبع است بیست سبع بیست یک
 سبع باشد که عدد صحیح است مثال آنکه مقوم و مقوم علیه کسر صحیح
 باشند چنانچه دوازده را که بر یک کسر است قسمت خواهیم نمود اول
 صورت مقوم را که دوازده در خرج او که شش است ضرب کردیم
 حاصل ضرب دوازده کسر شد و این حاصل مقوم است و نیز صورت

مقوم علیه را که یک کسر است در خرج او که شش است ضرب کردیم حاصل
 ضرب شش شد و این حاصل مقوم علیه است و حاصل مقوم را که حاصل
 مقوم علیه قسمت کردیم دو کسر حاصل شد چنانکه در قاعده قسمت گفت
 که قیمت تخصیص عدد در است که چیزی او را در مقوم علیه ضرب کنند حاصل
 مساوی مقوم باشد و ظاهر است که از ضرب دو دوازده مقوم علیه
 حاصل ضرب دوازده است که مساوی مقوم است و استخراج با آنکه
 موافق همان قاعده باید نمود **فصل پنجم** در استخراج جذر کسور است و
 قاعده آنست که چنانچه کسر یا صحیح باشد جنس باید که تا صحیح نیز کسر شود
 پس اگر این کسر بود از جنس منطقی نیز جذر صحیح دانسته باشد و نیز
 خرج کسر قبل از جنس نیز منطقی نیز جذر کسور را بر جذر خرج قسمت باید
 کرد و اگر کسر نیز نسبت باید داد و خارج قسمت و ما حاصل نسبت جذر صحیح
 کسر و صحیح است مثال شش و ربع را که جذر خواهیم چنانچه بیست بیست

یا

پنج کسر شد و منطقی است و خرج کسر قبل از جنس که چهار است نیز منطقی است
 پس جذر کسور را که پنج است بر جذر خرج که دوازده قسمت کردیم خارج
 قسمت دو و نصف شد که جذر شش و ربع است و اگر کسر صحیح بنوع صورت
 کسر و خرج او منطقی باشد جذر صورت کسر را بر جذر خرج قسمت باید
 نمود یا نسبت باید داد و خارج قسمت و یا حاصل نسبت جذر آن کسر است
 بنابر چهار سبع او را که جذر خواهیم چنانچه صورت کسر که چهار است منطقی است
 و نیز خرج او که شش است منطقی است پس جذر چهار را که دوازده بر جذر کسر است
 بجهت قلت نسبت دادیم دوازده او است پس جذر چهار سبع دوازده بنوع
 و اگر کسر صحیح بود از جنس منطقی باشد و خرج کسر نیز منطقی باشد
 و یا عدد منطقی باشد و چنانچه کسر صحیح و خرج او منطقی باشد و یا
 اعداد منطقی باشد پس در تصور کسور بجهت را و یا صورت کسر را
 در خرج او ضرب باید کرد و از حاصل ضرب جذر تقریبی اند نمود و آن

جذر را بر غریبه که قسمت کرد و خارج قسمت جذر آن که صورت شکار شد
 سه و نصف را که خواصیم چوب نجیبین نمودیم هفت شد و منطقی نیست پس
 هفت را در غریبه که کردیم دو هفت ضرب کردیم چهار ده شد و بجز چهار ده
 منطقی نیست جذر تقوی او را که سه و پنج سیم است بر غریبه که کردیم
 قسمت باید کرد و خارج قسمت بی و او شش سیم بنمود که جذر سه و
 نصف است **فصل ششم** در تقوید که است از غریبه جزئی جز خواصیم که
 بگردانیم که سر را از جنس کسر و دیگر باید که عدد که در کسری را در غریبه که
 محول الیه ضرب نمود و حاصل ضرب را بر غریبه که محول قسمت نمود و خارج
 قسمت که است مطلوب از غریبه که محول الیه شکار خواصیم که معلوم کنیم که
 پنج سیم جز من است باید عدد پنج سیم محول را که پنج است در غریبه که
 محول الیه که هفت است ضرب نمود و حاصل ضرب که چهار است بر غریبه که
 هفت است قسمت نمود و خارج قسمت پنج و پنج سیم است که حاصل

محول

محول محول است محول الیه و اگر خواصیم که بدانیم که پنج سیم چند است
 پنج مذکور پنج را در غریبه که سه که شش است ضرب کردیم حاصل ضرب که شش
 و سه را بر هفت که غریبه که محول است قسمت نمودیم خارج قسمت چهار است
 و دو سیم که سه است که حاصل محول محول است محول الیه **فصل سوم** در بیان
 استخراج جهولات است باربعه متساویه و در اربعه متساویه چهار جهول
 است اول و ثانی و ثالث و رابع و باید که نسبت اول با ثانی بمقوسه نالت
 باربعه و اول و رابع طرفین است و ثانی و ثالث و سطحین و نیز باید که سطح
 طرفین مساوی سطحین بنماید و اگر جهول یک از طرفین پنج سطح و سطحین
 را بر طرف معلوم قسمت باید نمود و خارج قسمت طرفین مساوی سطح جهول
 و اگر جهول یک از سطحین پنج سطح طرفین را بر وسط معلوم قسمت باید نمود
 و خارج قسمت وسط جهول است و سوال با متعلق برزاده و نقصان است
 و با متعلق بمعاملات و در صورت اول که جهول واحد سطحین پنج جهول سوال

کنند که کدام عدد است که بجز ربع او را بر او بوزانند سه شود پس باید که غریبه
 که را که چهار است اخذ نمود و بمقتضای سوال عمل نمود پنج میشود و این را
 واسطه نام کرد پس معلوم شد که حاصل شش یکی ما هفت است که چهار است و دوم
 واسطه که پنج است معلوم است که با پنج شش و آن سه است پس طرفین
 او که چهار است و یک وسط او که پنج است معلوم است و وسط دیگر که چهار است
 پس سطح طرفین را که دوازده است بر وسط معلوم که پنج است قسمت باید نمود
 و خارج قسمت دو و دو بخش است که وسط جهول معلوم است و درین مثال
 اول چهار است و دوم پنج و سیم دو و دو بخش و چهارم سه است و اول
 و چهارم طرفین است و دوم و سیم و سطحین و نسبت اول با دوم بمقوسه
 سیم است با چهارم و نیز سطح طرفین مساوی سطح و سطحین است و در صورت
 ثانی که جهول واحد طرفین باشد جهول سوال کنند که هر گاه پنج سطح سه در هم
 در سطح چند در هم خواهد بود معلومات ثلثه اول پنج از حال است که سه است

دوم

دوم در هم است که سه است و سیم دو در سطح است که من است و سوال پنج
 من است که جهول است و بجز جهول واحد طرفین است سطح و سطحین را
 که شش است از طرف معلوم که پنج است قسمت باید نمود و خارج قسمت یک
 که حاصل ضرب سه در هم است و در هم است و درین مثال اول پنج است
 در هم و سیم در هم است و دو سطح جهول و درین مثال اول پنج است
 و دوم سه است و سیم دو است و چهارم یک و یک بخش است و اول و چهارم
 طرفین است و دوم و سیم و سطحین و نسبت اول با دوم بمقوسه سیم است
 با چهارم و نیز سطح طرفین مساوی سطح و سطحین است و در صورت
 ثانی که جهول واحد و سطحین پنج جهول است که هر گاه پنج سطح سه در هم
 پنج چند سطح بر دو سیم خواهد بود معلومات ثلثه یک سطح است که سه است
 و دوم سه در هم است که سه است و سیم دو در هم است که من است و درین
 جهول است که واحد و سطحین است پس سطح طرفین را که ده است بر وسط
 معلوم است قسمت باید کرد و خارج قسمت سه و نشت شد و اول

المجول و درین مثال اول نخست و دوم است و سیم و نهم است
 و چهارم دهم و اول و چهارم طرفین است و دوم و سیم وسطی
 و نهمه اول با دوم و نهمه سیم است با چهارم و نیز سطح طرفین با سطح
 سطح وسطی است و درین مثال از بابت آنست که کسی بگوید ضرب یک
 طرف بر طرف دیگر از آنست که در هر دو طرف حاصل ضرب برابر است او
 اگر سوال را در غیر جنس و وقت کین حاصل ضرب برابر است او
 متناسب باشد که نسبت اول با ثانیا همچو نسبت ثانی با ثالث پس اول
 و ثالث طرفین است و ثانی وسط و هرگاه مجول احد طرفین نیز وسط را
 تریع باید نمود نیز در نفس او ضرب باید کرد و حاصل ضرب را بر طرف معلوم
 قسمت باید کرد و خارج قسمت طرف مجول است و اگر وسط مجول باشد
 احد طرفین را در طرف دیگر ضرب باید کرد و جزو حاصل ضرب وسط مجول
 است مثال آنکه احد طرفین مجول نیز مثل گفته شود که نسبت دو با پنج همچو

بجز در مثال مذکور که گفته شد
 در هر دو طرف حاصل ضرب برابر است
 اگر سوال را در غیر جنس و وقت کین
 متناسب باشد که نسبت اول با ثانیا
 و ثالث طرفین است و ثانی وسط

رخان

بسیار است بطلان عدد پس مجول احد طرفین است و تریع وسط است و
 بیست است و وقت کردیم خارج قسمت دوازده و نصف شد که طرف
 مجول است و امتحان چنین دوازده و نصف را بخشیم بیست است و بیست
 و بیست را نیز بخشیم که در ده شد و دو و دو و بیست است و ده نیز دو و بیست
 بیست و بیست مثال آنکه مجول وسط نیز مثلا گفته شود که نسبت چهار بطلان
 عدد و بیست بطلان عدد است با بیست مجول وسط است و سطح طرفین
 سر و نشانی است و جزو آنست که بیست وسط مجول نشانی است و امتحان چنین
 دو و بیست نشانی است و نیز نشانی دو و بیست است با چهارم در استخراج
 لانت حساب خطایین و چهارم بیست از عددی با عمل موافق سوال کند
 تجیب هر عدد که خواهد فرض میکند و فرض اول نام میکند و موافق
 سوال تصرف در میکند اگر مطابق افتد و تقوا المطلوب و اگر خطا افتد
 که زیاد از فرسول نیز و یا کمتر از بود آن زیاد و نقصان خطا

مفروض

شد که یکی زائد است یکی کم خطا دوم زائد است و بعد از آن مفروض اول را که است
 در خطا ثانی ضرب کرد و حاصل که نه است محفوظ اول است و مفروض ثانی را
 در خطا اول ضرب کرد حاصل ضرب سر و نشانی است که محفوظ ثانی است و چهارم
 خطایین را بدین اند فضل محفوظین را که است و وقت است بر فضل خطایین
 که بیست است قسمت نمود و خارج قسمت بیست و دو بخش شد و هو مجول المسؤل مثال
 دیگر چنین سوال کنند که کدام عدد است که چنانچه یک بر او سه بخش مجموع بر و
 بیست و نیز مجموع بیست که گفته باقی همان عدد اول شود پس تجیب اول چهار
 فرض کرد و این مفروض اول است و چهار موافق سوال تصرف نمود بیست
 ماند که بر یک است چهار مفروض کتر است پس یک خطا اول ناقص نیز بود از آن
 منت فرض کرد و این مفروض دوم است و چهار موافق سوال در و
 تصرف نمود باز زیاد باقی ماند که از منت مفروض بر عدد زیاد است
 پس سه عدد خطا ثانی زیاد نیز و آنگاه مفروض اول را در خطا ثانی

و باز فرض عدد دیگر میکند و این مفروض ثانی است و نیز موافق سوال تصرف
 در و میکند اگر مطابق نیاید آن زیاد و نقصان خطا ثانی است و بعد از آن
 مفروض اول را در خطا ثانی ضرب نماید و حاصل ضرب را محفوظ اول نام
 میکند و مفروض ثانی را در خطا اول ضرب نماید و حاصل ضرب را محفوظ ثانی
 نام میکند پس از خطایین را بدین بابا قضیه باشد فضل محفوظین را بر فضل
 خطایین قسمت باید کرد و خارج قسمت مجول مسؤل است و اگر خطایین
 مختلفین باشند در زیاد و نقصان مجموع محفوظین را بر مجموع خطایین
 قسمت باید نمود و خارج قسمت مجول مسؤل است مثلا چنین سوال کنند که کدام
 عدد است که چنانچه دو و یک عدد را و نیز از آنده شود پس تجیب اول
 نه فرض کرد و نه مفروض اول است و چهار موافق سوال تصرف کرد و زیاد
 شد که نشانی زیاد است پس نشانی خطا اول زائد است و بار دوم نشانی
 فرض کرد و این مفروض ثانی است و چهار موافق سوال تصرف در و کرد

لند

ضرب نمود و حاصل که دو از ده تا محفوظ اولست و مفروض ثانی را
 در خط اول ضرب کرد و حاصل که هفت تا محفوظ ثانی است و مجموع خط
 نخستین اند در زیاده و نقصان بس مجموع محفوظین را که بیت است
 مجموع خطین که چهارم است قسمت نمود خارج قسمت بیست و اولی و اولی
باب پنجم در استخراج جمولات است تجلیل و تکرار عمل بر عکس سوال
 سائل است یعنی اگر سائل بگوید که تضعیف کن تصدیف باید نمود و اگر بگوید
 که زیاده کن نقصان باید کرد و جمع بگوید که ضرب کن تقسیم باید نمود و اگر
 بگوید که تجزیه کن تریج باید کرد و اگر بر عکس این بگوید درین اربعه
 کون بر عکس عمل باید کرد یعنی اگر بگوید تضعیف کن تصدیف باید کرد
 بگوید که نقصان کن زیاده باید کرد و اگر بگوید که تقسیم کن ضرب باید کرد
 و اگر بگوید که تریج کن تجزیه باید کرد و ابتدا باید کرد و اگر بگوید که نقصان
 کن زیاده باید کرد و اگر بگوید که تقسیم کن ضرب باید کرد و اگر بگوید که تریج کن

فانک از دست خط الحتم بهما
 بصیرت و درها و نغذ اخلاص
 نغذ نغذ اربعه و جمعا عشره
 ب ه ل ص

بخارا و ابتدا

بخارا باید کرد و ابتدا از آخر سوال باید نمود تا جواب مطابق سوال حاصل
 آید مثلا اگر بگوید که کدام عدد است که جمع او را در نفس او ضرب کنند و بر
 حاصل دو بیفزایند و مجموع را تضعیف کنند و بر حاصل سه بیفزایند و مجموع
 را بر پنج قسمت کنند و خارج قسمت را در ده ضرب کنند بجایه حاصل شود
حجیب بر عکس آنچه سائل گفته عمل نماید و آخر سوال را که گاه است بگیرد
 و عکس ضرب برده قسمت نماید و خارج قسمت تریج میشود و عکس قسمت
 بیخ را در تریج ضرب میکند بیت و تریج میشود و عکس زیاده بر از او
 کم میکند بیت و تریج و دو میماند و عکس تضعیف تصدیف میکند زیاده
 بشود و عکس زیاده در از او کم میکند نمیشود و عکس تریج که ضرب
 و تقسیم است تجزیه میکند یعنی چیزی را یکسیر که است و سه جواب است
 و امتحان او بجمع سه را در نفس او ضرب کنند نمیشود و بر نه و بیفزا
 یازده میشود و یازده را بجمع تضعیف کنند بیت و دو میشود و بر

بیت دو سه افزودند بیت و تریج میشود و بیت و تریج را بجمع تریج قسمت کنند
 خارج قسمت بیخ میشود و بیخ را که در ده ضرب کنند بجایه میشود مثال دیگر هم بگوید
 که کدام عدد است که جمع زیاده کن در نصف او چهار درم و بر حاصل تریج نصف
 و چهار درم مجموع بیت شود پس **حجیب** از آخر سوال که بیت است بگیرد و بر عکس
 چهار را زد کم میکند نژده میشود و بعد از آن نشت نژده را که بجمع تریج و یک
 نشت است از دو کم میکند بیست و یک نشت او نصف نژده است پس ده و نشان ماتی
 ماند و عکس زیاده چهار را زد و نقصان میکند نشت نشان ماتی میماند و بر عکس زیاده
 نشت از دو کم باید کرد بنابر قاعده مذکور و بجمع نشت هیچ ندارد باید آن نشت
 نشان را التماس ساخت بطریق که در قاعده تجزیه مذکور است که نشت بیست
 نشت است خواهی شد و نشت او را که بیت است بنقصان کرد نشت چهار
 بافرماند که چهار درم صحیح و چهار نشت بیخ و اولی و امتحان او بجمع بر چهار و
 چهار نشت نصف او بیفزایند نشت و نشت بیخ میشود و بر نشت و نشت بیخ

افزودند

۱ نشت ۲ ساق ۳ مسقط بحر ۴ عمود ۵ قاعده ۶ جانب ۷ قطر
 ۸ وتر ۹ سهم ۱۰ ارتفاع و در خط مستقیم محیط سطر بنویسند در خط

مختص بر کاری است تا مانند محیط دایره و غیر بر کاری است و این مختص است بر بیست
 عنه نسبت وسط که قابل انقسام است در دو جهت یعنی در طول و عرض مستوی
 میشود و غیر مستوی میشود و سطح مستوی آن بود که میان هر دو نقطه که
 بر آن فرض توان کرد در یک خط مستقیم وصل کنند آن خط از آن سطح است ^{و این خط را خط}
 و هر چه بر وجه بیفتد و غیر مستوی است چنین نیز و هر چه بر سطح مستوی بیفتد
 چنانکه در آن سطح نقطه فرض توان کرد که خطها مستقیم که از آن نقطه میان
 خط کشند هم بر آن شود آن سطح را دایره خوانند و آن خط نیز را محیط
 دایره و خط مستوی نیز گویند و آن نقطه را مرکز و هر یک از آن خطوط مستقیم را
 نصف قطر و خط مستقیم که دایره را بدو پاره کند اگر مرکز گذرد و آن خط
 را قطر گویند و آنرا وتر گویند و این نیز از محیط دایره باز کند قوس گویند و این
 از دایره باز کند قطعه گویند و خط غیر مستقیم را نسبت بقوس و تر گویند و نسبت
 بقطعه قاعین خوانند و اگر نیم نیز قوس از دایره بیاورد نصف قطر او که آنرا

اینان

ایشان نزد مرکز نیز پس اگر مرکز محیط قوس است قطع اگر دایره قطع
 اضطر و توضیح او آنست که هر قوسی را از محیط دایره که از دو طرف او قطعیتر
 مستقیم است افرای کند بسوی مرکز پس اگر این خطین نزد مرکز قطع
 شوند این خط قطر دایره است و دایره نصف شده بدو نصف مساوی
 و اگر تقاطع کردند پس دایره بدو شکل مختلف تقسیم یافت محیطها اعظم از
 نصف است و محیط دیگری اضطر از نصف پس اعظم اتقاع اگر است و وضع قطع
 اضطر و اگر محذب و قوس از دایره بر یکجهت باشند نیز اعظم از نصف نباشد
 این شکل را هلالی گویند و اگر بر همین جهات هر یک از قوسین اعظم از نصف
 نیز این شکل را تعلی گویند و اگر دو قوسی از دایره باشند که هر یک از قوس از
 نصف دایره باشد و محذب ایشان در جهت مختلف نیز این شکل را اجهلر خوانند
 و اگر بر همین جهات هر یک از قوسین اعظم از نصف دایره نیز این شکل را
 شجر خوانند و هر چه در خط مستقیم با یکدیگر ملاقات کنند بر یکدیگر را دایره حاصل شود



پس اگر این خطین را افرای کند چهار زاویه مساویه حادث شود هر یک
 از آن دایره را قائم بگویند و هر یک از آن خطین عمود بر آن دیگر و اگر دایره
 مختلف حادث شود اعظم منفرجه نیز و اضطر حاده و غیر مستقیم محیط میشوند
 این شکل را مثلث گویند پس اگر این خطوط مساوی باشند مثلث متساوی
 الاضلاع نیز و اگر دو خط مساوی مثلث متساوی الساقین باشد و اگر یکی
 یک مساوی باشد مثلث مختلف الاضلاع نیز و مثلث حاد الزویه میتواند
 بود و یک قائمه و دو حاده و یک منفرجه و دو حاده میتواند بود اما دو قائمه
 و یک حاده و دو منفرجه و یک حاده و یک قائم و یک منفرجه و یک حاده نمیتواند
 بود بجهت آنکه سه زاویه مثلث جلا در قائم است و یک منفرجه اعظم است از یک قائم
 چنانکه در یوز اقلیدس برهن شده و اگر چهار خط مستقیم متساوی باشند
 پس اگر این خطوط بر یکدیگر قائم باشند این شکل را مربع گویند و اگر قائم باشند
 مساوی خوانند و اگر خطوط را بر یکدیگر متساوی باشند اما هر یک از متقابلین مساوی




مقابل خود بود پس اگر این خطوط بر یکدیگر قائم باشند این شکل را مستطیل
 خوانند و اگر بر جهات مذکور قائم نباشند این شکل را متوازی الساقین گویند و غیر
 این اشکال مذکور را منفرجات گویند و بعضی را مخصوصا با همسایه اند در فر
 را یا خراف و اگر باشند و بعضی را آنچه با همسایه است یا نه است مذکور کرد
 پس اگر چهار خط مستقیم باشند که اضطر از متقابلین مساوی مقابل خود بود و دو
 دیگر مساوی مقابل خود نباشند و قائم باشند ذی الزویه بود و اگر بر همین جهات
 قائم نباشند ذی الزویه است و گویند و اگر هر یک از مساوی مقابل خود بود
 قائم باشند یا نه فضا گویند و اگر خطوط زیاد از چهار باشد این شکل را کثیر الاضلاع
 خوانند اما در خطوط هم مساوی باشند همه اضلاع را مختص گویند و همه اضلاع
 مساوی گویند و همچنین مستطیل و مربع و منفرجه خوانند و اگر خطوط کثیر الاضلاع
 مساوی نباشند همه اضلاع غیر متساوی را ذی الزویه اضلاع گویند و دسته
 اضلاع غیر متساوی را ذی الزویه اضلاع گویند و همچنین ذی الزویه اضلاع



مقابل

مثلث منفرجه الزاویه است و مثلث حاد الزوا یا برابر و ترکی زاویه عمودی
 اخراج باید کرد در آن زاویه پس همان عمود را در نصف وتر و با وتر ادر
 نصف عمود ضرب باید کرد و حاصل ضرب مساحت مثلث حاد الزوا است
 و طریقی است که این اقسام نرفته مثلث است که اطول اضلاع مثلث را تر
 بیع باید کرد و کل واحد ضلعین ازین را نیز تر بیع باید کرد و جمع نمود پس
 اگر حاصل تر بیع ضلع اطول مساوی تر بیع ضلعین نیز این مثلث قائم الزوا
 و بیست و اگر زیاده بیع منفرجه الزاویه است و اگر کمتر بیع حاده است و نباید
 دانست که مثلث قائم الزاویه مساویه الاضلاع میباشد و مساوی
 الساقین و مختلف الساقین میباشد و مثلثی که همه اضلاع او مساوی
 باشند حاد الزوا یا خواهد بود چنانکه در اصول هندسه برهنه شده و گاهی
 استخراج عمودی چنین میکند که اطول اضلاع مثلث را قاعده می
 و مجموع ضلعین اقصی را در تقاضی اقصی ضرب میکند و حاصل ضرب را

بر قاعده

بر قاعده قسمت میکند و خارج قسمت را از قاعده کم میکند و آنچه ازین
 باقی مانده تصحیف میکند و این بود موقع عمود است از طرف قاعده اضلاع
 پس از این خط زاویه اخراج میکند و این خط عمود است و عمود را در نصف
 قاعده ضرب میکند تا مساحت حاصل شود و محض مانده این قاعده خط
 است در مثلث مختلف الاضلاع و در غیر او موافق این قاعده استخراج
 نمود نمیتوان کرد چنانکه مثلثی که یک ضلع او بیست و یک است و ضلع
 دیگره و ضلع ثالث هفت بدین شکل  خواص هم استخراج
 نمود کنیم پس ضلع اطول را که بیست و یک است قاعده
 ساختیم و مجموع اقصی بیست و هفت است و تقاضی میان اقصی
 هفت است پس بیست و هفت را در هفت ضرب کردیم و حاصل ضرب
 یکصد و هشتاد و نه شد و بر قاعده قسمت کردیم خارج قسمت
 نه شد و نه را که از بیست و یک کم کردیم دوازده باقی ماند و نصف



دوازده که کشتش است بعد موقع عمود است از طرف ضلع قاعده مثلث
 متساوی الاضلاع را که عبارت از حاد الزوا یا است بر روش دیگر
 میتوان کرد و آن چنانست که یک ضلع مثلث را تر بیع باید کرد و بیع
 حاصل را با تر بیع باید کرد و در سه ضرب باید کرد و چیز حاصل
 آن مثلث است مثلاً مثلثی که هر یک از اضلاع او ده است پس ده
 را تر بیع کردیم صد شد و بیع صد را که بیست و پنج است تر بیع کردیم
 ششصد و بیست و پنج شد و ششصد و بیست و پنج را که در سه ضرب
 کردیم یکهزار و ششصد و هفتاد و پنج شد و چیزی ازین مساحت آن
 مثلث است و آنچه مساحت مربعی که مساویه الاضلاع و قائمه
 الزوا یا است یک ضلع او را در نفس او ضرب باید کرد و حاصل
 ضرب مساحت او است مثلاً هر گاه مربع بیع که هر یک از اضلاع او
 ده بود بیع بیع و بیع ده را تر بیع کردیم صد میشود و صد مساحت او است

این جدول برای محاسبه مساحت مثلث با استفاده از ضلع و ارتفاع است.

۱	۱	۱	۱
۲	۲	۲	۲
۳	۳	۳	۳
۴	۴	۴	۴
۵	۵	۵	۵
۶	۶	۶	۶
۷	۷	۷	۷
۸	۸	۸	۸
۹	۹	۹	۹
۱۰	۱۰	۱۰	۱۰

و متطیل را ضلع طول را در جوار او در ضلع عرض ضرب باید
 کرد و حاصل ضرب مساحت او است مثلاً متطیلی را که هر یک از
 طولی بیست و یک و عمودی بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع
 بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع بیع
 است و مساحت میان چنانست که دو قطر از محیط یک را اخراج باید
 کرد و نصف محیط را در تمام قطر دیگر ضرب باید کرد و حاصل ضرب
 مساحت معین است و بولاجی از ذوات الاربع مانند شش معین
 ویژه بد و مثلث قسمت باید نمود و مساحت مثلثین مساحت
 او است و از کینه الاضلاع آنچه فرد الاضلاع است مثل شش مربع
 و آنچه زوج الاضلاع است مثل مربع و شش تقسیم مثلثات
 باید کرد و مساحت مثلثات مساحت او است و زوج الاضلاع با
 مثل مربع و شش بطریق دیگر مساحت میتوان کرد و آن چنانست

مثلثات بر

که نصف قطر او را در نصف مجموع اضلاع ضرب باید کرد و حاصل
 ضرب مساحت او است و در متصف دو ضلع متقابل که خطی
 وصل کنند آن خط قطر زوج الاضلاع است و بیرون مساحت دو
 الابع و کثیره الاضلاع متعدد است و در کتب بسوط مسطور است
فصل دوم در مساحت بقیة از سطوح است اما دایره را بجز بیضی است
 میتوان کرد اول آنکه خطی بر محیط دایره منطبق کرد آنرا در نصف
 قطر آن دایره را در نصف آن خط ضرب کند و حاصل ضرب است
 دایره است دوم آنکه قطر دایره را تریج کند و از حاصل تریج و
 نصف تریج که کند و باقی مساحت دایره است سیم آنکه قطر دایره را
 تریج کند و حاصل را در یازده ضرب کند و حاصل ضرب را بر چهار
 قسمت کند و خارج قسمت مساحت دایره است و باید دانست
 که نسبت محیط دایره بقطر او همچو نسبت نثره اشکان و سبع او است



بجای نسبت

نیز

بجز محیط دایره سه برابر قطر و سبع او است اذ فرض القطر و احدی
 اگر قطر دایره یک که تریج محیط دایره سه و سبع یک که نسبت و اگر
 قطر دو که تریج محیط اشکن کرد و سبع یک که خواهد بود در قطر
 هفت که تریج محیط بیست و دو که خواهد بود در هفت سبع یک که
 یک که مساحت و برین قیاس پس اگر قطر دایره معلوم باشد
 و محیط او مجهول نیز جمع قطر او در سبع و ضرب کند حاصل ضرب
 مسوی محیط است و برعکس جمع محیط را بر سبع و سبع قسمت کنند
 خارج قسمت مسوی قطعت و مساحت قطع اصغر چنانست که
 جمع نصف قطر را که اصغر خطین است ملتصق است بر مرکز دایره
 در نصف قوس ضرب کند حاصل ضرب مساحت او است و اما
 مساحت قطع صغری و بکری دایره چنانست که از تقصیل مرکز
 این قطعین باید کرد و بیرون و در مرکز قطعین در بیرون



اقلیدس در شکل که از تقالیم مسطور است فیلطالع نموده و یواز
 تحصیل مرکز و تکمیل آن قطعات اگر اصغر مثلثی حادث میشود
 و آن مثلث را مساحت باید کرد و از مساحت قطعات اصغر کم نمود
 تا مساحت قطع صغری حاصل شود و مساحت آن مثلث را بر
 مساحت قطعات اگر باید افزود تا مساحت قطع بکری حاصل شود
 و طریقین همال را بجمع خطی وصل کردند و قطع صغری و بکری
 حادث میشود و بیرون مساحت قطعین دایره مساحت باید کرد
 و مساحت قطع صغری را از مساحت قطع بکری کم باید کرد تا
 مساحت همال حاصل شود و فعلی را بیرون همال مساحت باید نمود
 و اهلینو را بر دو قطع تقسیم باید نمود و بیرون مساحت قطعین
 دایره مساحت باید کرد و در بیرون بیضی را همیج مساحت باید دانست
 سطح که چنان باید کرد که قطر او را در محیط دایره خطی که بر



باید

باید کرد و حاصل ضرب مساحت سطح که است و اگر فکرها را تریج
 کنند و حاصل را در چهار ضرب کنند و از حاصل ضرب سبع و نصف
 سبع نقصان کنند و آنچه باقی است مساحت سطح که است و اما
 مساحت سطح قطع از مرکز مسوی مساحت دایره است که خط
 واصل میان قطب قطع و محیط قاعده آن قطع نصف قطری
 دایره نیز و اما مساحت سطح سطوانه قائمه مستدیه ای غیر مضبوطه
 چنانست که خطی را که موازی سمت او است و واصلت میان قائمین
 ضرب کنند در محیط یک قاعده او و حاصل ضرب مساحت سطح سطوانه
 است و مساحت سطح سطوانه است و مساحت سطح مخروط قائم مستدیه
 ای نیز منقل چنانست که خطی را که واصلت میان راس او و
 محیط قاعده او ضرب کنند در نصف محیط قاعده او و حاصل ضرب
 مساحت مخروط است و مساحت باقی از سطوح غیر مذکور قیاس

و حاصل را محفوظ داشت و تفاضل که میان همین ارتفاع خروط نام
مفروض و ارتفاع خروط ناقص است ارتفاع خروط اصغر متمم خروط
ناقص است پس ثلث ارتفاع خروط اصغر متمم را در سمت قائم
صغری ضرب باید کرد و حاصل ضرب که مساحت خروط اصغر متمم است
مساحت خروط نام مفروض نقصان باید کرد و باقی مساحت خروط
ناقص است و اما مساحت خروط ناقص مضاعف یعنی ثلث القاعدین او
مربع القاعدین او بخوبی همانست که ضرب باید کرد یک ضلع ارتفاع
عظم را در ارتفاع آن خروط و حاصل ضرب را قسمت باید کرد بر تفاضل
که میان این ضلع و ضلع دیگر قاعدین صغری است و خارج قسمت ارتفاع
خروط نام است پس مساحت خروط نام مفروض بطریق دیگر که گفته باید
نمود و حاصل طرف محفوظ با داشت و تفاضلی که میان ارتفاع همین
خروط نام مفروض و ارتفاع خروط ناقص است ارتفاع خروط اصغر

سهم او است پس ثلث ارتفاع خروط اصغر متمم را در مساحت سطح قاعدین
صغری ضرب باید کرد و حاصل ضرب که مساحت خروط اصغر متمم است
از مساحت خروط نام مفروض تمام مفروض نقصان باید کرد و باقی
مساحت خروط ناقص مضاعف است و بر همین این اعمال مفضل است
بسطوط مسطوره است **باب هفتم** در بیان توابع مساحت خیمه وزن
رضی بجهت اجزای قنوات و دانستن ارتفاع ارتفاعات و پهنائی آنها
و اعناق آنها و در اینجا فصل است **فصل اول** در وزن ارض است
بگفته اجزای قنات خیمه خواصند که وی و عدم وی و تقییر را
معلوم کنند باید که مثلثی از نحاس و غیره ترتیب داد که مستساوی الساقین
باشد و هر طرف از قاعدین او حلقه درشته بنماید و در موقع عمود قاعدین
که حاق وسط است محیطی منتقل باشد و نیز در وجوب ترتیب باید داد
در رعایت استقامت که مسوی هم باشند هم در طول و هم در ثقل

مکانی است پس اگر هر دو مکان برابر باشند اجزای آب مثل است
و الا با آن است یا متنوع و اگر این بودی ترتیب دهند مملو از آب
و بر آن خیط بکند زانند بطریق مذکور وزن ارض میتوان نمود و احتیاج
بن قول و مثلث نیست **طریق دیگر** بگفته اجزای قنات چنانست که باید
بر لب جاه اول است دو عضاده اطراف را بر خط مشرق و مغرب
که از ثلث وجوبی که بقدر عمق همین جاه بنزد است و دیگری داد بطریق که اجزای
آب مطلوب است روان کرد و در هر مکان که سر آن خوب از تقبیل دیده
شود در آن مکان آب جاری میشود تا آن خوب باید که بر زمین صاحب
بنزد و اگر مسافت بعدی در رویت راس خیمه از تقبیل مستعد تر بنماید
که سر آن خیمه را منتقل ساخت و در جنب این عمل جای آورد **فصل دوم** در
معرفة ارتفاع ارتفاعات است که بمسقط جوش و وصول ممکن بنماید
نمایی یا دیواری و در زمین مستوی بنزد شخصی نصب باید کرد که

بمقدار پنج شش و یک طرف از خیمه را بجای اول که با دریم است
استقام باید داد که بر زمین در دست بنشیند و طرف دیگر را بر سیمانی
که بقدر نیاز زده ذراع باشد سنج باید کرد و این سیمان از حلقه
آن مثلث باید گذراند که مثلث در میان سیمان آورده شود و
خیمه در دست دو کس بنزد انگاه منظر آن قول باید کرد پس اگر
خط او منطبق بر او به مثلث است موقوفین مسوی خواهند بود
و اگر منطبق نباشند سیمان خیمه را از سر او
فرو برد باید آورد آن مقدار که خیط آن قول
برایه مثلث منطبق شود پس مقدار از قول بیادنی
موقوفین است و بعد از آن یک از آن کس ثقلی
بکنند بان جهتی که اراده وزن دارند و عمود
وزن را عمود حفظ میکنند و کم را از سیمان نقصان میکنند و باقی تفاوت

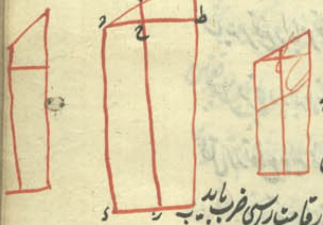


زیاده از قامت آن شخص بنویسند و چنان استاده شد که شعاع بصیرت
 رسد شخص تجا و زنا و بر اس مرتفع بنویسند و انگاه از موقوف تا اول
 مرتفع صحت باید کرد و در فصل شخص بر قامت ضرب کرد و
 حاصل ضرب را بر مابین موقوف و اصل شخص قسمت باید نمود
 و بر خارج قسمت مقدار قامت افزود و مجموع ارتفاع مرتفع است
 و بر همان این موافق آنچه بقدر ارتفاع مذکور در جهات که فرضی
 میشود مرتفع است و شخص ۵ و قامت ۶ که عمود بنویسند
 که خط **د** است و خط شعاع ۱۰ است و از نقطه **د** موازی
 افقی خط **ح** را خارج میشود و وسط **د** و **ح** را خطوط
 مقابل مساوی یکدیگر در شکل **ک** در مقاله اول فرجه برود و در وقت
ح و **ط** ۱۰ موازی **د** مشترک است و زاویه **ح** و زاویه **ط**
 قائمه است شکل مذکور زاویه **د** و زاویه **ا** مساوی در مقاله ششم

یکی بنویسند

بسیار بنویسند **ح** که مابین موقوف و شخص است **ط** که مابین موقوف و اصل
 مرتفع است بنویسند **د** است که فصل شخص است بر قامت به **ا** که شمول است
 پس بطریق اربعه متساویه استخراج این عمل باید نمود چنانچه شمول احد طرفین است
 احد وسطین را که **د** است بر وسط دیگر که **ح** ضرب باید کرد و حاصل ضرب
 را بر طرف معلوم که **ط** است قسمت باید نمود و خارج قسمت طرف شمول است
 که **ا** است و مقدار قامت که بر او اضافه شد **ب** حاصل میشود و مجموع

ا در ارتفاع مرتفع است بین اینهاست
طریق دیگر و آن چنانست که مصقلی مانند آینه بر زمین باید
 گذاشت و چنان استاده شد که رأس مرتفع در آن
 آینه دیده شود و انگاه مابین آینه و اصل مرتفع را در قامت روی ضرب باید
 کرد و حاصل ضرب را بر مابین آینه و موقوف قسمت باید کرد و خارج قسمت
 ارتفاع مرتفع است و بعد از قامت بر همان استخراج این عمل بطریق اربعه



متناسبه خواهد بود چنانست قامت مابین آینه و موقوف بنویسند ارتفاع مرتفع
 مرتفع است مابین آینه و اصل مرتفع پس شمول احد وسطین است پس این
 طرفین را که قامت است در طرف دیگر مابین آینه و اصل مرتفع است ضرب
 باید کرد و حاصل ضرب را بر وسط معلوم که مابین آینه و موقوف است
 قسمت باید کرد و خارج قسمت ارتفاع مرتفع است **طریق دیگر** و آن چنانست
 که شاهی نصب باید کرد و معلوم باید نمود که سایه شاهی را با او چه نسبت
 سایه مرتفع را بر ارتفاع همان نسبت است **طریق دیگر** و آن چنانست که ارتفاع شمس
 بجهت فرج درجه باشد سایه هر چیزی مساوی هر فرجه است پس استعلام قدر
 ظل ارتفاع باید نمود در همین ارتفاع شمس **که** مساوی مرتفع است
طریق دیگر و آن چنانست که نشیظه ارتفاع را در اطراف برمه باید
 گذاشت و چنان باید استاده شد که رأس مرتفع از تقیین مضاعف دیده
 شود پس از موقوف تا اصل مرتفع را صحت باید کرد و مقدار قامت

بر او

بر او افزود و مجموع ارتفاع مرتفع است **اهم** **طریق** ارتفاع مرتفعی که
 بمسقط مجرا و حصول مکن نباشد مانند جبال چنانست که از تقیین
 مضاعف در رأس آن مرتفع را بنظر باید آورد و موقوف را نشان کرد
 و بعد از آن ملاحظه باید نمود که نشیظه شاهی بر کدام نقطه از خط ظل
 اقدام با فضل اصابع واقع شده و انگاه نشیظه را در باید داد و موقوف
 ظل یکقدم و یک اصبع زیاد و یا نقصان کرد و بعد میزان مکان نشیظه
 رفت اگر نقصان کرده بنویسند و یا او بس باید آید اگر زیاد کرده باشد
 تا بار دیگر رأس مرتفع از آن تقیین دیده شود پس مابین تقیین
 را مساحت باید نمود در مسافت ضرب باید کرد اگر ظل اقدام است و یا
 در دوازده ضرب باید کرد اگر ظل مضاعف است و بر حاصل ضرب مقدار
 قامت باید افزود و مجموع ارتفاع مرتفع است **فصل سوم** در موقوف
 انهار و عمیق ابار تا معرفت عرض هنر و نشان او چنانست که باید بر

بجز کبک بچوبت کبست بمال بجز اگر کسی سه باشد جز اولت او خواهد بود
 و جز مال شش او خواهد بود و جز کبک شش او خواهد بود و چون مال
 شش اشغال شش است پس جز شش مثلثه اشغال جز مال است و جز کبک شش
 اشغال است پس جز مال مثلثه اشغال جز کبک بچوبت و باقی بر همین
 طریق و بجز خواهد که جنسی را در جنسی ضرب کنند پس اگر ضرب و مقرب
 فيه در یک طرف باشند از صعود و نزول خواه در مرتبه سادی باشند
 یا نه مراتب مقرب و مقرب فيه را جمع باید کرد و حاصل ضرب است
 مجموع ای مراتب مثل چنانچه مال کبک را در مال کبک ضرب کنند
 مراتب مقرب پنجست و مراتب مقرب فيه هفت و مجموع دوازده
 پس حاصل ضرب کبک کبک کبک است که در مرتبه دوازدهم است و
 اگر یک از مقرب و مقرب فيه در یک طرف باشند از صعود و نزول
 پس حاصل را از جنس فصل باید گرفت از طرف ذی الفضل صعودا

او نزولاً مثل جز مال مال را که در مال کبک ضرب کنند مراتب مقرب چهار
 است و مراتب مقرب فيه پنج و فصل یک و بجز ذوالفضل در طرف
 صعود است پس حاصل از جنس مرتبه اول است صعودا و آن جز است
 که شش باشد و بجز جز کبک کبک کبک را که در مال کبک ضرب کنند مراتب
 مقرب نه است و مراتب مقرب فيه هفت و فصل دو است و بجز ذوال
 الفضل در طرف نزول است پس حاصل ضرب از جنس مرتبه نهم است
 نزولاً و آن جز مال است و اگر میان مقرب و مقرب فيه در صعود و نزول
 فصل نباشد نیز در مرتبه نهم باشند حاصل ضرب از جنس واحد است چنانچه
 خواهد که جنسی را بر جنسی قسمت کنند بر عکس ضرب باید عمل کرد
 و جز طلب باید نمود که بجز در مقوم علیه ضرب کنند حاصل سادی
 مقوم شود پس اگر مقوم و مقوم علیه در یک طرف باشند از صعود
 و نزول فصل معتبر است پس اگر فصل در طرف مقوم است خارج قسمت

در مرتبه فصل است از طرف مقوم صعودا و نزولاً و اگر فصل در طرف
 مقوم علیه باشد خارج قسمت در مرتبه فصل است از طرف دیگر نیز اگر
 صعود است نزولاً و اگر نزول است صعوداً چنانچه مال کبک را بر مال
 کبک قسمت کنند مقوم در مرتبه نهم است و مقوم علیه در مرتبه نهم
 و فصل است از طرف مقوم صعودا پس خارج قسمت در مرتبه
 سیم است صعودا و کبک است و اگر مال کبک را بر مال کبک قسمت کنند
 بجز فصل از طرف مقوم علیه است صعودا پس خارج قسمت در مرتبه
 سیم است نزولاً و آن جز کبک است و اگر میان مقومین متفقین
 در صعود و نزول فصل نباشد خارج قسمت از جنس واحد است و اگر
 مقوم و مقوم علیه هر یک در طرف باشند از صعود و نزول مرتبه
 مقومین را جمع باید کرد و خارج قسمت در مرتبه آن عدد است از طرف
 مقوم مطلقاً مثل جز مال کبک را که بر کبک کبک قسمت کنند مراتب مقومین

بازدهم است و مقوم در طرف نزول است پس خارج قسمت در مرتبه بازدهم است
 نزولاً و آن جز مال کبک کبک کبک است و بجز جز کبک کبک کبک در شش و باز
 او بر عدد شش و اموال است پس حاصل و خارج قسمت او را در دو جدول
 ذکر کردیم تا نهم آن آسان باشد و آنچه در مناقار مقربین و مقومین است
 حاصل ضرب و خارج قسمت است و اگر در مقرب و مقومین این اجناسی اشتراک باشد
 مستثنی شده از این یکویزد و مستثنی را ناقص و مقرب را کد و در آن ناقص

مقوم		مقرب	
مال	شش	مال	شش
مال	واحد	مال	واحد
شش	واحد	شش	واحد
واحد	مال	واحد	مال
شش	کبک	شش	کبک
کبک	مال	کبک	مال
کبک	کبک	کبک	کبک

در ناقص از مرتبه و متفقین ناقص است پس جنسی را در جنسی ضرب باید کرد

و ناقص را از زیاد اشتنا نمود مثلا چنانچه ضرب کند ده عدد و شش را در ده
 عدد و الا شش بمصالح ضرب صد است الا مال بینه آنکه در این مثال ضرب چهار است
 و در او حاصل را از دست یک ضرب ده است در ده که حاصل ضرب صد است
 و دوم ضرب شش است در ده که حاصل ده شش است و در او حاصل شش است
 یک ضرب ده است در الا شش که حاصل الا عشره شش است و دوم ضرب شش
 است در الا شش که حاصل الا مال میشود و چنانچه مجموع کند و ناقص را
 از زیاد اسقاط کند صد الا مال بماند و چنانچه اعداد الا شش را در دست
 اعداد الا شش ضرب کند حاصل ضرب سی و پنج عدد و مال الا و از ده
 شش میشود بجهت آنکه در بی مثال نیز ضرب چهار است و در او حاصل را از دست
 یک ضرب پنج است در هفت که حاصل ضرب سی و پنج است و دوم ضرب الا شش
 در الا شش که حاصل هفت است و در او حاصل ناقص است یکی ضرب پنج است
 در الا شش که حاصل پنج الا شش دوم ضرب الا شش است در هفت که حاصل

مفت

مفت الا شش میشود چنانچه هر را جمع کند ناقص را از زیاد اسقاط کند باقی
 بیماند سی و پنج و مال الا و از ده شش و چنانچه ضرب کند چهار مال و شش
 عدد الا و شش را در شش الا عشره اعداد حاصل ضرب دوازده
 کعب و بیست و نشت شش میشود الا بیست و شش مال و سه عدد و بجهت آنکه
 در بی مثال ضرب شش است و در او حاصل را از دست یکی ضرب چهار
 مال است در شش که حاصل دوازده کعب است و دوم ضرب شش در شش
 در شش که حاصل بیست و شش است و سوم ضرب دو شش است در پنج عدد
 که حاصل ده شش است و مجموع دوازده کعب و بیست و نشت شش میشود و
 حاصل ناقص است یکی ضرب چهار مال است در الا شش که حاصل الا عشره
 مال میشود و دوم ضرب شش است در الا شش که حاصل الا ششون عدد میشود
 و سوم ضرب الا شش است در شش است و در شش است که حاصل ضرب الا شش مال میشود
 و مجموع بیست و شش مال و سی عدد است و چنانچه ناقص را از زیاد اسقاط

کند باقی دوازده کعب و بیست و نشت شش الا بیست و شش مال میشود
 و سی عدد است **فصل دوم** در بیان مسایل مستحضره بر آنکه استخراج
 جمولات بطریقی و تقابله محتاج است بحسب صاحب و ادراک تالیف
 و انعکاسی سوال التیام بحصول جواب مطابق المسایل و آنچه مجهول است
 شش فرض باید کرد و موافق سوال عمل باید نمود تا منتهی بمعادله شود و در
 طرف که ذوالاشتنا است تمیز باید کرد و بقدر آنچه تمیز شده بطرف دیگر
 باید داد و این جماعت و آنچه متبانی است متساوی باشند معطای باید کرد
 و این معطای است پس اگر معادله میان جنس و جنس است و این سه مسئله است
 این را مفردات گویند یکی آنکه عدد معادل شش یا بیست دوم آنکه شش معادل
 او را بیست سیم آنکه عدد معادل او مال و اگر معادله میان جنس و جنس است
 و این سه مسئله است این را مقدمات گویند یکی آنکه عدد معادل شش
 و او مال باشد دوم آنکه شش معادل عدد و او مال بیست سیم آنکه او مال

معادل

معادل عدد و اینها پنج که مجموع این روشن مسئله مذکور شود **مسئله اول**
 از مفردات که عدد معادل شش یا بیست سیم هر که عدد معادل شش باشد
 راهی برای معرفت بداند تقسیم عدد و چنانچه بر شش یا بر سی
 از آنست که با هر جا باشد بمنزله در صورت قسمه باید کرد عدد را بر
 عدد شش یا شش تا بقبول بیرون آید **مثال** زید در هفت الف و نصفه با عمر و
 و عمر و هفت الف الا نصفه فالزید بطریقی عمل چنانست که آنچه زید در هفت
 شش یا بد فرض کرد پس عمر هفت الف الا نصفه شش پس زید الف
 و ضمانه است الا ربع شش که معادله شش مفروض است پس بود از هر
 الف و ضمانه معادل شش در پنج شش است پس عدد معادل شش یا بیست
 پس الف و ضمانه را بر شش و در شش قسمه باید کرد بطریقی قسمه کسور
 و خارج قسمه شش است و بطریقی شش چنانست که اول الف و ضمانه
 را در خارج که چهار است ضرب باید کرد و حاصل ضرب شش بر زید شود

که حاصل مقوم است و انگاه مثل را در خارج ربع ضرب باید کرد یعنی
 منطبق باید کرد از جنس او و ربع را باید افزود و حاصل ربع میشود
 و این حاصل مقوم علیه است و انگاه حاصل مقوم را بر حاصل مقوم
 علیه قسمه باید کرد خارج قسمه برابر و جوبت میشود که نشی مقوم
 و جعفر عمر در اثر است الانصاف را برند و نصفه یا زنده شده است
 ششصد را از هزار نقصان کردند چهار صد همانند پس زید را هزار
 صد است و عمر و را چهار صد **مثال دیگر** استخراج از همین مسئله نموده
 شود مطابق آنچه علامه حکمی حال الله و التوفیق در کتاب تهاتر الاطعام
 ایراد نموده که قطعه ارضی پنج درجه پنج دقیقه بود چهارده ذرع
 و طول یک از آن دو شجره شش ذرع و طول شجره یک از آن دو
 و طبعی در آن قطعه پنج و طبعی از بالای آن دو شجره یک در هر طرف
 آید با السویه و محل ملاقات آن دو طبعی را آن طبعی نیز و انگاه آن

قطعه

قطعه بر دو کس تمسکین صفتی واصله فروخته شود یک را از اصل شجره
 قیصره تا موضع ضعیفی و دیگری را از موضع ضعیفی تا اصل شجره دیگر و انگاه موضع
 التقاطعی بنویسد پس طریق معرفت آنجا هر یک را آنست که مابین اصل شجره قیصره
 موضع ضعیفی را نشان فرض کند و شی را در داخل و ضرب کند حاصل ضرب را
 بشود و طول شجره قیصره را که نشان است در نفس او ضرب کند حاصل ضرب
 سرش نشی میشود و مجموع مال سی و نشی میشود و جذری این مجموع مقدار
 جزئی است که خاطر طیران کرده بجهت آنکه وتر زاویه قائمه است در ربع وتر
 زاویه قائمه مساوی مجموع بر تری ضلعین است و شکل عرض پس از
 موضع ضعیفی تا اصل شجره طول چهارده الی باشد و ربع او بر طبعی
 ضرب زاید و ناقص که گذشت یکصد و نود و شش و مال الایمیت و
 انت شش میشود و ربع شجره طول شصت و چهار میشود و مجموع
 دو صد و شصت و مال الایمیت و انت شش میشود که معادل است

بمال و سی و شش بجهت دی و تر آن چه طیران یکدفعه بالسویه واقع
 شده و بعد از جرم و مقابل باقی میماند هر صد و بیست و چهار که معادل
 با بیست و انت شش پس عدد معادل اینها نیز و مجموع دو صد و بیست و
 چهار را بر بیست و انت قسمت کند خارج قسمت انت میشود که شش و نود و
 است و هو مابین اصل القیصره و التقیصری و مابقی که نشان است و هو مابین
 البیصر و اصل القیصره و هر یک از وتر داده است و جمع گفته شد که بر
 وتر مساوی مجموع بر تری ضلعین است پس یک ضلع که شجره قیصره است
 است و بر تری او سی و شش و ضلع دیگر که قطعه ارضی است است
 و ربع او شصت و چهار است و مجموع بر تری صد است و ربع وتر
 که ده است نیز صد است و آن دیگر یک ضلع که شجره طول است است
 و ربع او ۲۴ است و ضلع دیگر که قطعه ارضی است شش است و
 ربع او ۳ است و مجموع بر تری صد است و ربع وتر او که ده است

نیز

نیز صد است و استخراج این مثال بر طبق خطایس ممکن است و آن چنانست
 که مفروض اول مابین قیصره و موضع التقاطعی شش و مجموع بر تری نیز
 او که شش است ۶۱ میشود و مابین طول و موضع التقاطعی خواهد
 بود و بر تری ضلعین او که نه و انت است ۱۴۵ میشود و تقاضا میان
 اینها ۸۴ است و این خطا را اول است بجهت آنکه بر تری ضلعین مساوی
 ربع و تر بسیارند شکل عرض و جذری این مجموع بر تری مساوی است
 چه طیران طائران بالسویه شده پس باید که بر تری این ضلعین مساوی
 بر تری آن دو ضلع نیز و حال آنکه نه چنین است پس مفروض اول
 ۵ است و خطا را اول نشاند و چهار و مفروض ثانی که مابین قیصره
 و موضع التقاطعی چهار است پس مجموع بر تری ضلعین که چهار و شش است
 ۵۲ است و مابین طول و موضع التقاطعی است و ربع ضلعی نیز
 او که ده و انت است ۱۴۴ است و تقاضا ۱۱۲ باشد

و این خطا نامی پس مفروض نامی چهار باشد و خطا نامی ۱۱۲
 و جمع مفروض اول را در خطا نامی ضرب کردند ۵۶ شد و این
 محفوظ اوست و مفروض نامی را در خطا اول ضرب کردند ۳۳۶
 شد و این محفوظ نامیت و فصل محفوظین را که ۲۲۴ باشد بر
 فصل خطایین که ۲۸ باشد قسمت کردند خارج قسمت است
 و این مابین مقهوره و موضع التقاطت و مابین طویل و موضع التقاطت
 شش است و هر یک از ویزین ده است چنانکه معلوم شد مسئله ثانی
 از مزدات که نسبتا حاصل اموال باشد قاعدی منظوم نظم اول
 چون درین اثباتی کمال تقسیم کنی و اخذ ما حصه مال الکا
 ضرب حد این حصه بدیهه تا بیش تو گشتف شود صدق مقال
 طریقی چنانست که قسمت باید کرد عدد اثبات را بر عدد اموال فصایح
 قسمت نشی بمولت مثلا جمع از اولاد ترک برادر که دانیز بود

غارت

غارت کردند باین طریقی که یکی یکدیگر برابر داشتند و دوم دو دینار و سیم
 سه دینار به ترتیب از اولاد و احد آنها حاکم جمع دنانیر را سزا داد نمود و
 بالتسویه در میان ایشان قسمت کرد هر یک را نصف دینار رسید پس
 عدد دنانیر اولاد چند خواهد بود پس اولاد در شش باید فرض کرد
 و طریقی شش را که واحد شش است در نصف شش ضرب باید کرد نصف مال
 و نصف شش حاصل میشود و این عدد دنانیر است بر فاعله کلمته و آن
 چنانست که چنانچه مجموع معادیر مابین دو عدد را خواهد این دو عدد را
 در نصف عدد مراتب معادیر ضرب کنند حاصل ضرب مجموع معادیر است
 مثلا چنانچه عدد معادیر را از واحد تا عشره را بر نظم طبع خواهد جمع را
 که یازده است در نصف عدد مراتب که پنج است ضرب کنند حاصل ضرب
 بناه و پنج میشود و این عدد معادیر را واحد ال عشره است بر نظم
 طبع و اگر از سه ماده را خواهد سیزده را در نصف عدد مراتب که

و بعد از معادیر یعنی اسقاط نصف شش از هر دو طرف نصف مال
 نشین و نیم شش میماند و بعد از هر دو نیز نیم نصف مال باقی صحیح و از اولاد
 اثبات سیزده شش مال معادل سیزده اثبات میشود پس شش سیزده است
 که عدد اولاد است و چنانچه نصف ضرب شد بود یک حاصل میشود
 که عدد دنانیر است پس عدد اولاد سیزده باشد و عدد دنانیر بود
 یک و استخراج این مسئله بطریقی خطایین نیز ممکن است و آن چنانست
 که عدد اولاد را در خارج فرض کنیم پس خطا اول چهار ناقص است
 بجهت آنکه عدد دنانیر از واحد عشره که از یکی یکی بگیرد و دوم دو بگیرد
 و سیم سه بگیرد چهارم چهار بگیرد و پنجم پنج بگیرد و باز زده میشود و چنانچه
 باز زده را بر پنج قسمت کنند هر یکی را سه میسرند که چهار از نصف
 کمتر است پس مفروض اول پنجست و خطا اول چهار ناقص چنانچه
 اولاد در آن فرض کنیم پس خطا نامی ناقص دینار بجز آنکه عدد

دولار

بهار است ضرب باید کرد بناه و جو حاصل بر نظم طبع و فاعله انوی
 بجمع مجموع اعداد متوالیه از واحد تا عدد معلوم خواهد واحد را یا
 آن عدد در نصف آن عدد ضرب باید نمود و حاصل ضرب مجموع اعداد
 متوالیه است از واحد تا آن عدد بر نظم طبع مثلا از یک تا شش را
 خواهد جمع مقف را بر ضرب کنند حاصل ۲۱ میشود که مجموع اعداد
 متوالیه از واحد تا شش است و تفاوت میان این فاعله و فاعله
 مذکور است که در فاعله اول نصف مراتب معادیر معجز است و در
 ثانیه نصف اصل عدد و این فاعله مطرد است بر اعداد یک یک طریقی او
 واحد ما خود باشد و چنانچه عدد دنانیر را که نصف مال و نصف شش است
 بر شش که عدد جماعت است قسمت کردند خارج قسمت نصف شد خطا
 اعترقی ال یل پس مقف را در شش که مقوم علیه است ضرب کردیم
 مقف شد که معادل با نصف مال و نصف شش است که عدد جماعت است

شش

دما نیز از واحد تا بیطری مذکور بجهل و بیخاست و بجهت بیخ و بیخ را نیز
 قسمت کنند خارج قسمت بیخ میشود که بدو که است از تقسیم پس
 مفروض نامی است و خط نامی ناقص دو پس مفروض اول را
 که بیخ است در خط نامی که دو است ضرب کردیم ده حاصل شد که محفوظ
 اوست و مفروض نامی را که است در خط اول که چهار است ضرب
 کردیم **۲۶** حاصل شد که محفوظ نامی است پس فضل بیخ محفوظی
 که **۲۶** است بر فضل بیخ خط این که دو است قسمت کردیم **۱۳** حاصل
 شد که عدد اول دادنت و بجهت در خارج قسمت که نصف است ضرب
 کردیم عدد دما نیز حاصل میشود که **۹۱** است و طریق است اول
 آنست که بجهت تضعیف کنند خارج قسمت را که نصف است و حاصل **۱۳**
 واحد عدد اول است و عدد اول در بجهت در وقت ضرب کنند حاصل
۹۱ عدد دما نیز است مثال دیگر که هر یکی را بعد از آنست که قسمت

نشانی

نشانی برسد تضعیف نشانی اول واحد که بازده است عدد اول است
 و بجهت بازده را در نشانی ضرب کنند **۶** میشود که عدد دما نیز است
مسئله تا از مفردات که عدد معادل اموال باشد قاعده منطوقه
نظم بجهت مال معادل عدد دما نیز بقیمین **۵** زنهار بیش به مطلوب
 غایب که بتوانی جزد عدد پیدا کن **۵** زیرا که هر می نیست به مطلب ازین **۵**
 در این صورت قسمت باید که عدد را بر عدد اموال و جزد خارج
 قسمت آن نشانی ثبوت مثالها اقرار کرده شد برای زید بازده از
 دو مال که مجموع **۹** مالین است باشد و سطح مالین نیز حاصل ضرب
 یک در دیگری شود و نشانی باشد و آن زیاد نشانی ثبوت پس فرض
 باید کرد که از مال راده و نشانی و آن دیگر راده الا نشانی سطح
 مفروضین صد اموال میشود که معادل **۹** میکند و بعد از جزد
 و مقابل بهار معادل مال است پس جزد چهار که آن دو نشانی

جمولست که در مالین معبر بود چهار مالین ده و نشانی بود و آن دیگر ده
 الا نشانی بجهت دورا برده بفرزیند **۱۲** میشود و وقتی که کنند **۸**
 باقی میماند پس مالین **۱۲** باشد و آن دیگر **۶** و مجموع بیت است
 و سطح دوازده و نشانی **۹۶** باشد و ممکن است استخراج این
 مسئله بطریق نامی از تقریبات که قاعده آن بعد ازین مذکور خواهد
 شد و وجوده و آن همانست که فرض خود واحد عدین نشانی و آن دیگر
 بیت الا نشانی و سطح همین عدین بیت شد الا مال است که معادل **۹۶**
 میکند و بعد از جزد بیت نشانی معاد است با **۹۶** و مال پس **۹۶** را از
 بر تق نصف عدد نشانی که ده است و مرتب او صد است نقصان باید نمود
 چهار باقی میماند که با مال معاد است پس جزد **۴** که هر بیت بر نصف
 اینها کرده است باید افزود تا **۱۲** شود با یک باید نمود تا **۹** باقی ماند و
 اول تقریر **مسئله** از تقریبات قاعده منطوقه نشانی به مثل نشانی

نظم

نظم در تقریبات جمله ای صاحب جاه **۵** اول تکمیل در اموال بخواجه **۵**
 تنصیف کن آخر عدد را شمار **۵** مدار که بر تق نصف نگاه **۵** و قاعده
 منطوقه مخصوصه همین مسئله **نظم** انگاه جو مال نشانی عدد در انشاید **۵**
 لغزای عدد بران بر تق زنهار **۵** از جزد مرتب اینها باشد یعنی از
 جزد مجموع باقی را مدار بجهت عدی معادل آنها و اموال اینها بر تق جزی
 که اگر مال کمتر از واحد نیز تکمیل باید نمود و اگر زیاد از واحد باشد
 بواحد باید زد و عدد و نشانی را نیز بر همین نسبت تکمیل باید کرد
 و انگاه نصف عدد را شمار اینها باید کرد و نیز در نفس او ضرب باید کرد
 و حاصل را بر عدد باید افزود و از مجموع جزد باید گرفت و نصف عدد
 اینها را از جزد کم باید کرد و باقی ماند عدی جمولست **مثالها**
 کرده شد برای زید از عشره جزی که مجموع مربع او و مضروب او در

نصف باقی عشره دوازده شود پس مقومه را نشی باید فرض
 کرد و مرتب نشی مال است و نصف باقی پنج الا نصف نشی است
 و ضرب نشی در پنج نشی الا نصف مال بشود و مجموع پنج
 نشی است و نصف مال که معادل است با دوازده پس بعد از تکمیل
 مال نشی و عدد یک مال و ده نشی معادل بیت و چهار پنج
 بر جمع نصف عدد اثنا که ۲۵ است بر ۲۴ افزوده شد
 ۴۹ شد و جز را وقت است و جمع نصف عدد اثنا را که ۵
 است از ۷ نقصان کنند و دو باقی بماند و این مقوم است و جز
 ضرب دو در نفس او چهار میشود و از ضرب دو در نصف باقی
 که ۴ است ۸ میشود و مجموع ۲۲ است و این مثال که مذکور
 شد نیز تکمیل بود و اما بر سیل رد مثال عددی که چیزی در نشی او ضرب

سیل

کنند

کنند و حاصل ضرب هر چندان حاصل ضرب بمقاربت و مجموع حاصل ضرب
 اصل عدد در هر اوزده نشی بمقاربت ۶۳ شود پس آن عدد در نشی باید فرض
 کرد و ضرب در شش در نفس او مال میشود و ضعف مال چیزی بر مال افزوده شد
 سه مال میشود پس سه مال دوازده متر معادل ۶۳ است و بعد از در بطریق
 مذکور شد یک مال و چهار نشی معادل ۲۱ است پس نصف عدد اثنا را که ۵ است
 بر جمع خودیم و بر بیت یک افزودیم ۲۵ شد و از چند ۴۵ که ۵ است
 عدد اثنا را نقصان کردیم باقی ماند و این مطلوب است بجهت آنکه جمع سه را در نشی
 او ضرب کنند حاصل ضرب نه میشود و جمع ضعف کند که ۱۸ است بر نه بمقاربت
 ۲۷ میشود و حاصل ضرب سه را در ۱۲ که ۳۶ است بر ۲۷ بمقاربت مجموع
 ۶۳ میشود **مسئله ثانی** از مقررات که اثنا معادل عدد و احوال باشد
 قاعده منطوقه **نظم** در مال و عدد عدیل نشی نشد باگاه ۵ کم کن عدد از
 پنج و باقی نوزده پس اعدادی جز باقی دانی بر جز را مرتب نشی را که

و طریق چنانست که اگر مال کمتر از واحد باشد تکمیل نماید که دو از زیاده بود
 رد باید کرد و در اثنا عدد نیز برین سوال عمل نماید که چنانکه در مسئله
 اولی گذشت و انگاه نصف عدد اثنا را بر جمع باید نمود و عدد را از و
 باید که دو جز باقی را بر نصف عدد اثنا باید افزود و با نقصان باید
 کرد و حاصل نشی قبولت **مثال** عدد در که چیزی در نصف او ضرب کنند
 و حاصل ۱۲ بمقاربت مجموع پنج مثل این عدد نیز نخست آن عدد نشی
 فرض شد و حاصل ضرب نشی در نصف او نصف مال سه پس نصف مال
 با دوازده معادل پنج نشی است که خسته اشال نشی مفروض است و بعد از
 تکمیل یکمال با ۲۴ معادل ده نشی است و از مرتب نصف عدد اثنا که ۵ میشود
 عدد را که ۲۹ است نقصان کردیم باقی ماند و جز یک یکی است و جمع یک یا
 بر نصف عدد اثنا که پنج است بمقاربت و با نقصان کند مطلوب حاصل است
 بجهت آنکه چیزی یک را بر ۵ بمقاربت ۶ میشود و ۶ را جمع در نصف او که ۳ است

ضرب

ضرب کنند ۱۸ میشود و بر جمع و چهار دوازده بمقاربت مجموع ۳۰ میشود که
 خسته اشال ۶ است و اگر یک را از پنج نقصان کنند ۴ باقی بماند و جمع چهار را
 در نصف او که ۲ است ضرب کنند حاصل ضرب نشت میشود و جمع بر نشی دوازده
 بمقاربت مجموع ۲۰ میشود و خسته اشال چهار است **مسئله ثالث** از مقررات که
 احوال معادل عدد و در اثنا باشد قاعده منطوقه **نظم** در مال عدیل عدد است
 و در اثنا فی الحال عدد بران بر پنج افزاید بر جمع نصف عدد اثنا و انگاه
 پس که جز عدیل چند است با قدر مرتبش بهم جمع تا باقی بر پنج نشد که
 عبارت از نصف عدد اثنا است با چند مجموع مرتب و عدد جمع باید نمود
 با نشی قبول حاصل شود و طریق چنانست که اول تکمیل باره باید نمود
 انگاه بر جمع نصف عدد اثنا را بر عدد باید افزود و بعد از مجموع با نصف
 عدد اثنا نشی قبولت **مثال** عددی که از مرتب احوال عدد در نقصان
 کنند و باقی را بر مرتب همان عدد بمقاربت دوازده شود نخست آن عدد در نشی

فرض باید کرد و مرتب ادا مالست شمی را نقصان کردند مال الاشی شد و بر
 مرتب آن عدد که مالست افزودند و این الاشی شد که معادست با
 و بعد بجز مابین و ده و یک شمی بشود و بعد از در یک مال چهار مرتب است
 و نصف شمی بس نصف عدد شمی که بر مرتب است و مرتب او نصف شمی است
 چهار مرتب نیز از پنج و نصف شمی بشود و بعد پنج و نصف شمی در پنج است
 چهار نصف عدد و نصف شمی را که بر مرتب است بر و بعد از میزد و و نصف بشود
 و این مطلوب است چرا که چهار دو و نصف را بر مرتب نمودنش و پنج و پنج
 از شش و پنج دو و نصف کم کند سه و سه بر باقی ماند و چهار سه و سه بر
 را بر شش و پنج افزودند ده میشود **باب ششم** در بیان قواعد ضرب و تقسیم
 لطیفه که صاحب را از دست استن و اجار نیست و درین رساله از جمله آن
 قواعد و از ده قاعده مذکور یک در بعضی الله تعالی و حسن تر نیت **قاعده اول**
 در جمله موضوعات قرون علم و معتدای فضلائین استیما به الله و الله و الله و الله

نورین

نورین که در بعضی از تصانیف تصریح برین معنی نموده چنانچه خوانند بقدر
 ضرب عددی را فی نفسه و فی جمیع ما تحتها من الاعداد باید که بران عدد یکی
 افزود و مجموع را در مرتب آن عدد ضرب کرد و نصف حاصل ضرب مطلوب
 مثلا ضرب سه مطلقا که یک را بر مرتب باید افزود تا ده شود و مرتب نه شش و دو
 یک است چنانچه در **باب ششم** ضرب کند حاصل ضرب **۶۱۰** بشود و نصف او که **۳۰۵** است
سبع و این مطلوبیت قاعده ششم چنانچه خوانند جمیع افراد طاق طاق را در نظر
 طبعی و از اعداد غیره الاعداد که هر فردی بر این و در هر فردی بر این و در هر فردی بر این
 افزودند و در مرتب پنج که بیت و تحت مطلوبیت **قاعده ششم** چنانچه در
 و پنج در آن افراد خوانند بر نظم طبعی نصف زوج افراد در فوق مابلی او ده شش مو
 یک را بر مرتب باید کرد و حاصل ضرب مطلوبیت مثلا از ده داده و خوانند
 چهار نصف ده را که پنج است در شش ضرب کند حاصل ضرب سه می شود و این
 مطلوبیت **قاعده ششم** چنانچه خوانند جمیع کسوفات اعداد متوالیه را در اعداد

مثلا طاق اعداد
 را از واحد تا ده
 بر فردی که در مرتب
 افزودیم

از مرتب عدد حاصل ضرب عدد است در نفس او آن عدد را بر تضعیف
 باید کرد و یکی را بر او افزود و وقت جمیع اعداد بر نظم طبعی ضرب
 باید کرد و حاصل ضرب جوابت مثلا بر کات و اعداد تا شش چنانچه در
 تضعیف کند و یکی بر او بفرماید سه ده میشود و مثل او که چهار و شش است
 در جمیع این اعداد بر نظم طبعی که بیت و یک است چهار ضرب کند نوید یک
 بشود و این و این **قاعده هفتم** چنانچه خوانند جمیع کسوفات اعداد
 متوالیه را در ملکیت عدد ضرب عدد است در نفس او و حاصل ضرب را
 باز در نفس همان عدد ضرب باید کرد و مجموع ملکیت همان عدد است
 مثلا ملکیت سه چهار را در سه ضرب کند نه میشود و باز سه را در سه ضرب
 کرد تا بیت و وقت حاصل شود پس بیت و وقت ملکیت است و طریق آنست
 که آن اعداد متوالیه را بر نظم طبعی جمع باید کرد از واحد و مجموع را مرتب
 باید ساخت **مثلا** ملکیتات و اعدادی است را و بعد از جمع بر نظم طبعی جمع

۲۱ را مرتب با **۳۰۵** میشود که جمیع ملکیتات یک یک از واحد الی
 سه **قاعده ششم** چنانچه خوانند سطح جزین عددین را از اعداد آنکه آن عددین
 منطبقین با همین یا مختلفین باشند باید که یکی از دو عدد را در عدد دیگر
 ضرب کرد و جذر حاصل سطح آن جذرین است **مثلا** سطح جزین پنج و جذر
 بیت را خوانند چنانچه در **باب ششم** ضرب کند حاصل ضرب سه صد میشود و
 جذر صد که ده است سطح جزین **قاعده هفتم** چنانچه خوانند که جذر
 یک عددی را بر جذر عدد دیگر قسمه کند که خارج قسمه جمع عدد خواهد بود
 باید که یک از آن دو عدد را بر عدد دیگر قسمه کرد و جذر خارج قسمه خارج
 قسمه جزین است **مثلا** جذر صد را بر جذر بیت پنج قسمه کرد که خارج
 قسمه چهار است و جذر او دو که خارج قسمه دو است بر پنج که جزین است
قاعده ششم چنانچه خوانند که تقابل عدد تمام کند و مراد از عدد تمام عدولیت
 است اوی الاجزا یعنی مجموع اعداد که این عدد تمام او حاصل است عا

اذین و طریقی فصل او چنانست که اعداد متوالیه را از واحد بطریق انصاف
 جمع باید کرد تا آنکه اگر این مجموع را بر واحد عادی نباشد پس این مجموع را در
 مرتبه افر ضرب باید کرد و حاصل ضرب عدد نام است پس این مجموع عادی
 او است مثلاً یکی دو و چهار را جمع کردیم هفت شد و چهار عادی را در
 پس هفت را در چهار ضرب کردیم ۲۸ شد و مجموع آن اعداد که ۷ است عادی
 ۲۸ است **قاعده** جمع خواهند تحصیل چیزی که نسبت او با جبر را در مجموع
 عدد صحیح نیز باشد و دیگر پس این عدد صحیح را بر آن عدد دیگر قسمت باید کرد
 و خارج قسمت را بعد از باید ساخت و این جواب است مثلاً جمع کردیم که نام قدر است
 که نسبت او با جبر را در مجموع دو و ده نیز با چهار جمع دو و ده را بر چهار قسمت
 کردند خارج قسمت سه می شود و بجز در سه نه است و این جواب است چنانچه
 با سه مجموعیست دو و ده است با چهار و اگر گویند مجموعیست دو و ده با نه نیز جمع
 دو و ده را بر نه قسمت کردند خارج قسمت یک دهم است و بجز و یک

دقت

دقت یک و هفت است و این جواب است **قاعده** کدام عدد است که جمع
 در عدد دیگر ضرب کند و حاصل ضرب را بر آن ضرب قسمت کند همان حاصل
 ضرب را در خارج قسمت ضرب کند حاصل ضرب ضریب مساوی مرتبه آن عدد
 ضرب نیز مثلاً را که در سه ضرب کند حاصل ضرب ۲۷ میشود و جمع ۲۷
 را بر نه قسمت کند خارج قسمت سه میشود و بجز سه است و هفت را در سه ضرب
 کند ۲۱ میشود که سه مرتبه است **قاعده** تقاضی میان مرتبه و
 عدد مساویست با حاصل ضرب جبرین آن عدد در تقاضی جبرین مثلاً تقاضی سه مرتبه است
 مرتبه چهارش زده است و مرتبه شش سی و شش و تقاضی میان این
 بیست است و جذرش زده چهار است و جذر سی و شش بیست و مجموع
 جبرین ده است و تقاضی میان جبرین ده است و از ضرب دو و ده
 بیست حاصل است که مساویست با تقاضی مرتبه **قاعده** هر چه در
 ابر یکدیگر قسمت کنند یعنی هر یک هم مقوم و هم مقوم علیه است و خارج قسمتی را

یاد دوم
 هرگاه که در تقاضی جبرین با جبرین مساویست
 تقاضی جبرین با جبرین مساویست
 تقاضی جبرین با جبرین مساویست

بر خارج قسمت دیگری ضرب کند حاصل ضرب همیشه واحد خواهد بود مثلاً جمع دو و ده
 را بر بیست قسمت کنند خارج قسمت واحد و نصف خواهد بود و جمع هفت را در
 قسمت کنند خارج دقت خواهد بود و از ضرب واحد و نصف در دقت
 حاصل ضرب واحد است چنانکه از ضرب واحد در دقت حاصل دقت است
 از ضرب نصف در دقت حاصل نصف دقت است که یک دقت است **قاعده**
 در مسائل متفرقه بطلی قسماً که سبب قدرت ذهن طالب است در استخراج
 مطالب **قاعده** کدام عدد است که جمع تضعیف کند یکی بر دیگری حاصل
 را در سه ضرب کند و بر حاصل دو بیفزاید و مجموع را در چهار ضرب کند
 بر حاصل سه بیفزاید مجموع خود بخود و استخراج او بطریق جبر است
 آن عدد را شش فرض کردیم و شش را تضعیف کند و شش یکی بود
 شش افزودیم و شش واحد شد و مجموع را در سه ضرب کردیم شش شش
 سه عدد شد و در او افزودیم شش شش شش و جمع را در

مار

چهار ضرب کردیم بیست و چهار شش و بیست عدد شد و سه را بر او افزودیم
 بیست و چهار شش و بیست عدد شد که حاصل است با خود و بود را در
 معادله و استخراجه شش بیست و چهار شش معادله است با خود و بود را در
 از مقدمات اولی است پس قسمت باید کرد عدد را بر عدد شش و خارج قسمت
 سه است و این جواب است چنانکه جبر را تضعیف کردند ۶ میشود و یکی را
 افزودند ۷ میشود و ۷ را در ۳ ضرب کردند حاصل ۲۱ شد و دو
 افزودند ۲۳ شد و ۲۳ را در چهار ضرب کردند ۹۲ شد و ۳ را بر او افزودند
 ۹۵ شد و استخراج این بطریق خطای نیز ممکن است که آن عدد را در فرض کردیم
 ۹۵ بود و استخراج خطای ناقص است و آنجا بیخ فرض کردیم پس ۲۵ خطا
 است و محفوظات ۹۶ است و محفوظات ۱۲۰ و جبر خطای متعلق است که تضعیف کردیم
 پس مجموع محفوظات ۲۱۶ است بر مجموع خطای که ۲۲ است قسمت باید کرد
 و خارج قسمت سه است و استخراج او بطریق تقیید نیز ممکن است و عمل باین عمل
 تقیید نیز ممکن است و عمل باین عمل تقیید نیز ممکن است

هر چه در تقاضی جبرین با جبرین مساویست
 تقاضی جبرین با جبرین مساویست
 تقاضی جبرین با جبرین مساویست
 تقاضی جبرین با جبرین مساویست
 تقاضی جبرین با جبرین مساویست

کرد و در آن سوال شروع باید نمود پس بطریق که از ۹۵ سه را نقصان باید کرد ۹۲ میانند و ۹۳ بار چهارم قسمت باید کرد و خارج قسمت ۲۳ است و بجمع دور از اول کم کردند ۲۱ باقی میماند و ۲۱ را بر ۳ قیمت کردند خارج قسمت ۷ است و یکی را از اول کم کردند ۶ باقی ماند و بجز آن نصف سه باقی ماند و این مطلوب **مسئله** اگر گفته شود که ده را بدو قسمت کنیم یک در آن که فضل ما پس از این باشد و بطریق چهارم استخراج باید نمود و اگر از آن شیء باید فرض کرد و بیشتر را شش و پنج و بجز آن جمع دو شش و پنج است که حاصل است با ده و بجز آن معادل پنج است و بجز آن پنج را عدد و اینها که دو است قسمت شود خارج قسمت دو و نصف میشود که قسم اول است و قسم اکثر نصف و نصف است و فضل پنج باقی است و استخراج او بطریق خطای نیز ممکن است که فرض شود اول سه پس خطا اول واحد ناقص است و اگرگاه قسم اول چهار فرض شود پس خطا آنانی سه ناقص است و محفوظ است

نیز که صحت آنرا در بعضی از
نصف آن را نصف و نصف است
آنرا از جانب پس یک است
عقلد بود

نهایت

که فرض چهار است در یک
نهایت و محفوظ آنانی چهار و فضل بین محفوظین نهایت و فضل پنج خطای
دو و بجمع پنج در دو قسمت شود خارج قسمت دو و نصف میشود و این قسم
اول است و استخراج او بطریق تحلیلی نیز ممکن است موافق قاعده مستمره
و آنرا قاعده اینست که هر عددی که در هر قسم متفاوت کند در وقت و کثرت
فضل که میان این قسمین ضعف فضل است که میان نصف آن عدد و
میان هر یک از قسم آن عدد است مثلاً چنانچه شش را بدو قسم متفاوت
سازند که یکی چهار یکی دو بجز فضل میان چهار و دو و دو است و میان
و نصف شش که سه است فضل یک است و دو ضعف یک است و بجز این فضل
میان دو و نصف شش که سه است یکی است و دو ضعف یک است پس نباید
قاعده چنانچه نصف فضل قسمی را که دو نیم است بر نصف ده میفرایند قسم
اگر حاصل میشود و اگر از نصف ده نقصان کند قسم اول حاصل است
مسئله مالی که بجز آن اضافه کنند بر خمس او خسته در اتم و از مجموع نلت است

در هر
قسم

مجموع نقصان کند و خسته در اتم فرضی باقی ماند بطریق چهار معلوم میشود
که مال را شش فرض کند و فرض شش و خسته در اتم میفرایند پس مجموع
یک شش و شش شش و خسته در اتم میشود و از مجموع که یک نلت نقصان
شود چهار شش شش و سه در هم و نلت در هم باقی میماند و بجز آن از
کم شود فرضی میماند و این معادل سه است و بجز آن معادل و استقاط
المتشک چهار شش شش معادل یک در هم و نلت است پس واحد نلت
را بر چهار شش قیمت نمود و خارج دو و نصف سدس است و این مطلوب
است و بطریق قسمت اگر چهار شش را در خارج نلت ضرب باید کرد
تا دوازده شود که هر سه بمنزله یک شش است و اگرگاه یک و نلت
تجسس باید کرد و نلت را بر او افزود تا پنج شود و پنج را در خارج شش
بجز ضرب کند ۲۵ میشود که هر سه بمنزله یک شش است و بجز ۲۵ را بر ۱۱
قیمت نماید خارج دو و نصف سدس میشود که تقصود است چنانچه در
بطریق است

و نصف

و نصف سدس را یکسر فرود آورند نیز کمتر کند نسبت و پنج نصف سدس
بشود و بجز شش او بر و میفرایند سی میشود و بجز سی را عدد و بجز سیزده
که هر دوازده را یکی صحیح اخذ کند دو و نصف میشود و پنج را افزودند نلت
عدد صحیح و نصف یکد میشود و نلت نلت و نصف دو و نصف است بجز
از نلت و نصف نلت او پنج نقصان شود فرضی از باقی میماند و بجز آن
او بطریق خطای نیز ممکن است که فرض کند آنرا مال را پنج و عمل کند در او بطریق
مذکور که شش او و شش در اتم را میفرایند ۱۱ میشود و نلت ۱۱
و نلت ۱۱ در هم یک شش است که شش در اتم در هم شش در اتم
و نلت است بجز آنرا کم کند نلت و یک نلت میماند و بجز آنرا کم کند دو و یک
یک نلت میماند که خطا از اید است و بجز دو فرض شود و بطریق مذکور عمل نمایند
که یک شش و پنج افزودند شود نلت و دو شش میشود و نلت او و شش نلت
شش دوازده شش نلت شش است بجز نقصان شود باقی میماند نسبت
شش در نلت شش و دو نلت شش که از این یک نلت است پس خطا

در هر
قسم
بجز آن
نلت

در هر روز مقرر است که در هر روز در خطی که
 نماند ناقص نیست و محفوظ است اول نشت است بجهت آنکه نشت خمس نماند
 عددی که نشت نماند در وقت نماز است و نشت خمس با نشت و محفوظ است
 در وقت نشت خمس است که در دو نشتان باشد بطریق جمع که در هر روز
 نشت که میان خمس و نشت با نشت است و نشت و نشت و نشت و نشت
 خمس با نشت یک است و مجموع نشت است و نشت و نشت و نشت و نشت
 مجموع نشت است و در دو نشتان و نشت با نشت و نشت و نشت و نشت
 خارج نشت دو و نصف سمس است و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 با نشت باید فرود آید و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 شود و خارج دو و نصف سمس است و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 که نشت را که بود از تقاد او چیزی نماند و زیاد کند نصف اول
 و نصف اول نشت مخصوص است پس نشت و نصف نشت و نشت و نشت و نشت

کم نمایند در باقی که دو نصف سمس باقی را که خمس نماند بقصا کنند
 دو و نصف سمس میماند بجهت آنکه دو و نصف را با سمس است بجهت آنکه
 سمس فرود آید سمس نصف سمس میشود و سمس این نشت و این نشت
 خمس نماند که بیت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 نصف سمس میشود و این مطلوب است حوضی که چهار نوبه نشت باشد
 یعنی فراره که یکی از آن انانیت حوض را دیگر در یک روز دوم در روز
 و سمس در روز چهارم در چهار روز پس مجموع این انانیت را باید در
 از روزی حوض را بر مکنند و استخراج این را بجهت تناسبه باید نمود و باید نشت
 که این انانیت را بجهت دیگر روز و حوض را و نصف سمس حوضی که نشت
 میان یک روز و میان دو حوض و نصف سمس حوضی که نشت زمان نشت
 مطلوب پس بقول احد و بطریق است سمس نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 معلوم کرد و نصف سمس است و نشت و نصف سمس را نشت نشت که در روز

کم

نشت نصف کرد و دست خراب کرد چهار نشت و چهار روز در هر نشت که نشت است
 که نشت و چهار نشت و نصف سمس که یکی است را و نشت و نشت و نشت و نشت
 سمس نشت و این نشت باید و واحد که نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 نشت که دست خراب کرد و نشت و در هر نشت که نشت است که نشت
 و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 نشت را بجهت حوضی را در روز نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 انانیت را بجهت دیگر روز حوضی را که نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 در روز نشت پس هر نشتی از حوضی در نشتی از روز نشت و نشت و نشت
 در روز نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 حوضی با نشت که آب حوضی از آن با نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 در هر نشتی از روز حوضی از انانیت نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 در نشتی دیگر نشت حوضی را بر مکنند پس انانیت را بجهت دیگر روز نشت

حوض را و نشت و سمس جز یک حوضی را بجهت آن حوضی نشت و چهار نشت و نشت
 که در هر نشتی که نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 نشت و سمس نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 نشت حوضی واحد پس بقول احد و بطریق است و نشت و نشت و نشت و نشت
 چهار نشت نشت باید نشت و نشت معلوم که نشت و نشت و نشت و نشت
 یک روز نشت و نشت نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 انانیت را بجهت نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 که حوضی اول نشت و چهار نشت پس هر نشتی از نشت حوضی در نشت و نشت
 بر نشت و نشت حوضی اول در نشت و چهار نشت از نشت و نشت و نشت و نشت
 او در نشتی و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 استخراج او را بجهت تناسبه میماند که نشت و نشت و نشت و نشت و نشت
 نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت و نشت

حوضی

جو هست با پس قبول احد در طبق است و چون سطح در زده و در هر که کسی شش است
 بر وسط معلوم که تحت ختمه که در نه خارج قسمه هفت و هفت میشود و این معلوم است
 چه نشت هفت و پنجس دو و دو هفت است و ربع او یکی است و چهار هفت و پنجس
 کسری چهار یک هفت میشود با هفت و یک هفت میشود پس چون در زده را
 بر رخ قسمه کند خارج قسمه دو و دو هفت میشود و چون خارج قسمه را در سه ضرب
 کند حاصل هفت و یک هفت است و بطریق چهار هفت است چه نشت شش و بر شش
 القاشود پس ربع شش و در شش است معادل است با نشت چهار هفت شش هفت
 نشت و ربع القاشود ربع و در شش باقی میماند چنانکه از دوازده نشت و ربع که
 هفت است اسقاط شود و باقی میماند که ربع و در شش است پس نشت را که هر که
 ربع و در شش است قسمه باید که در باقی طریقی که نشت را در خارج مشترک که دوازده است
 ضرب باید که در شش و شش شود و در هر سه ربع است چون شش و شش ربع
 کند ظاهر است قسمه هفت و یک هفت است و بطریق نظایر این است که هر که
 در هر سه ربع است

ازده

ازده نشت و نشت و ربع اسقاط شود و باقی میماند پس خط اول را بزرگ در دست
 و چون مفروض دوم بیت چهار نشت و نشت و ربع از آن اسقاط شود و باقی میماند
 پس خط انانی را بزرگ هفت است و موقوفه اول نشت و چهار نشت و موقوفه ثانی چهار نشت
 و فصل باقی موقوفه پس شش است و فصل بین خط این پنج و چون **۳۰** قسمه
 شود خارج قسمه هفت و یک هفت میشود **۹** بطریق تحلیل نیز ممکن است چون هر
 مثل او و دو هفت و افزوده هفت و یک هفت میشود و دو هفت شش هفت که در
 و یک هفت هفت هفت است که نشت و ربع از هر عددی مساوی باقی و دو هفت باقی است
 و قیاس بر همین فاعل مذکور استخراج نظر را و ممکن است و باید که میان کسور
 ملقاه و میان باقی از خارج مشترک نسبت را ملا حظ نماید و آن عدد که در اسقاط
 کرده آن کسور را برین عدد تا مطلوب بجهت قبول بیوند و نشت را چون گفته شود که یک
 که چهار نصف هفت از یک شود باقی چهار ربع پس از خارج مشترک که در هفت نصف است
 که هفت است چون اسقاط شود باقی میماند و هفت دو نشت و نشت است پس بر همین

۳۰

نسبت بر اربعه و نشت او و نشت او با افزوده تا میرسد نشت شود و نشت اربعه
 چهار نشت است که واحد نشت پنج هفت از سیزده و نشت نصف و هفت که نشت
 نشت است اسقاط شود بر چهار باقی میماند چنانکه چهار سیزده و نشت را شش
 چهار نشت میشود و نصف و هفت او بیت و نشت نشت میشود که در نشت است
 چون از یک شود باقی چهار است و این معلوم است **مسئله** دو مرد در یکس صاحب شدند
 در بیع و دانه ریخت خود دینیک دیگری گفت که از نقدی که هر تر است از نشت او را
 عطا نمائی من دانه نام است و نامی با دل گفت که در پنج آنچه هر تر است از نشت او را
 نشت دانه بجهت قبول بی بوند پس با هر یک چند خواهد بود و نشت دانه چه مقدار است از نشت
 این بطریق چه است که فرض باید که در مایع الاول را شش و مایع الثانی را با اعتبار نشت
 پس پس اگر در اول از نامی که هر یک در نشتی و در هر دو خواهد بود و این نشت دانه
 و اگر نامی از اول ربع یک در دوازده و در هر سه ربع است در هر سه ربع
 معادل شش و در هر سه ربع است دانه است و بعد الملقاه دو در هر سه معادل ربع

اول ۳

نشت

شش است پس شش دو در هر سه و دو نشت یک در هر سه است با در اول که مفروض
 شش بود و در هر سه و دو نشت یک در هر سه است و با در دانی همان سه در هر سه است پس شش
 دانه سه در هر سه و دو نشت یک در هر سه است پس چون کسور را صحیح سازد با در اول نشت
 در هر سه و با در دانی سه در هر سه و نشت دانه بازده در هر سه است و در استخراج این مسئله
 طریقی است اسم غیر مشهور و آن آن چنانست که خارجی کسری را که سه و چهار است صحیح
 سازد و دوازده میشود و چون از دوازده یک را نقصان کند شش دانه حاصل میشود
 و چون یک کسری که نشت است نقصان کند مایع الاول حاصل است و چون هر کسری که
 ربع است که کند مایع الثانی حاصل است و بجهت توضیح مایع ارضه نامی دیگر فرضی
 کنیم مثلا اگر شخصی اول یکوید هفت مایع و مایع شش دانه است و نامی یکوید پس
 مایع مایع شش دانه است پس شرح کسری را بجهت دیگر که فرض کرده **۳۰**
 شش و از شش یک را که کرده **۲۹** شش و این شش دانه است و از شش هفت و از شش است
 نقصان کرده **۲۴** شش و این مایع الاول است و چون کسری را که پنج است که کند

۲۵ همانند و این مانع الثابت و غیر فرض **۲۵** را که **۲۴** است بر **۲۳** بنویزاند **۲۶**
 میشود و مجموع **۲۳** را که **۲۴** است بر **۲۵** بنویزاند **۲۹** میشود **مسئله** سه قریح است
 معلوم که اگر آنجا چهار رطل عمل دارد و دو رطل هر یک و سه رطل عمل دارد و مجموع
 اولی یک انبار چغندر و یکدیگر مجموع نموده یکدیگر را از آنجا که هر یک از آن
 مذکور را از آن یکدیگر بر که در یک در آنجا که از آنجا که هر یک از آنجا که
 مذکور هم مقدار خواهد بود و وقت این اوزان مذکور را جمع باید که و جمده
 میشود و محفوظ باید داشت و آنجا که هر یک از این اوزان مذکور را در هر یک از این اوزان
 نموده قرب باید کرد و حاصل را بر محفوظ قسمت باید نمود و خارج قسمه از نوع هر دو
 است پس از این را در نفس او ضرب کرد و در آنجا که در هر یک از این اوزان
 سه رطل عمل شد و آنجا که چهار رطل عمل شد در هر یک از این اوزان
 رطل و نصف رطل عمل شد و مجموع هر رطل است **مسئله** شخصی سوال نمود که اگر از این چهار
 که گفته است در جواب گفته شد که ثلث اینها که گفته است مساوی است با این چهار تا می است

پس

به مقدار از ثلث گفته بنویز و به مقدار مانده نیز استخراج این مسئله بطریق هر جهت
 فرض باید کرد ماضی را نشی پس باقی دوازده است الا نشی پس ثلث ماضی معادلات
 باقی باقی الا نشی پس و بعد بجز ثلث ماضی و ربع ماضی با جمعا اگر ماضی نشی است ثلث نشی
 نشی و ربع نشی معادل سه باقیست و این اول از معادلات است پس قسمت باید نمود
 بر عدد در ثلث و عدد در ثلث و ربع است که هفت نیز با جمعا رطل نشی که در هر رطل را
 در رطل نشی که دوازده است ضرب کرد و **۳۳** میشود و در هفت قسمت کرد و در خارج پنج
 و ربع میشود و این ساعات ماضی است و ساعات باقیه نشی و ثلث ربع است و ثلث
 ماضی موافق ربع باقی است یعنی مانند التثکیر استخراج او بطریق اولیه مساویه نشی است
 که ماضی را نشی باید فرض کرد و باقی را چهار ساعت با جمعا ربع نشی است نشی مساوی
 یک است باقی است پس نشی ماضی سه ساعت است و مجموع ماضی و باقی هفت است پس ثلث است
 با هفت می نسبت به ثلث است و قبول اول و در این است پس سطح طرفی را که سی
 و نشی است بر هفت که وسط معلوم است قسمت باید کرد و خارج قسمت پنج و ربع می شود

و این مطلوب نیزه در آب نموده و خارج از آب پنج ذرعست و آن نیزه
 با نبات طرف او میل کرده است که سر او با سطح آب ملاقات کرده و بعد بر آن مطلع
 او از زیرت و موضع ملاقات را س او را آب راده ذرع است پس طول از رطل چغندر
 باشد و استخراج او بطریق هر جهت که غائب در آب را نشی فرض باید کرد پس رطل نشی
 پنج است و ثلث نیست که در این صورت آن رطل بعد از میل و نیزه را در آب است که هر یک از آن
 نازیده ذرع است و ضلع دیگر بقدر غائب است از رطل نشی باشد و ثابت شده و ثلث
 عرضی که بر رطل و نیزه قائم مساوی است یا بر تقصیل او کرده و نشی است یکصد و
 مال است و بعد از آنکه در سطح مشترک و نشی معادل است یا **۷۰** و مجموع **۷۰** را رده
 قسمت نمودند خارج قسمه هفت و نصف میشود و این قدر غائب است در آب پس رطل
 دوازده ذرع و نصف ذرع است و استخراج این مسئله بطریق خطای ممکن است که فرض
 شود و ربع با نیزه و بر رطل او میشود و مجموع هر رطل ماضی است که هر یک است
 دو صد است پس خطا اول باشد و آنجا که فرض میشود بیست و ربع او

۱۰۰

بهار صد و بر رطل ماضی که یک ده است و دیگری با نیزه و هر یک را جدا جدا جمع رطل
 سازند مجموع میشود پس خطا ثانی باشد و محفوظ اهل
 است و محفوظ ثانی با نصد است و فضل بین محفوظی است و فضل بی خطای
 بنجاه است و خارج قسمه دوازده و نصف است و هو الظم ملک و در باب
 حساب را در این فن مسائل متعدد است که هر چند سعی نمودند و بنظر دقیق و در
 کتب جانیه فرمودند کشف نقاب و رفع حجاب آن اتفاق نیفتاد و جدا گانه
 در حصول آن مطالب و تبیین آن مارب بر راهی و واضح و ادله قاطعه
 متمسک شدیدی باصل مقصود نبردند و نشاء باز کثرت مال وقت بر فضایی
 انحال او طیران نوازت نمود و عقل دور اندیش از تحصیل راهی و موصله
 و ادله لایحه بجز و قصور احتراق نمود و آن مسائل فریدم از زمان الی این زمان
 بنابر عدم انحال باقی بهم و دست تفرق اهدا بر دامن علمت او رسیده و بعضی
 از آن مسائل اعلامی این فن در مصنفات خود ذکر کرده اند و نظر از آن

در تولقات خود ایراد نموده بطریق استخوان ما اقام نیزین حساب و
 تجزیه حسابین در الزام جواب بود باشد و از آن سبب هفت سبب در سبیل
 انوزج مذکور کرد **اول** آنکه ده را چنان دو قسم کرد اند در بر یک چیز اول
 بیفرازند و بجمع را در بجمع ضرب کند عدد مفروض حاصل **حکم** دو و دو
 که چنان بران هر دو ده بیفرازند بر جمع جز جمع با نند یاده را از و نقصان
 کنند مابقی را جز بر بن **سیم** اقرار کرد برای زنده الی جزر بالعم و
 برای عمر اقرار کرد بیخ الی جزر با نند **چهارم** عدد یکت جمع دو قسم
 مستقیم کرد اند هر یک یکت بر **حکم** ده را چنان دو قسم کرد اند و هر یک را
 بر دیگری قسمت کنند در دو خارج قسمت را چنان جمع کنند بجمع مساوی
 یک از آن دو قسم بر **ششم** سه مرتبه متناسبه المقدار که شیخ این نکته
 نیز بر **بنفتم** بخوردی که هر گاه زیاد کند بر او جزر او دو در هر دو
 با نقصان کنند از او جزر او دو در هر دو آن بجمع را با باقی را جزر از

که اگر ایراد از این است که
 اینست که در هر دو قسم
 که در هر دو قسم
 که در هر دو قسم

بطریق

بطریق مانسته فکوه و السلام علی من اتبع الهدی تم حدیث
 از کتاب فی ۵۲ نثر و تصحیح **سنة** که در خدمت سلطان صاحبزاد
 و محمد رب العالمین
 کتبی شریفه و در اسلام



۴۴

کتابی از اجازت شیخ
 میرزا کاظمی فیض
 ۱۳۱۲



۱۳۱۲

اسد غنم وابن مارد التبريقه وابن ملك بن غنيمه اسد غنم وابن المشرق
نقته وابن محمد بن قطب الدين الرازي صاحب الطحاكات نقته جليل القدر معروف
وابن محمد بن احمد بن اسحق الجعافه وابن محمد الاشعث الكوفي نقته وابن محمد بن
احسن الطوسي بن الملقه والديوبند وسلطان الحكيم والمحقق نقته معروف
وابن محمد بن علي بن محمد بن رباح بن واين محمد بن نصير بن منصور السكوني نقته
وابن محمد بن النعمان المعين جالو النعمه والفضل اشرف الشمس وابن محمد بن علي بن
ح وابن محمد بن الحسن والهمداني اسد غنمما وابن محمد بن زياد بن يحيى الازدي نقته
وابن مروان الجلاب صاحب الهادي عليه السلام نقته والخطاط المديني الذي
مرويه عن علي بن اسحق نقته والزرعي الصهم مشرك بين جاهل وابن منصور
الطاهري نقته وابن محمد بن علي نقته وابن مسلم بن رباح الشافعي نقته الحنف
العصاة عليه وابن اسد الكوفي نقته وابن المشعل اسد غنمما وابن محمد بن
وابن محمد بن الصباح نقته وابن محمد بن عمران اسد غنم وابن الفضل
الكوفي نقته وابن مقلص الجوهري نقته وابن كافي نقته شريف قدس
روحه وابن منصور بن عامر الطاهري اسد غنم وابن منصور بن يونس
بن رباح نقته وابن المكندي راعي الميول وشديده وابن موسى بن الحسن بن فوات
بن واين منصور الكاظم صاحب واين منصور السريوني وابن منصور بن علي بن يوسف

بروز

المان

اسد غنم ابو عثمان الاحول الكوفي نقته وان محمد البصرقي ولعله لا يعرف في السنه
مشايخ الاجان واين موسى الكندي نقته وغيرهم ممن يعرفه نقته وابن
بن واين محمد بن سام نقته وغيرهم ممن يعرفه نقته وغيره معقب
معاكم الميزه بن يوزيد نقته وابن سعيد بن واين شيبان وغيرهم المفضل
صدقه اسد غنم وابن علي بن ابي جهم بن واين عمر الجعفي بن رض واين فريسي
زناح وابن محمد بن واين محمد بن محمد بن محمد بن واين محمد بن واين محمد بن
المقداد بن الاسود الكندي حلاله اشرف من ليزير المقدم ممن مقرن ممن مقسط
لحاه ممن مومنين معروفه من مبنه بن عبد الله ابو الجوزا نقته ممن منقوشه
بن جميل بن منال بن عدي بن منلقه ممن منقوشه ممن منقوشه وغيره
منقوشه بن ابي الاسود اللبدي نقته وابن حاتم الجعفي نقته وابن العباس بن
وابن محمد بن عبد الله الخزاز نقته وابن المعرف بن واين يونس بن رباح وغيرهم
منقوشه بن الاثري وغيره ممن المكندي ممن المنهال ممن منقوشه ممن مورع ممن
موسى بن ابيهم بن واين الكيل التميمي نقته وابن بكر الواسطي بن واين جعفر
الكندي بن واين الحسن عامر القتيبي نقته وابن الحسن التميمي المعروف بابن
الكبايح وابن محمد الطيالسي بن واين بن يحيى ابو عمران اللامي بن واين
سعد الخياط بن والسواق بن واين طلحه العنبري بن واين عبد بن سيف بن

واين

غيرهم ممن يعرفه نقته ممن يعرفه ممن يعرفه ممن يعرفه ممن يعرفه
المعقل ممن المستقر ممن المستدين ممن المستور ممن المستهل ممن سروق الزنا
النازيق وغيره ممن مطح ممن سعوي بن خراش بن واين سعد الجعفي بن سليمان
الواكعي بن سليمان نقته والذبيذ بن واين البارقي نقته وغيرهم ممن مسلم بن ابي جهم
وابن ابي اسد بن واين خالد اسد غنم وابن علي بن واين بن واين بن واين بن
ومولى ابي عبد الله بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن
بكر بن نقته المستور ممن عبد الملك اسد غنم المتيقن بن محمد بن مشعل
بن سعد الاعداء بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن
ابي عبد الله بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن
الانصار بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن
مطرف بن محمد ابو الجعفي بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن
الجوهري نقته المعانق ممن معوي بن حكيم الدهري بن واين بن واين بن
عن الرضا عليه السلام واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن واين بن
محب بن مولى الصادق نقته معروف ممن معروف ممن معروف ممن معروف
اشعث بن علي العصاة معقل ممن معوي بن خراش بن واين بن واين بن

بن محمد بن الحسين بن محمد بن مروان وما كان في عن ذكره انتم فقد رويته
عن احمد بن زيار بن جعفر الصمد عن علي بن ابراهيم عن احمد بن محمد بن محمد بن
بن ابراهيم القمي صاحب الرضا عليه السلام وما كان في عن ذكره انتم ما كان في
فقد رويته عن الحسين بن احمد بن ادریس بن رضی الله عنه عن ابي عن محمد بن احمد بن
بن اسمعيل بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن مسكان بن ابي الحسن بن الفضل بن الملك
عن ذكره انتم ما كان في عن ذكره انتم ما كان في عن ذكره انتم ما كان في
عن ابي ربه الله عن محمد بن الحسين بن احمد بن علي بن اسمعيل بن جعفر بن محمد بن الحسين
عبد الله بن مسكان بن ابي الحسن بن الفضل بن عبد الملك بن محمد بن ابي القاسم بن
ذكره انتم ما كان في عن ذكره انتم ما كان في عن ذكره انتم ما كان في
سعد بن عبد الله بن القاسم بن محمد بن ابراهيم بن سليمان بن داود بن المقرئ بن سفيان
بن عيينة بن الرضوي واسمه محمد بن مسلم بن شهاب بن علي بن الحسين بن علي بن
كان في عن زيار بن سوقة وقد رويته عن ابي رضی الله عنه عن محمد بن عبد الله بن

بن

بن نوح عن محمد بن ابي عمير بن زيار بن سوقة وما كان في عن زيار بن مروان
القنزي فقد رويته عن ابي رضی الله عنه عن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن عبد
ويعد ببن يزيد بن مروان القنزي وما كان في عن زيار بن سوقة
فقد رويته عن ابي محمد بن الحسن بن رضی الله عنه عن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد
محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي وما كان في عن زيار بن سوقة عن ابي بن الحسين بن
علي بن ابي طالب عليه السلام فقد رويته عن ابي محمد بن الحسن بن رضی الله عنه عن محمد بن
عبد الله بن ابي جليل بن زيد النخعي عن عبد الله بن الحسن بن علي بن خالد بن زيد
بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام وما كان في عن زيار بن سوقة
عن ابي رضی الله عنه عن محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن ابي جليل بن زيد النخعي
عن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي عن سيد بن يحيى بن محمد بن الحسين بن ابي جليل بن زيد النخعي
كان في عن طرف بن جعفر بن جعفر بن محمد بن علي بن رضی الله عنه عن محمد بن عبد الله
بن الحسين بن ابي هريرة بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن رضی الله عنه عن محمد بن عبد الله

فقد رويته عن ابي محمد بن الحسن بن رضی الله عنه عن محمد بن عبد الله بن محمد بن جليل بن زيد النخعي
البراهي وما كان في عن سليمان بن جعفر الجعفي فقد رويته عن محمد بن الحسين بن ابي جليل بن زيد النخعي
رضی الله عنه عن علي بن الحسين بن السدي بن ابي جليل بن زيد النخعي عن ابي عبد الله البرقي بن سليمان بن
جعفر الجعفي ورويته عن ابي رضی الله عنه عن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي عن محمد بن الحسين بن علي بن الحسين بن
سعيد بن سليمان بن جعفر الجعفي وما كان في عن سليمان بن جعفر الجعفي
عن ابي رضی الله عنه عن محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي عن ابي عبد الله البرقي بن سليمان بن
حفضل البرقي وما كان في عن سليمان بن خالد بن جليل بن زيد النخعي
عن محمد بن عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي
سالم بن سليمان بن خالد بن جليل بن زيد النخعي وكان خرج مع زيد بن علي فقتل
وما كان في عن سليمان بن داود المقرئ فقد رويته عن ابي رضی الله عنه عن
سعيد بن عبد الله بن القاسم بن محمد بن ابراهيم بن سليمان بن داود المقرئ
باسم القاسم وما كان في عن سليمان بن زيد بن جليل بن زيد النخعي

بن

عن الحسين بن ابي هريرة بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن رضی الله عنه عن محمد بن عبد الله بن محمد بن جليل بن زيد النخعي
وما كان في عن محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي عن ابي عبد الله البرقي بن سليمان بن
سعيد بن عبد الله بن ابراهيم بن هاشم بن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي
فقد رويته عن محمد بن الحسين بن رضی الله عنه عن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي عن محمد بن الحسين بن علي بن الحسين بن
واحمد بن يحيى بن محمد بن جعفر الجعفي وما كان في عن سليمان بن جعفر الجعفي
عن محمد بن عبد الله بن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي عن ابي عبد الله البرقي بن سليمان بن
عبد الله بن ابراهيم الكوفي وما كان في عن سليمان بن جعفر الجعفي
موسى بن المتوكل بن رضی الله عنه عن علي بن الحسين بن السويدي عن ابي جليل بن زيد النخعي
البرقي بن محمد بن ابراهيم بن جعفر الجعفي وما كان في عن سليمان بن جعفر الجعفي
رويته عن محمد بن الحسين بن رضی الله عنه عن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي عن محمد بن الحسين بن علي بن الحسين بن
احمد بن محمد بن ابي جليل بن زيد النخعي عن سليمان بن داود المقرئ
كان في عن تمام بن ابراهيم بن علي بن سليمان بن داود المقرئ وما كان في عن سليمان بن جعفر الجعفي

بن

عن رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله عن عياض بن سليمان عن محمد بن سليمان
عن محمد بن سليمان عن ابي سليمان الديلمي وما كان في زمن سليمان بن عمر فقدر
عن محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنهما عن محمد بن الحسين الصفار عن احمد بن ابي عبد الله
البرقي عن احمد بن علي بن عبد الله بن خالد بن علي بن شجرة عن سليمان بن عمر والاهل
وما كان في زمن سماعة بن مهران فقدر ويثمن عن ابي رضي الله عنهما عن علي بن ابي بصير
بن عاصم عن ابي بصير بن عيسى العلوي عن سماعة بن مهران وما كان في
عن سيود القفا فقدر ويثمن عن محمد بن الحسين رضي الله عنهما عن محمد بن الحسين الصفار
الحسين بن عيسى بن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن علي بن النعمان عن سيود القفا
وما كان في زمن سهل الكسبي فقدر ويثمن عن احمد بن زاذان عن محمد بن ابي
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير بن سهل بن اليسع وما كان في زمن سيف القفا
فقدر ويثمن عن محمد بن موسى بن النوفلي رضي الله عنهما عن علي بن الحسين السعدي
عن احمد بن ابي عبد الله البرقي عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن رباط عن سيف

وما كان

وما كان في زمن سيف بن عميرة فقدر ويثمن عن محمد بن الحسين رضي الله عنهما عن محمد بن الحسين الصفار
عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن سيف عن ابي بصير بن عمر النخعي وما كان في
عن شعيب بن واقد في النخعي فقدر ويثمن عن محمد بن الحسين بن محمد بن جعفر بن محمد بن زبير
علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهم السلام قال حدثني ابو عبد الله عليه السلام عن محمد بن عيسى
الاهري قال حدثنا ابو عبد الله محمد بن زكريا الجوهري القفا في الخبر ما قاله في حديثه
واقفا قال حدثنا الحسين بن زرارة عن الصادق جعفر بن محمد عن ابي بصير بن ابي بصير
علي بن ابي طالب عليهم السلام قال سئل رسول الله صلى الله عليه واله عن الاكل على الجارية
وقال انه يورث العقر وذكر حديث بطول كما في هذا الكتاب وما كان في زمن شهاب بن
عبد ربه فقدر ويثمن عن ابي رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى
الحسن بن محبوب عن شهاب بن عبد ربه وما كان في زمن صالح بن حكيم فقدر ويثمن
عن ابي رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن محمد بن ابراهيم
عن حماد بن عثمان عن صالح بن حكيم الا حول وما كان في زمن صالح بن عتبة فقدر ويثمن

عن محمد بن موسى السعدي رضي الله عنهما عن علي بن الحسين السعدي ابي عبد الله محمد بن
خالد بن ابي بصير بن عثمان بن ابي بصير بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
سنان بن ابي بصير بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
سماحة بن ابي بصير بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
سماحة بن ابي بصير بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
ابن الخطاب عن جعفر بن ابي بصير بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
بن سماحة الكوفي وما كان في زمن صفوان بن مهران فقدر ويثمن عن جهمان بن جهمان
ما جهمان رضي الله عنهما عن محمد بن ابي القاسم عن احمد بن محمد بن خالد بن ابي بصير بن ابي
ابن عيسى بن صفوان بن مهران بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
محمد بن احمد بن عيسى بن موسى بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
وما كان في زمن صفوان بن يحيى فقدر ويثمن عن ابي رضي الله عنهما عن علي بن ابراهيم
عاصم بن ابي بصير بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
ومحمد بن الحسين رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى

وار

بخرزروم بن سنان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
ابن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
بن ابي بصير بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
محمد بن الحسين رضي الله عنهما عن محمد بن الحسين الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن
حكيم بن مسكين عن عمار بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
عن كوفي وما كان في زمن عمار بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
عنه عن علي بن ابراهيم عن ابي بصير بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
ومحمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
عن عمار بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
عن ابي رحمه الله عن علي بن الحسين بن علي الكوفي عن ابي بصير بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان
وروي عن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان بن جهمان

وما كان فيه عن العلاء بن رزين فقد رويته عن ابي محمد بن الحسن رضي الله عنهما عن
سعد بن عبد الله بن يحيى بن جعفر بن محمد بن عيسى بن محمد بن قاسم بن العلاء بن رزين
وقد رويته عن ابي محمد بن الحسن رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله بن يحيى بن محمد بن
ابي الصهبان بن صفوان بن يحيى بن العلاء بن رزين عن ابي رضي الله عنهما عن ابي بن سليمان
الزراعي الكوفي عن محمد بن خالد بن العلاء بن رزين العلاء بن رزين عن ابي محمد بن الحسن
رضي الله عنهما عن محمد بن الحسن بن عيسى بن محمد بن عيسى بن محمد بن علي بن فضال بن
بن محبوب بن العلاء بن رزين وما كان فيه عن العلاء بن رزين فقد رويته عن
رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله بن يحيى بن محمد بن عيسى بن محمد بن علي بن فضال بن
عن ابيان بن عثمان بن عطاء بن سيار بن وما كان فيه عن ابي بن ابي حمزة فقد رويته
عن محمد بن علي بن ابي بصير رضي الله عنهما عن محمد بن يحيى الطاطري بن ابي محمد بن
عن احمد بن محمد بن ابي نصر بن زكريا بن علي بن ابي حمزة وما كان فيه عن ابي بن احمد بن
اشيم فقد رويته عن محمد بن علي بن ابي بصير رضي الله عنهما عن محمد بن ابي القاسم بن احمد بن

أبو

محمد بن خالد بن علي بن احمد بن اشيم وما كان فيه عن ابي بن اديس بن محمد بن عيسى بن
ادريس بن يزيد وما كان فيه عن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن
عز بن محمد بن الحسن بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن
في عن علي بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
عيسى بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
عن علي بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
محمد بن الحسن بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
بن عيسى الكوفي وما كان فيه عن علي بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن
رضي الله عنهما عن علي بن ابراهيم بن هاشم بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن
الكتاب بن محمد بن علي بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
العكر بن علي بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
الحسن بن احمد بن الوليد رضي الله عنهما عن محمد بن الحسن بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن

وما كان فيه عن علي بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
عن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
عظيمة فقد رويته عن ابي رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله بن يحيى بن محمد بن عيسى
عن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
عيسى بن علي بن الحسن بن علي بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
غراب فقد رويته عن ابي محمد بن الحسن بن رضى الله عنهما عن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن
حسان بن اديس بن الحسن بن علي بن غراب وهو ابن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن
زري وما كان فيه عن علي بن الفضل بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن
علي بن ابراهيم بن محمد بن علي بن الفضل بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن
كان في عن علي بن محمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن
محمد بن ابي القاسم بن محمد بن علي الكوفي عن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن
وما كان فيه عن محمد بن علي بن ابي اسباط بن محمد بن عيسى بن محمد بن الحسن بن علي بن اسباط بن محمد بن

ما كان

عبد الله عن محمد بن الحسين بن ابى الخطاب عن حمزة بن بشير عن حماد بن عثمان عن
عمران بن يحيى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن محمد بن الحسن بن ابي بصير عن محمد بن الحسن بن ابي بصير عن ابي بصير
عن حمزة بن بشير عن حماد بن عثمان عن عيسى بن ابى بصير عن ابي بصير
كوفي لول وحدثنا محمد بن الحسن بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام اذ اقبل عيسى بن ابى بصير فقال لي اذ انت
لهم تفرغ في ابي بصير في الاخرة فانظر اليه وما كان في عيسى بن ابي بصير
فقد روينا عن ابي بصير عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عبد بن الثالث عن عبد الله بن المغيرة عن عيسى بن ابي بصير وما كان في عيسى بن ابي بصير
عبد الله الهاشمي فقد روينا عن محمد بن موسى بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن محمد بن الحسين بن ابى الخطاب عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

عن

عبد الله عن محمد بن الحسين بن ابى الخطاب عن حمزة بن بشير عن حماد بن عثمان عن
عمران بن يحيى عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن محمد بن الحسن بن ابي بصير عن محمد بن الحسن بن ابي بصير عن ابي بصير
عن حمزة بن بشير عن حماد بن عثمان عن عيسى بن ابى بصير عن ابي بصير
كوفي لول وحدثنا محمد بن الحسن بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام اذ اقبل عيسى بن ابى بصير فقال لي اذ انت
لهم تفرغ في ابي بصير في الاخرة فانظر اليه وما كان في عيسى بن ابي بصير
فقد روينا عن ابي بصير عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عبد بن الثالث عن عبد الله بن المغيرة عن عيسى بن ابي بصير وما كان في عيسى بن ابي بصير
عبد الله الهاشمي فقد روينا عن محمد بن موسى بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن محمد بن الحسين بن ابى الخطاب عن محمد بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

الفضل بن

الفضل بن يسار وهو من اصحاب البيت وما كان في عيسى بن ابي بصير
عن محمد بن موسى بن النضر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
قال عن ابي بصير عن محمد بن عثمان عن القاسم بن ابي بصير عن ابي بصير
القاسم بن سليمان فقد روينا عن محمد بن الحسن بن ابي بصير عن ابي بصير
عن محمد بن عيسى بن عبيد بن النضر بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
في عيسى بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
محمد بن عيسى بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الكاهلي فقد روينا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الفضل بن

وما كان فيه عن ابي بكر الخضرى وكليب الاسدى فقد روته عن ابي رضى الله عنه عن
سعد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن الامم
عن ابي بكر عبد الله بن محمد الخضرى وكليب الاسدى وما كان فيه عن كليب الاسدى فقد
روته عن ابي رضى الله عنه عن سعد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد بن
عن فضالة بن الربيع بن كليب بن معوية الاسدى البصرى وما كان فيه عن
ما كان فيه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
عن احمد بن محمد بن عيسى بن الحسين بن محبوب عن عمرو بن ابي المقدام عن ابي عبد الله
ابن الحسين بن محبوب عن كوفي عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه وما كان فيه عن
مبارك العقوفى فقد روته عن ابن ابراهيم بن هاشم بن ابراهيم بن محمد بن الحسين بن
عن مبارك العقوفى وما كان فيه عن فضة بن عبد السلام فقد روته عن محمد بن
حسن الصفار عن معوية بن حكيم عن عبد الله بن المعوق عن ابي رضى الله عنه وما كان
فيها عن محمد بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه ومحمد بن الحسين بن محمد بن سعد بن

عزادة

عبد الله بن محمد بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
ومحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن ابي رضى الله عنه وما كان فيه عن محمد بن الحسين بن
عمران الاشوى فقد روته عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
واحمد بن ادریس بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن
اسم الجبل فقد روته عن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن
حسان الرزازى ما دام الرضا عليه السلام عن محمد بن اسمعيل بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
عن سعد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
وما كان فيه عن محمد بن اسمعيل بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
ومحمد بن احمد السنائى والحسين بن ابراهيم بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
عن محمد بن ابي عبد الله الكوفى عن محمد بن اسمعيل الكلى وما كان فيه عن محمد بن
اسماعيل بن ابي رضى الله عنه عن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن
عن احمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن اسمعيل بن ابي رضى الله عنه وما كان فيه عن محمد بن ابي رضى الله عنه

عزادة

ابن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
مسروق الهندي عن الحسين بن محبوب عن ابي الحسن بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
ابن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
روته عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
بن احمد بن هاشم بن محمد بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
رضي الله عنه وما كان فيه عن محمد بن حسان فقد روته عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
احمد بن ادریس بن محمد بن الحسين بن ابراهيم بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن
عن محمد بن الحسين الصفار عن عبد الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن
عن محمد بن الحسين الصفار وما كان فيه عن محمد بن الحسين بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
الحسين بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
فقد روته عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه

عزادة

عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
رضي الله عنه عن محمد بن الحسين الصفار عن يعقوب بن يزيد عن محمد بن ابي رضى الله عنه
محمد بن حكيم وما كان فيه عن محمد بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
موسى بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان عن محمد بن يحيى الكلى وما كان فيه
محمد بن عمران فقد روته عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
ابن ابي رضى الله عنه عن محمد بن عمران وروته ايضا عن محمد بن الحسين بن ابي رضى الله عنه عن محمد بن
حسن الصفار عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
ابن ابي رضى الله عنه عن محمد بن عمران وما كان فيه عن محمد بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
عن محمد بن الحسين الصفار عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
فيها عن محمد بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه
محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه عن ابي رضى الله عنه

عزادة

المؤمن عن محمد بن يحيى شفي وصا كان فيه عن محمد بن يعقوب الكلبيني رحمه الله فقد رويته
عن محمد بن محمد بن عاصم الكلبيني وعلي بن احمد بن موسى ومحمد بن احمد السنان رضي الله
عنهم عن محمد بن يعقوب الكلبيني وكذلك يجمع كتاب الكافي فقد رويته عنهم عن صالح
وصا كان فيه عن مرزوم بن حكيم فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن يحيى النطاشي عن محمد بن احمد بن يحيى عن ابي زياد
فقد رويته عن محمد بن الحسن بن علي بن يعقوب الهاشمي عن مروان بن مسلم وما كان فيه
عن مسعدة بن زياد فقد رويته عن ابي محمد بن الحسن رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله
ويحيى جميعا عن حمزة بن مسلم عن حمزة بن زياد وما كان فيه عن مسعدة بن صدقة
فقد رويته عن ابي رضي الله عنه عن عبد الله بن جعفر بن محمد بن محمد بن مسلم عن حمزة بن
صدقة الرضعي وما كان فيه عن مسعود بن مالك البصري فقد رويته عن ابي رضي الله عنه
عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى بن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد بن ابي
عن مسعود بن مالك البصري وقال انه سمع عن عبد الملك البصري واقبله كرسى وهو

عنه عن محمد بن قيس بن ثعلبة ويكنى ابا اسير قال رويته عن الصادق عليه السلام قال له اول
راه ما اسكن فقال سمع فقال ابن من قال ابن مالك فقال طانت سمع بن عبد الملك
ما كان فيه عن صادق فقد رويته عن محمد بن موسى بن التوتك رضي الله عنه عن ابي
بن جعفر بن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن محبوب عن صادق وما كان فيه عن
مصعب بن يزيد الانصاري عامل الموصلين عن عبد الله بن محمد بن محمد بن ابي محمد بن
رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن ابراهيم بن علي بن
الشيبياني عن يونس بن ابراهيم بن يحيى بن ابي الاسود الكندي عن مصعب بن
يزيد الانصاري قال استعملني ابي عبد الله عليه السلام على اربعة راسيات
المدائن وذكر الحديث وما كان فيه عن محمد بن حكيم فقد رويته عن ابي محمد بن
رضي الله عنهما عن سعد بن عبد الله عن محمد بن حكيم ورويته عن محمد بن ابراهيم
عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن حكيم وما كان فيه عن محمد بن شريح فقد رويته
عن ابي محمد رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى بن عثمان بن عيسى بن

الكرسي جها ابا وجرم الله عبد الله امينا

شرح وصا كان فيه عن محمد بن عمار فقد رويته عن ابي محمد بن محمد بن رضي الله عنهما عن
سعد بن عبد الله بن يحيى جميعا عن يعقوب بن يزيد عن صفوان بن يحيى ومحمد بن ابي
يحيى عن حمزة بن عمار رضي الله عنهما عن الكوفي قول كلبية ويكنى ابا القاسم وما كان
فيه عن حمزة بن مسعدة فقد رويته عن ابي رضي الله عنه عن عبد الله بن جعفر بن محمد بن احمد بن
محمد بن عيسى بن علي بن حكيم عن حمزة بن مسعدة بن شريح القاضي وما كان فيه عن
محمود بن وهب فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه عن محمد بن يحيى الطاهر عن
احمد بن محمد بن عيسى بن الحسن بن محبوب بن ابي القاسم موهبي بن وهب الجعفي الكوفي
وما كان فيه عن معروف بن خربوذ فقد رويته عن ابي رضي الله عنه عن حمزة بن عبد الله
عن احمد بن محمد بن عيسى بن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية رضي الله عنه عن
سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى بن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية
الاخمس عن معروف بن خربوذ والمكشي وما كان فيه عن الحسن بن عيسى بن جعفر بن
عن ابي رضي الله عنه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى بن ابراهيم بن ابي

عنه عن محمد بن قيس بن ثعلبة ويكنى ابا اسير قال رويته عن الصادق عليه السلام كوفي ذلك
وقد رويته داود بن علي وما كان فيه عن المفضل بن محمد البصري فقد رويته عن ابي محمد بن
ويحيى بن محمد بن سرور رضي الله عنه عن الحسن بن محمد بن عمار عن ابي محمد البصري و
ما كان فيه عن محمد بن خالد فقد رويته عن محمد بن موسى بن التوتك ومحمد بن علي ماجيلويه
واحمد بن زياد بن جعفر الطاهر عن رضي الله عنه عن علي بن ابراهيم عن هاشم بن محمد بن
خالد وما كان فيه عن محمد بن يحيى فقد رويته عن ابي رضي الله عنه عن عبد الله بن جعفر
بن محمد بن احمد بن محمد بن عيسى بن الحسين بن سعد بن فضالة عن حماد بن عثمان عن
محمد بن يحيى وما كان فيه عن المفضل بن عمر فقد رويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه
عن ابن ميثال الدقاق عن احمد بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن محمد بن سنان عن المفضل بن
عمر بن يحيى الكوفي وما كان فيه عن محمد بن الحسين بن جعفر فقد رويته عن ابي رضي الله عنه
محمد بن يحيى الطاهر عن ابراهيم بن هاشم بن عبد الله بن ابي جعفر عن محمد بن جعفر وما
كان فيه عن منصور بن خالد فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه عن محمد بن ابي الطاهر

ابن العلاء وما كان فيمن يحيى بن ابي عمران فقدر ويتر عن محمد بن علي ماجيلويه رحمه الله
عن علي بن ابراهيم عن ابي عبد الله عن يحيى بن ابي عمير وكان يمشي في بيت عبد الرحمن
وما كان فيمن يحيى بن حسان الارزقي فقدر ويتر عن ابي رضى الله عنه
علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عن ابي رضى الله عنه عن علي بن ابراهيم
هاشم بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي رضى الله عنه عن ابي حسان الارزقي وما
كان فيمن يحيى بن عبد الله فقدر ويتر عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى الله عنه
ابن عبد الله السدي الكوفي عن موسى بن عمران النخعي عن محمد بن ابي بن يزيد عن
عبد الله وما كان فيمن يحيى بن عبد الله فقدر ويتر عن احمد بن محمد بن الخطاب عن
محمد بن سعيد العمري عن ابي عبد الله عن محمد بن ابراهيم عن ابي رضى الله عنه
محمد بن ابي بن ابي طالب عليه السلام وما كان فيمن يحيى بن شعيب فقدر
عن محمد بن ابي رضى الله عنه عن ابي بن ميثاق بن محمد بن ابي الخطاب عن
ابن شاذان بن عثمان عن يعقوب بن شعيب بن شبيب السدي وهو كوفي و

ماكان

ماكان فيمن يعقوب بن شبيب فقدر ويتر عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى الله عنه
علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عن يعقوب بن شبيب وروى عن ابي
رضى الله عنه عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن شبيب عن ابي عبد الله عن يعقوب بن
شبيب وما كان فيمن يعقوب بن شبيب فقدر ويتر عن ابي رضى الله عنه
عن سعد بن عبد الله وعبد الله بن جعفر بن محمد بن يحيى الطاطري واهل بيته
عن سعد بن يعقوب بن شبيب وما كان فيمن يونس الطاطري فقدر ويتر عن ابي رضى الله
عنه عن سعد بن عبد الله عن ابراهيم بن هاشم عن محمد بن حسان عن يوسف بن ابراهيم
الطاطري وما كان فيمن يونس الطاطري فقدر ويتر عن ابي رضى الله عنه
عبد الله عن ابراهيم بن هاشم عن محمد بن حسان عن يوسف بن ابراهيم الطاطري وما
كان فيمن يونس بن يعقوب فقدر ويتر عن ابي رضى الله عنه عن سعد بن عبد الله
محمد بن يحيى بن عبد الله عن يوسف بن ابي يعقوب النخعي وروى عن يعقوب
وما كان فيمن يونس بن جعفر فقدر ويتر عن ابي رضى الله عنه

سعد بن عبد الله عن محمد بن ابي عبد الله عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن ابي
الحسن يوسف بن عمار بن العيص التميمي الكوفي وهو اخو ابي عبد الله بن عمار وما
كان فيمن يحيى بن ابي الاثر الغساني فقدر ويتر عن ابي رضى الله عنه عن محمد بن يحيى الطاطري
ابراهيم بن هاشم بن محمد بن ابي يحيى بن محمد بن ابي الاثر الغساني وما كان
فيمن يحيى بن ابي الاثر الغساني فقدر ويتر عن محمد بن موسى بن المتوكل رضى الله عنه
عن جعفر بن محمد بن يحيى بن ابي الخطاب عن الحسن بن محبوب عن ابي ابراهيم
بن عثمان بن زهير قال انا ابراهيم بن يحيى وما كان فيمن يحيى بن ابي بصير فقدر ويتر عن
محمد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه عن محمد بن ابي القاسم عن احمد بن محمد بن خالد بن
عن محمد بن ابي عمير عن ابي بن ابي عمير عن ابي بصير وما كان فيمن يحيى بن ابي بكر بن ابي
فقدر ويتر عن محمد بن الحسن بن رضى الله عنه عن الحسن بن ابي عبد الله
سعد بن فضال عن محمد بن ابي بكر بن ابي ساهل وما كان فيمن يحيى بن ابي عاتق فقدر
عن محمد بن علي ماجيلويه رضى الله عنه عن محمد بن موسى بن المتوكل ويحيى بن ابراهيم رضى الله

ع

عنه عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عن ابي حسان عن ابي بصير عن ابي عبد الله
وما كان فيمن يحيى بن ابي حسان عن ابي رضى الله عنه عن محمد بن يحيى بن ابي حسان
عنه عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابي عبد الله عن ابي حسان عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليما وما كان فيمن يحيى بن ابي حسان عن ابي رضى الله عنه عن محمد بن يحيى بن ابي حسان
سعد بن عبد الله عن ابي حسان عن ابي رضى الله عنه عن محمد بن يحيى بن ابي حسان
عن محمد بن الحسن النصار عن ابي حسان عن ابي رضى الله عنه عن محمد بن يحيى بن ابي حسان
بن الحسن رضى الله عنه عن محمد بن الحسن النصار عن ابي حسان عن ابي رضى الله عنه عن محمد بن يحيى بن ابي حسان
ناجيه فقدر ويتر عن ابي رضى الله عنه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن يحيى بن ابي حسان
عبد الله البقرة عن شقيق بن طاهر عن ابي حسان عن ابي رضى الله عنه عن محمد بن يحيى بن ابي حسان
فقدر ويتر عن ابي رضى الله عنه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن يحيى بن ابي حسان
علي بن ابي حسان عن ابي حسان عن ابي رضى الله عنه عن محمد بن يحيى بن ابي حسان
رضى الله عنه عن سعد بن عبد الله عن ابراهيم بن هاشم عن محمد بن ابي حسان عن ابي حسان

ع

فمن قضانا اير المؤمنين عليه السلام فقدره ويتر عن ابى وخرين الحسن رضي الله عنهما عن يمين
عبد الله عن ابراهيم بن هاشم عن عبد الرحمن بن ابى نجران عن هاشم بن محمد بن
محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام وما كان فيه في رواية اير المؤمنين عليه السلام
لا يدرى محمد بن الحسين فقدره ويتر عن ابى رضي الله عنهما عن ابى بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه
عن حماد بن عيسى عن ذكره عن ابى عبد الله عليه السلام واخطا اكثر الناس في هذا
الاسناد فيجعلون مكان حماد بن عيسى حماد بن عثمان وابراهيم بن هاشم لم يلق
دين عثمان وانما القى حماد بن عيسى وروى عنه وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله
وسلم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم تمت بجمع الله وحسن توفيقه



١٤٨٣

۱۴۸۳

[Faint, mostly illegible handwritten text in a cursive script, likely Persian or Arabic, covering the left page of the manuscript.]

[The right page of the manuscript is mostly blank, showing signs of age, including creases, discoloration, and some faint, illegible markings.]

